

جامعة البحرين



قسم الصيرفة الإسلامية

كلية إدارة الأعمال

**خدمات التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية،
دراسة حول: الاستبدال النقدي، والقروض،
وشراء سنوات الخدمة**

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الصيرفة والتمويل الإسلامي

إعداد

ساره حسن علي خيري

الرقم الجامعي: ٢٠١٤١٧٦٥

إشراف

الدكتور باسم أحمد عامر

(أستاذ مشارك)

جامعة البحرين

مملكة البحرين

سبتمبر - ٢٠٢٤م



Thesis Discussion Committee Decision

Student Name: Sara Hasan Khairy	Student ID: 20141765
Department: Islamic Banking	College: Business administration
Program: Masters in Islamic Banking and Finance	
Thesis Title: خدمات التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دراسة حول: الاستبدال النقدي، القروض، وشراء سنوات الخدمة	
Supervisor Name: Dr. basem ahmed aamer	Student GPA: 3.96

The Discussion Committee met on 02-Sep-24 In Discussion Hall at the College of Business Administration. Upon discussing the student whose details are stated above in public, the discussion committee recommends the following:

The student is awarded a grade in the thesis subject. *Pass*

☒ Without making any changes to the thesis.

☐ After making the modifications attached with this decision.

Discussion Committee Members Approval:

Name

1. Dr. Basem Aamer (Advisor)
2. Dr. Rashid alaseeri (Internal Examiner)
3. Dr. Najeeb Khries (External Examiner)

Signature

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خدمات التأمين الاجتماعي المتاحة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من المنظور الفني والتطبيقي والشرعي. وتتناول الدراسة ثلاث خدمات رئيسية، هي: الاستبدال النقدي، والقروض، وشراء سنوات الخدمة. كما هدفت الدراسة إلى تقييم الخدمات التي تقدمها التأمينات الاجتماعية، ودراسة مزاياها، وآليات تطبيقها، والتكيف الشرعي لأنواعها وصورها. وركزت بشكل خاص على خدمة الاستبدال النقدي المتوافقة مع الشريعة التي بدأ تطبيقها بمملكة البحرين في أكتوبر ٢٠٢٣م.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى المقابلات كأداة للبحث مع بعض البنوك الإسلامية التي تقدم قروض الاستبدال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وذلك لجمع البيانات الثانوية.

في نهاية الدراسة، خلصت الباحثة إلى أن خدمة الاستبدال التقليدي والقروض غير جائزة شرعاً، بينما رجحت جواز خدمة شراء سنوات الخدمة إلا ما اشتمل منها على بعض الشروط المحرمة. وقدمت الباحثة مقترحات وتوصيات لمؤسسات التأمينات الاجتماعية بتغيير هذه الخدمات بالبدائل الشرعية. كما أوصت المصارف الإسلامية بمملكة البحرين بتطوير خدمة الاستبدال، وأكدت على أن أنظمة التأمينات الاجتماعية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تُمثل أداة فعالة لتحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة، وأن مسؤولية تطويرها وتطبيقها تقع على عاتق جميع الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: التأمين الاجتماعي، استبدال المعاش، الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية، قروض التأمينات، شراء سنوات الخدمة الافتراضية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	اعتماد لجنة المناقشة
ب	ملخص الدراسة
ج	قائمة المحتويات
هـ	قائمة الجداول
هـ	قائمة الملاحق
١٤-١	مقدمة البحث وهيكله العام
١	مقدمة وأسباب اختيار الموضوع
٣	مشكلة البحث
٣	أسئلة البحث
٤	أهداف البحث
٤	أهمية البحث
٥	حدود البحث
٥	تعريف المصطلحات والمفاهيم
٦	منهج البحث
٧	الدراسات السابقة
١١	هيكل البحث
٣٧-١٥	التمهيد: مقارنة نظرية لنظام التأمين الاجتماعي
١٦	المبحث الأول: التأمين الاجتماعي
١٧	المطلب الأول: تعريف التأمين الاجتماعي.
٢٠	المطلب الثاني: خصائص ومزايا التأمين الاجتماعي.
٢٢	المطلب الثالث: فروع التأمين الاجتماعي.
٢٤	المطلب الرابع: نشأة التأمين الاجتماعي في الإسلام ومشروعيته.
٢٨	المطلب الخامس: خدمات التأمين الاجتماعي ومزاياه.
٣١	المبحث الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي
٣١	المطلب الأول: نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين.
٣٣	المطلب الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
٣٤	المطلب الثالث: نظام التأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.
٣٥	المطلب الرابع: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة قطر.
٣٦	المطلب الخامس: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت.
٣٦	المطلب السادس: نظام التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان.

٧٩-٣٨	الفصل الأول: خدمة الاستبدال النقدي في التأمين الاجتماعي - دراسة تحليلية
٣٩	المبحث الأول: الدراسة الفنية لنظام الاستبدال
٣٩	المطلب الأول: تعريف الاستبدال.
٤٠	المطلب الثاني: دوافع نظام الاستبدال.
٤٢	المطلب الثالث: أنواع الاستبدال.
٤٣	المطلب الرابع: ضوابط وآليات الاستبدال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعمول به.
٤٩	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنظام الاستبدال في بعض دول الخليج
٤٩	المطلب الأول: مملكة البحرين.
٦٢	المطلب الثاني: دولة الكويت.
٦٣	المبحث الثالث: الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال
٦٣	المطلب الأول: الدراسة الشرعية.
٧٢	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الهيئات في تطبيق نظام الاستبدال.
٧٧	المطلب الثالث: البحث عن بدائل لنظام الاستبدال.
١١٣-٨٠	الفصل الثاني: خدمة القروض وشراء سنوات الخدمة في التأمين الاجتماعي - دراسة تحليلية
٨١	المبحث الأول: خدمة القروض في مملكة البحرين
٨١	المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة القروض.
٨١	الفرع الأول: تعريف القروض.
٨١	الفرع الثاني: دوافع خدمة القروض.
٨٢	الفرع الثالث: الجهات المقدمة لقروض التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين.
٨٣	الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة القروض.
٨٦	الفرع الخامس: الفرق بين نظام الاستبدال التقليدي ونظام القروض.
٨٨	المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة القروض.
٨٩	الفرع الأول: تطبيق خدمة القروض في صندوق التقاعد العسكري.
٨٩	الفرع الثاني: تطبيق خدمة القروض في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.
٩٠	المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة القروض.
٩٠	الفرع الأول: الدراسة الشرعية.
٩٥	الفرع الثاني: تحديات نظام الإقراض.
٩٥	الفرع الثالث: البحث عن بدائل لنظام الإقراض.
٩٨	المبحث الثاني: خدمة شراء سنوات الخدمة
٩٨	المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة شراء سنوات الخدمة.
٩٨	الفرع الأول: تعريف شراء سنوات الخدمة الافتراضية.

٩٩	الفرع الثاني: دوافع شراء سنوات الخدمة الافتراضية.....
١٠٠	الفرع الثالث: أسماء وصور شراء سنوات الخدمة.....
١٠١	الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة شراء سنوات الخدمة.....
١٠٥	المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية.....
١٠٥	الفرع الأول: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي..
١٠٦	الفرع الثاني: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة في صندوق التقاعد العسكري.....
١٠٨	المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية.....
١٠٨	الفرع الأول: اتجاهات الفقهاء المعاصرين في حكم شراء سنوات الخدمة الافتراضية...
١١٣	الفرع الثاني: القول الراجح في حكم شراء سنوات الخدمة.....
١١٤	الخاتمة.....
١١٧	المصادر والمراجع.....
١٢٦	الملاحق.....

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	القيمة المستبدلة للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع الحكومي	٥٠
(٢)	الفروقات التي تحصل عليها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع الحكومي	٥١
(٣)	القيمة المستبدلة للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع العسكري	٥٢
(٤)	الفروقات التي يحصل عليها صندوق التقاعد العسكري للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع العسكري	٥٣
(٥)	مقارنة بين الاستبدال التقليدي والاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	٥٧
(٦)	مقارنة بين نظام الاستبدال التقليدي وقروض التأمينات	٨٦

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
(١)	جدول برأس المال المقابل لمعاش مستبدل بقيمة دينار واحد للقطاع الحكومي	١٢٦
(٢)	جدول برأس المال المقابل لمعاش مستبدل بقيمة دينار واحد للقطاع العسكري	١٢٧
(٣)	جدول بتحديد القسط الشهري عن كل مائة دينار لشراء سنوات الخدمة في القطاع الحكومي	١٢٨
(٤)	جدول بتحديد القسط الشهري عن كل مائة دينار لشراء سنوات الخدمة في القطاع العسكري	١٢٩
(٥)	جدول تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش حسب السن ومدة الاستبدال في دولة الكويت	١٣٠
(٦)	أسئلة المقابلة	١٣١

مقدمة البحث وهيكله العام

وتشتمل على:

- مقدمة وأسباب اختيار الموضوع.
- مشكلة البحث.
- أسئلة البحث.
- أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- حدود البحث.
- تعريف المصطلحات والمفاهيم.
- منهج البحث.
- الدراسات السابقة.
- هيكل البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يُعد التأمين الاجتماعي من أهم الأنظمة الاجتماعية التي تسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للفرد وأسرته في حالات العجز والمرض، والوفاة، والبطالة، والتقاعد. وتعد دول الخليج العربي بشكل عام ومملكة البحرين بشكل خاص من بين الدول السبّاقة التي تولي اهتماماً كبيراً لتطوير وتعزيز هذه الخدمات، وذلك لضمان استقرار المجتمع وتعزيز رفاهية المواطنين.

ومن أهم عناصر التأمين الاجتماعي هو الاستبدال النقدي والقروض، التي تهدف إلى تمكين المستفيدين من مرونة الاختيار في استخدام المخصصات المالية التي يتلقونها، وتلبية احتياجاتهم الشخصية والعائلية بطريقة أكثر ملاءمة وأكثر تخصيصاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن شراء سنوات الخدمة الافتراضية التي تقدمها التأمينات الاجتماعية لتمكين الأفراد من تعزيز حقوقهم في مجال الضمان الاجتماعي وتأمين مستقبلهم المالي من خلال شراء سنوات الخدمة الافتراضية، يمكن الأفراد من زيادة فترة مساهمتهم في نظام الضمان الاجتماعي، وبالتالي زيادة المبالغ التي يمكنهم استحقاقها عند التقاعد. تُعتبر هذه الخدمة فرصة للأفراد لتعزيز الحماية الاجتماعية الخاصة بهم وتحسين الاستقرار المالي للمستقبل.

في السنوات الأخيرة، شهدت البحرين زيادة في الاهتمام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف المعاملات. وقد أدى ذلك إلى نمو خدمة الاستبدال المتوافق مع الشريعة كبديل للنموذج التقليدي. يتطلب هذا النموذج الالتزام بالمبادئ الشرعية وتوفير منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة للمشاركين. كما طرحت تساؤلات من المواطنين حول التخرج الفقهي لشراء سنوات الخدمة الافتراضية والقروض التي تقدمها صناديق التأمينات الاجتماعية.

لذا تقدم هذه الدراسة تحليلاً ونظرة شاملة حول مزايا التأمين الاجتماعي وخدماته في البحرين مع ذكر نماذج لبعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تطبق هذه الأنظمة، وتُركّز بشكل خاص على دراسة خدمة الاستبدال النقدي، والقروض، وشراء سنوات الخدمة من المنظور الفني والتطبيقي والشرعي. سيتناول البحث تحليل الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية في البحرين، وهو مجال دراسي يستحق الاهتمام؛ نظراً لزيادة الطلب على الأنظمة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم عامة وفي مملكة البحرين خاصة. حيث بدأت هذه التوجّهات في هذا الجانب عام ٢٠١٨

من خلال طرح صندوق التقاعد العسكري عن مرئياته على لجنة الخدمات حول مشروع قانون بتعديل المادة (٤٣) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦م، والتي تمت مناقشته في جلسة مجلس النواب حيث كشف الصندوق وضعه لنظامين جديدين للقروض والاستبدال، ليكونا بديلين عما هو معمول به حالياً، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، مؤكدة مراعاتهما لمصلحة المؤمن عليهم ومصلحة الصناديق التقاعدية، ومتوافقاً مع قواعد الشريعة الإسلامية؛ ولكن لم يتم تنفيذه بسبب تحديات عدة.

وقد أطلقت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مطلع شهر أكتوبر ٢٠٢٣م خدمة تقديم الاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال عدد من البنوك والمصارف الإسلامية في المملكة، للمتقاعدين من القطاعين الحكومي والأهلي، وذلك بالتعاون مع البنوك والمصارف الإسلامية المشاركة في تقديم الخدمة، مما دفعني إلى دراسة هذه الخدمة بشكل شامل، وتقديم تحليل نقدي لها، وتقديم توصيات لتحسينها وتطويرها.

ومن خلال هذه الدراسة التي تسعى إلى توفير رؤية شاملة لصورة هذه الخدمات في نظام التأمينات الاجتماعية وحكمها الشرعي وتوجيه القرارات والتطوير المستقبلي في هذا المجال، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واحتياجات وتوجهات مملكة البحرين وغيرها من الدول الإسلامية.

مشكلة البحث:

نظراً لتطور النظم التأمينية، فإن هناك حاجة لتقييم الخدمات التي تقدمها التأمينات الاجتماعية ودراسة مزاياها. كما أن هناك حاجة لمعرفة آليات تطبيقها، إضافة إلى التكيف الشرعي لأنواعها وصورها. وخاصة خدمة الاستبدال النقدي المتوافق مع الشريعة التي دخلت حيز التطبيق في أكتوبر ٢٠٢٣م، ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الأسئلة والغموض حول كيفية عمل هذه الخدمة، ومميزاتها، وتحدياتها.

أسئلة البحث:

١. كيف يُنفذ نظام الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين؟
٢. كيف تُنفذ خدمة القروض في التأمينات الاجتماعية؟ وما حكمها الشرعي؟

٣. ما حكم شراء سنوات الخدمة الافتراضية من منظور الشريعة الإسلامية؟
٤. هل يُوجد بدائل أكثر فعالية لتطبيق مزايا خدمات التأمين الاجتماعي بصورة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

١. دراسة تطبيقية للمقارنة بين آلية الاستبدال التقليدي والاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية.
٢. بيان الحكم الشرعي للقروض التي تقدمها التأمينات الاجتماعية.
٣. تحديد مدى شرعية شراء سنوات الخدمة الافتراضية من منظور الشريعة الإسلامية.
٤. التحدّيات التي تواجه الهيئات في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال التأمين الاجتماعي وكيفية معالجتها. والبحث عن بدائل أكثر فعالية لتطبيق مزايا خدمات التأمين الاجتماعي بصورة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أهمية البحث:

تبدو أهمية موضوع البحث في عدّة نقاط رئيسية، أبرزها ما يلي:

١. يمسّ الموضوع واقع حياة الأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العمال والفئات المشابهة المشمولة بهذا النظام.
٢. يأتي الموضوع ضمن سياق دراسة القضايا المتعلقة بالنوازل بشكل عام، ويندرج تحت أبواب العقود الحديثة. ولذا، فإن دراسته تكتسب أهمية كبيرة.
٣. الأصالّة في موضوع البحث، حيث لم يتم تناول خدمة الاستبدال النقدي بالتعاون مع المصارف الإسلامية في بحث مستقل - فيما أعلم -، فإنها تُعدّ خدمة حديثة مرّ على طرحها عام كامل.
٤. ندرة الدراسات الشرعية حول موضوع البحث حسب علم الباحثة، وعدم وجود قرار أو فتوى صادرة من الجهات الرسمية أو الهيئات المختصة في مملكة البحرين.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة على مؤسسات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، والمصارف الإسلامية المتعاونة مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. بالإضافة إلى دراسة ثلاث خدمات تأمينية وهي: (الاستبدال النقدي، القروض، شراء سنوات الخدمة).

تعريف المصطلحات والمفاهيم:

تَمَحَوَّرَ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ حَوْلَ المِصْطَلَحَاتِ الآتِيَةِ:

١. التَّأْمِينُ الاجْتِمَاعِيُّ: "وسيلة لتجميع المخاطر بواسطة تحويلها إلى هيئة، عادة ما تكون حكومية، تلتزم بمقتضى القانون بتقديم خدمات معينة للأشخاص المشتركين، أو نيابة عنهم في حالة وقوع خسارة معينة وبشروط معينة"^(١).
٢. الاستبدال النقدي: "هو عَقْدُ قَرْضٍ بِضَمَانِ المَعَاشِ النِّقَاعِيِّ، طَرَفَاهُ المُوَظَّفُ أَوْ صَاحِبُ المَعَاشِ، والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، يَحْصُلُ طَالِبُ الاستبدالِ بِمُوجِبِهِ عَلَى مَبْلَغٍ نَقْدِي (رَأْسُ مَالِ الاستبدال)، ويحدّد المَبْلَغُ تَبَعاً لِسُنِ المِستبدل في تاريخ توقيع الكشف الطبي وحالته الصحية وجزء المعاش الجائز استبداله المقابل للمعامل لمدة السداد (خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة)"^(٢).
٣. قروض التقاعد: "هو عقد طرفاه الموظف والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، يحصل بِمُوجِبِهِ طَالِبُ القرض على مبلغ نقدي من دفعة واحدة، يحدد تبعاً لمدة الخدمة وراتبه الأساسي، ويحد أقصى ١٢ راتباً أو ١٠٠٠٠ دينار أيهما أقل"^(٣).

(١) عبده، الدكتور السيد عبد المطلب (١٩٩٨م). الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين أو التأمين الإسلامي. القاهرة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص ١٥٥، نقلاً عن البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير في مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التأمين الصحي، المكتبة الشاملة ج ١٣، ص ١٣٧٢. رابط المرجع: www.shamela.ws

(٢) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. الدليل الاسترشادي للقطاع العام. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/new%20big%20bookfinal000.pdf>

(٣) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

٤. مدة الخدمة الافتراضية: "هي مدة لا وجود لها في الواقع، يتم تحديد حدها الأقصى حسب القانون، ويجوز للموظف طلب شرائها من الهيئة العامة مقابل مبلغ سداد من دفعة واحدة أو على أقساط شهرية. وذلك نظير حساب هذه المدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد".^(١)

٥. الاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية: يُشير إلى عملية تمويل متوافقة مع الشريعة. يتم ذلك عن طريق تحويل الأدوات المالية التقليدية التي تعتمد على الفوائد والمخاطر الإسلامية إلى أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل التمويل بمنتج التورق.

٦. التورق المصرفي، جاء تعريفه في المجمع الفقهي الإسلامي بأنه: "قيام المصرف بعمل نمطي، يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق^(٢) بثمان آجل، على أن يلتزم المصرف - إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة - بأن ينوب عنه في بيعها إلى مشتر آخر بثمان حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق".^(٣)

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والنظري للخدمات في التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. كما استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الذي ينطوي على تحليل الظواهر الفردية والحالات الخاصة للوصول إلى القواعد والمبادئ العامة (مثل الأحكام الشرعية الخاصة بالتأمين). بالإضافة إلى ذلك، أجرت الدراسة مقابلات مع بعض البنوك التي قدمت قروض الاستبدال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لجمع البيانات الثانوية وفهم وجهات نظر الخبراء والمسؤولين في المؤسسات المعنية بالموضوع.

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية. تم الاسترجاع من الرابط: [Included_extended_public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/Included_extended_public.pdf).

(٢) المستورق يعني العميل.

(٣) قرار رقم ١٧٩ (5/19) بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف، والمصرفي المنظم) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠ هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٩ م.

الدراسات السابقة:

١- تعتبر دراسة آل محمود (١٩٩٤) وعنوانها: [التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية]^(١) من الدراسات الرائدة في مجال التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، حيث تناولت بشكل مفصل مفهوم التأمين الاجتماعي وأهميته وأنواعه من منظور إسلامي. وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أبواب رئيسية، تناول في بابها الأول تعريف التأمين والتأمين الاجتماعي، وتمييزه عما قد يشته به. وتناول في الباب الثاني مفهوم الضمان الاجتماعي في الإسلام. وتناول في الباب الثالث تاريخ التأمين الاجتماعي وتطوره ووضع الحالي، أما الباب الرابع فتناول فيه حكم التأمين الاجتماعي في الشريعة الإسلامية.

في الباب الرابع، ناقش الباحث بشكل مفصل مفهوم الاستبدال في التأمين الاجتماعي وزيادة مدة الاشتراك، وهما من الخدمات التي تقدمها التأمينات الاجتماعية. فقد بيّن أن نظام الاستبدال المطبق في بعض الدول العربية، بما في ذلك مملكة البحرين، يقوم على أساس المبادلة نقدًا بنقد، حيث تسترد الجهة المعنية أكثر مما تقدمه للمؤمن عليه كلما ازداد عمر المستبدل، وهو ما يندرج تحت باب الربا. كما أن الجهة تلزم نفسها بتحمل المبالغ المتبقية وتسوية حقوق المستبدل في حالة وفاته، وهو ما يندرج تحت باب المقامرة. لذلك استوجب الباحث تحريم هذه الصورة للاستبدال، واقترح البديل الشرعي وهو القرض الحسن.

أما بالنسبة لزيادة مدة الاشتراك في التأمين الاجتماعي، فقد اعتبرها الباحث أمرًا مشروعًا شرعًا، ولكن مع مراعاة بعض الضوابط، مثل توحيد المبلغ المطلوب لزيادة المدة بنسبة إلى الأجر من غير اعتبار للسن، وتحديد المدة المسموح بزيادتها، وذلك لتجنب الوقوع في الربا.

في دراسته، اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب البحثية، منها التحليل لدراسة المفاهيم والنصوص الشرعية، والاستنباط لاستنتاج الأحكام الشرعية، والمقارنة لمقارنة التأمين الاجتماعي في الشريعة الإسلامية مع الأنظمة الوضعية، والاستقراء لدراسة النصوص الشرعية ذات الصلة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، منها أن نظام التأمين الاجتماعي نظام جديد لم تعرفه الشريعة الإسلامية من قبل، لكنه جائز شرعًا إذا تم تمويله من قبل المؤمن عليهم أو أصحاب العمل أو الحكومة، باعتباره نظامًا من أنظمة التكافل أو الكفالة الاجتماعيين. كما أوضحت

(١) آل محمود، الدكتور عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. بيروت - لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

الدراسة أن توزيع المعاش على المستحقين عن المؤمن عليه المتوفى ليس ميراثاً، بل هو كفالة أو تكافل اجتماعيين. وأكدت على ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في نظام التأمين الاجتماعي، وتغيير ما يتنافى معها، مثل اعتبار منحة الوفاة المنفردة عن المعاش ومنحة الجنازة مكافأة للمؤمن عليه يستحقها جميع الورثة.

تُعد أطروحة الدكتور عبد اللطيف آل محمود من الدراسات المرجعية المهمة التي اعتمد عليها العديد من الباحثين في أبحاثهم، وذلك لما تتسم به من قوة ودقة في البحث العلمي، قد أثبتت أطروحة الدكتور قدرته البحثية المتميزة، من خلال دراسة موضوع البحث دراسة علمية جيدة، واستخدامه مجموعة من الأساليب البحثية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة، والتي تسهم في تطوير النظام الإسلامي للتأمين الاجتماعي.

مع ذلك، تُعد هذه الدراسة قديمة نسبياً، حيث صدرت في عام ١٩٨٤م، ومن ثم ستناقش الباحثة في دراستها التحديثات والتطورات التي طرأت على نظام التأمين الحالي في مملكة البحرين. وسوف تضيف الباحثة معلومات عن التطبيق الحالي للتأمين الاجتماعي، بما في ذلك نظام الاستبدال الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- تُعدّ دراسة الخلفي (٢٠٠٦م) وعنوانها: [استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي) دراسة فقهية معاصرة مع التطبيق على فتاوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت]^(١)، تحليلاً قانونياً وفقهياً للتأمينات الاجتماعية ومسألة استبدال الراتب. وسعت الدراسة إلى تقديم وجهة نظر قانونية وفقهية معاصرة حول هذا الموضوع.

وقد اشتملت الدراسة على أربعة مباحث رئيسية: المبحث الأول تناول التعريف بنظام التأمينات الاجتماعية، وحكمه في الشريعة. وتناول المبحث الثاني الدراسة الفنية لنظام استبدال الراتب التقاعدي. وخصّص المبحث الثالث للدراسة الشرعية لنظام استبدال الراتب. أما المبحث الرابع فتناول نقد الفتاوى الصادرة عن لجنة الإفتاء الكويتية.

(١) الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي): دراسة فقهية معاصرة مع التطبيق على الفتاوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مج ٢١، ع ٦٥، ص ٧٥ - ١٧١.

تعتمد الدراسة على منهجية بحثية فقهية تحليلية، حيث تحلل الفتاوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، وتحليل المنهج الفقهي المتبع فيها فيما يتعلق ببيع المعاش النقاعي واستبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية.

تتميز هذه الدراسة بميزات متعددة، فقد تناولت موضوعاً فقهياً حديثاً يُثار في ظل انتشار أنظمة التأمينات الاجتماعية في العالم الإسلامي، وقد قامت ببحث هذا الموضوع من منظور فقهي معاصر، مع التطبيق على فتاوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

وخلصت الدراسة إلى حكم فقهي صريح في موضوع استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية، وأن نظام التأمينات الاجتماعية يُعدُّ من بين الأنظمة التكافلية الأكثر أهمية في العصر الحديث، ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة لتجديد وتطبيق محكم لقواعد المعاملات المالية المتعلقة بهذا النظام في الفقه المعاصر.

كان من بين المسائل التي تحتاج إلى تصور دقيق للوصول إلى حكمها الشرعي الصحيح هي مسألة الاستبدال؛ حيث توصل إلى أن نظام الاستبدال الذي تُقدِّمه مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول الإسلامية غير جائز شرعاً، وسبب ذلك وجود عناصر ربا الديون (القروض) وربما الفضل والنسيئة في هذا النظام، بالإضافة إلى وجود شبهة قمار. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة التوعية والتثقيف الشرعي بشأن هذا الموضوع للمسلمين، وتوضيح القواعد الفقهية المتعلقة ببيع المعاش النقاعي واستبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية.

٣- تُعتبر دراسة المحاميد (٢٠١٠م) وعنوانها: [حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني]^(١) من الدراسات المهمة التي تناولت موضوع شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني. اتسمت الدراسة بتحليلها العميق للموضوع، وتناولها للجوانب الشرعية والاجتماعية لشراء سنوات الخدمة. هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية شرعية شاملة للمسألة المعاصرة. كما سعت إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة، من خلال توعية القائمين على المؤسسات العامة في البلاد الإسلامية لمراعاة الأحكام الشرعية.

قُسمت الدراسة إلى مبحثين رئيسيين: تناول المبحث الأول نطاق شراء سنوات الخدمة وأسبابه وصوره، بينما تناول المبحث الثاني حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي

(١) المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني. عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مج ٣٧، ع ٢، ص ٥٣٩ - ٥٥٠.

الأردني. اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث راجع وحلل مجموعة من الفتاوى، واستخرج النتائج والتوصيات الرئيسية.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد أن الضمان الاجتماعي هو نظام تأميني يهدف إلى حماية الأفراد من مختلف المخاطر الاجتماعية مثل الشيخوخة، والبطالة، والمرض، والوفاة. وأوضحت الدراسة أنه يجوز للأفراد الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد لاستكمال فترة الاشتراك المطلوبة للحصول على تأمين الشيخوخة، وأنه يمكن إضافة سنوات الخدمة من مؤسسات أخرى أو شراء سنوات الخدمة، مع الشرط أن تكون المبالغ المدفوعة خالية من الفوائد الربوية. كما تم التأكيد على جواز شراء سنوات الخدمة وأنه يشبه التأمين التعاوني وهو جائز شرعاً.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه يحظر التعامل مع مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تتعامل بالربا أو تتورط في المشاريع المحرمة شرعاً. وفيما يتعلق بالتوصيات، اقترحت الدراسة تحول الدول إلى نظام التأمين العام الذي يشمل جميع المواطنين دون استثناء. كما اقترحت دراسة بدائل شرعية أكثر ملاءمة للضمان الاجتماعي، تخلص من الربا، لتطبيق نظام التأمين العام صحيح.

تعتبر دراسة المحاميد إضافة قيمة في مجال شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، حيث قدمت تحليلاً شاملاً للجوانب الشرعية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الموضوع، وتوصلت إلى نتائج مهمة تؤكد جواز شراء سنوات الخدمة بشروط معينة باعتباره نوعاً من التأمين التعاوني، مع التحذير من التعامل مع مؤسسات تتعامل بالربا. كما قدمت توصيات بناءة بضرورة تبني نظام تأمين عام شرعي شامل خال من الربا لجميع المواطنين.

٤- دراسة الحصين (٢٠٢٣) وعنوانها: [التقاعد التكميلي حقيقته وحكمه في الفقه الإسلامي]^(١)، تناولت الدراسة تحليلاً فقهياً للتأمينات الاجتماعية وذكرت الخلاف في معاشات التقاعد. وقد هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة التقاعد التكميلي، ومعرفة صورته وحكمه. وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناول في الأول منها تعريف التأمين وأنواعه، وتناول في الثاني معاشات التقاعد وعلاقتها بالتأمين، أما في المبحث الثالث فتناول فيه صورة التقاعد التكميلي، والأنظمة المتعلقة به، وحكمه. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية، حيث قام الباحث بمناقشة الخلافات في المسألة من خلال عرض مختلف الآراء والأدلة.

(١) الحصين، عبدالسلام بن إبراهيم بن محمد. (٢٠٢٣). التقاعد التكميلي: حقيقته وحكمه في الفقه الإسلامي. مجلة الهداية، مج ٤٥، ص ٣٥٩ - ٧٢ - ١١١.

توصلت الدراسة إلى اعتبار التأمين الاجتماعي نظامًا تكافليًا تعاونيًا يتحمل فيه المجتمع عبء بعض أفرادهِ في حالات محددة، مثل الشيخوخة والعجز والمرض، ويقوم على مبدأ اشتراك أشخاص من مختلف المهن لخدمة المجتمع، مع مراعاة مصلحة جميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، تُدار أنظمة التأمين الاجتماعي من قِبَل جهات حكومية مختصة تجمع الاشتراكات وتوزعها على المستحقين وفقًا لنظام محدد. قد يكون الاشتراك إلزاميًا لمن تنطبق عليه شروط معينة، أو اختياريًا لفئات أخرى لتوسيع نطاق الاستفادة.

أوصت الدراسة بالاستفادة من التأمين الاجتماعي في مجالات تأمينية أخرى، وتشكيل لجان شرعية لمراجعة الأنظمة، وحثّ الفقهاء على دراسة المسائل بدقة، والاستفادة من القواعد الفقهية لاستنباط الأحكام الشرعية، مع مراعاة آراء الفقهاء وفهم مناهج أحكامهم.

تميزت دراسة الدكتور الحصين بأنها دراسة حديثة وتلقي الضوء على ماهية معاشات التقاعد، وشرح أحكامها الشرعية، وتبيان أوجه اختلافها عن التأمين التجاري.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، يتضح أن موضوع التأمينات الاجتماعية والتقاعد لم يحظَ بالدراسة الكافية من المنظور التطبيقي المعاصر، خاصةً فيما يتعلق بتطبيق الأحكام الفقهية على الفتاوى والأنظمة الحديثة في هذا المجال. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة البحثية وتقدم إضافة علمية جديدة في هذا المجال. كما ستقدم هذه الدراسة تحليلًا شرعيًا مُفصّلًا لثلاث خدمات رئيسية في مجال التأمين الاجتماعي، مع عرض تطبيقات ونماذج عملية مُستمدة من دول الخليج.

استفادت الباحثة من هذه الدراسات بشكل كبير في إنجاز البحث من خلال اتباعها منهجيات مشابهة، مع فهمها المتعمق لموضوع البحث، قدمت لها أطروحة آل محمود فهمًا عميقًا لنظام التأمين الاجتماعي، بينما ساعدتها دراسة الخلفي في تقسيم مبحث الاستبدال بشكل دقيق. كما ساعدتها الدراستان الأخيرتان في تأصيل أقول الفقهاء في مسألة شراء سنوات الخدمة.

هيكل البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، على التفصيل الآتي:

المقدمة وهيكل البحث: وتشتمل على الآتي:

مقدمة وأسباب اختيار الموضوع.

مشكلة البحث.

أسئلة البحث.

أهداف البحث.

أهمية البحث.

حدود البحث.

تعريف المصطلحات والمفاهيم.

منهج البحث.

الدراسات السابقة.

هيكل البحث.

التمهيد: مقارنة نظرية لنظام التأمين الاجتماعي. ويشتمل على الآتي:

المبحث الأول: التأمين الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف التأمين الاجتماعي.

المطلب الثاني: خصائص ومزايا التأمين الاجتماعي.

المطلب الثالث: فروع التأمين الاجتماعي.

المطلب الرابع: نشأة التأمين الاجتماعي في الإسلام ومشروعيته.

المطلب الخامس: خدمات التأمين الاجتماعي ومزاياه.

المبحث الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين.

المطلب الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: نظام التأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الرابع: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة قطر.

المطلب الخامس: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت.

المطلب السادس: نظام التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان.

الفصل الأول: خدمة الاستبدال النقدي في التأمين الاجتماعي - دراسة تحليلية.

المبحث الأول: الدراسة الفنية لنظام الاستبدال.

المطلب الأول: تعريف الاستبدال.

المطلب الثاني: دوافع نظام الاستبدال.

المطلب الثالث: أنواع الاستبدال.

المطلب الرابع: ضوابط وآليات الاستبدال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المعمول به.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنظام الاستبدال في بعض دول المجلس.

المطلب الأول: مملكة البحرين.

المطلب الثاني: دولة الكويت.

المبحث الثالث: الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال.

المطلب الأول: الدراسة الشرعية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الهيئات في تطبيق نظام الاستبدال.

المطلب الثالث: البحث عن بدائل لنظام الاستبدال.

الفصل الثاني: خدمة القروض وشراء سنوات الخدمة في التأمين الاجتماعي - دراسة تحليلية.

المبحث الأول: خدمة القروض في مملكة البحرين

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة القروض.

الفرع الأول: تعريف القروض.

الفرع الثاني: دوافع خدمة القروض.

الفرع الثالث: الجهات المقدمة لقروض التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين.

الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة القروض.

الفرع الخامس: الفرق بين نظام الاستبدال التقليدي ونظام القروض.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة القروض.

الفرع الأول: تطبيق خدمة القروض في صندوق التقاعد العسكري.

الفرع الثاني: تطبيق خدمة القروض في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة القروض.

الفرع الأول: الدراسة الشرعية.

الفرع الثاني: تحديات نظام الإقراض.

الفرع الثالث: البحث عن بدائل لنظام الإقراض.

المبحث الثاني: خدمة شراء سنوات الخدمة.

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة شراء سنوات الخدمة.

الفرع الأول: تعريف شراء سنوات الخدمة الافتراضية.

الفرع الثاني: دوافع شراء سنوات الخدمة الافتراضية.

الفرع الثالث: أسماء وصور شراء سنوات الخدمة.

الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة شراء سنوات الخدمة.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لشراء سنوات الخدمة الافتراضية.

الفرع الأول: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

الفرع الثاني: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة في صندوق التقاعد العسكري.

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لشراء سنوات الخدمة الافتراضية.

الفرع الأول: اتجاهات الفقهاء المعاصرين في حكم شراء سنوات الخدمة الافتراضية.

الفرع الثاني: القول الراجح في حكم شراء سنوات الخدمة

ثم أخيرا الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

التمهيد: مقارنة نظرية لنظام التأمين الاجتماعي.

يهدف هذا التمهيد إلى إلقاء الضوء على ماهية التأمين الاجتماعي وأهدافه وأهميته، والخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة، مما يُساعد على فهم أساسيات هذا النظام. مُسلطاً الضوء على أنظمة التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، كونها محل البحث، وعلى هذا، سيُقسم التمهيد إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التأمين الاجتماعي.
- المبحث الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في دول المجلس.

المبحث الأول: التأمين الاجتماعي

يُعَدُّ التأمين الاجتماعي ركيزة أساسية لأي مجتمع متقدم، حيث يقوم بدورٍ محوريٍّ في توفير شبكة أمان اجتماعية شاملة تحمي الأفراد والأسر من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. فهو يضمن دخلاً مضموناً في حالات الطوارئ، مما يُحافظ على مستوى معيشي لائق، ويحد من الفقر والتهميش. كما يُعزز شعور الأفراد بالأمان والاطمئنان، مما يُساعدهم على التركيز على تحقيق أهدافهم وتطوير مهاراتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فللتأمين الاجتماعي دورٌ حيويٌّ في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية من خلال دعم الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. لذلك، تسعى معظم الدول إلى تطوير أنظمة التأمين الاجتماعي لديها وتحسينها بشكل مستمر، بهدف ضمان حياة كريمة لجميع المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

أشار تقرير المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢١م إلى بلوغ عدد المشتركين في نظام التقاعد إلى أكثر من (١.٢) مليون مشترك على رأس العمل.^(١) أما في مملكة البحرين فقد بلغ عدد المشتركين في التأمينات أكثر من (١٥٠) ألف مشترك في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢م. كما يشار إلى وجود ٧٧,٤٦٦ متقاعد في البحرين بنهاية يونيو ٢٠٢٢م، حيث ينتمي ٥٦٪ منهم إلى القطاع الخاص،^(٢) بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ٣٤,٧٨٣ متقاعداً في القطاع العام و٤٦,٧١٩ في القطاع الخاص بإجمالي عدد ٨١,٥٠١ متقاعد حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٣م.^(٣) أما بالنسبة لهيئة التأمين الاجتماعي، فإن ٦٧٪ من مشركيها ينتمون للقطاع الخاص، و٣٣٪ منهم من القطاع العام،^(٤) ويعكس ذلك الاهتمام المتزايد بتوفير شبكة أمان اجتماعية للموظفين والمتقاعدين في دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: المشتركون في نظام التقاعد المدني خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

(٢) هيئة التأمينات الاجتماعية: التقرير الإحصائي للربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

(٣) هيئة التأمينات الاجتماعية: التقرير الإحصائي للربع الأول من عام ٢٠٢٣.

(٤) هيئة التأمينات الاجتماعية: التقرير الإحصائي للربع الثالث من عام ٢٠٢٣.

المطلب الأول: تعريف التأمين الاجتماعي.

عُرِفَ مصطلح التأمين الاجتماعي من قِبَل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بأنه وسيلة لحماية الأفراد من الشكوك الاجتماعية، مثل التقدم في السن والإعاقة الجسدية أو فقدان الوظيفة. تهدف برامج التأمين الاجتماعي إلى توفير الحماية المالية للأفراد الذين يواجهون ظروفًا غير متوقعة، وتشمل فئات مختلفة، مثل: برامج التعليم والصحة، ودعم الدخل (Morduch، ٢٠١٧).

ووفقًا للمختصين في التأمين، تتنوع تعريفات التأمين الاجتماعي، ويُعدّ التعريف الذي تبنته لجنة مصطلحات التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية من أفضلها، كما يرى الدكتور السيد عبد المطلب. ينصّ هذا التعريف على أنّ التأمين الاجتماعي هو "وسيلة لتجميع المخاطر بواسطة تحويلها إلى هيئة، عادة ما تكون حكومية، تلتزم بمقتضى القانون بتقديم خدمات معينة للأشخاص المشتركين، أو نيابة عنهم في حالة وقوع خسارة معينة وبشروط معينة".^(١)

الهدف الأسمى للتأمين الاجتماعي هو صيانة المصلحة العامة للمجتمع، وذلك من خلال توفير شبكة أمان للعمال ضدّ المخاطر التي قد تُعيق قدرتهم على العمل، مثل الأمراض، والعجز، والشيخوخة. ويستند هذا النوع من التأمين إلى مبدأ الضمان الاجتماعي^(٢) ^(٣)، حيث يتم تجميع المساهمات من مختلف فئات المجتمع لتقديم الدعم والرعاية لمن هم بحاجة إليها. كما عرّفت منظمة العمل الدولية التأمين الاجتماعي بأنه: "مظلة حماية اجتماعية شاملة تُقدّمها الدولة للأفراد وعائلاتهم، وذلك بهدف الوقاية من مخاطر الحياة المختلفة، مثل فقدان القدرة على العمل، أو الوفاة، أو الشيخوخة، أو المرض".

(١) عبده، الدكتور السيد عبد المطلب (١٩٩٨م). الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين أو التأمين الإسلامي. القاهرة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص ١٥٥، نقلًا عن البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير في مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التأمين الصحي، المكتبة الشاملة ج ١٣، ص ١٣٧٢. رابط المرجع: www.shamela.ws ص ١٣٧٢ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التأمين الصحي إعداد البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير - المكتبة الشاملة

(٢) الضمان الاجتماعي والكفالة الاجتماعية هي مفردات موازية للتأمين الاجتماعي. يُعرّف الضمان الاجتماعي بأنه مظلة شاملة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تُسنّها الدولة لرعاية الفرد وحمايته في مختلف مراحل حياته، وتؤمن له ولأسرته العيش الكريم والمستقبل المستقرّ. وتشمل هذه الشبكة منظومة متكاملة من الخدمات، تشمل المساعدات الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية. كتاب التأمينات الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي في الإسلام، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية - الخرطوم. نقلًا عن البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير في مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التأمين الصحي، المكتبة الشاملة ج ١٣، ص ١٣٧٢. رابط المرجع: www.shamela.ws ص ١٣٧٢ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - التأمين الصحي إعداد البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير - المكتبة الشاملة

(٣) إن كلمة (الضمان) في الأصل تعني وجود خطر معين يجب الحيطة والحذر منه ومواجهته بوسائل تحمي الشخص المهدد بذلك الخطر. ينظر: الصالح، محمد بن أحمد بن صالح (٢٠٠٢م). التأمينات الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور والآثار: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول: أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م.

ونظام التأمين الاجتماعي هو مبادرة تضامنية تُمول من خلال مساهمات اجتماعية تُدفع من قبل الأفراد أو أرباب العمل، بهدف توفير شبكة حماية ودعم للمستفيدين في مختلف مراحل حياتهم. وتُقدّم هذه الشبكة إعانات نقدية أو عينية تُساعد الأفراد وعائلاتهم على تجاوز الظروف الصعبة التي قد تُؤثّر سلباً على دخلهم أو تزيد من أعبائهم المعيشية. كما أقرّت المنظمة في ١٩١٩ بأن "الدول الأعضاء تعلن رغبتها في أن تحقق من ضمن أهداف عديدة الأهداف الخاصة بالضمان الاجتماعي، كمكافحة البطالة، حماية الأولاد والنساء، تأمين المعاشات وغيرها".^(١)

للتأمينات الاجتماعية أبعادٌ ثلاثة رئيسة تُساعد على فهم ماهيتها بشكلٍ أوضح.^(٢) البعد الأول هو الهدف العام، حيث تسعى التأمينات الاجتماعية إلى تحقيق هدفٍ عامٍ يتمثل في حماية العاملين وعائلاتهم من المخاطر الاجتماعية التي قد تُواجههم خلال مراحل حياتهم المختلفة، مثل: الشيخوخة، والعجز، والمرض، والبطالة، وفقدان المُعيل. وتعريف التأمينات الاجتماعية -بناءً على هذا البعد- يمكن صياغته بأنه نظامٌ اجتماعيٌّ إجباريٌّ يهدف إلى حماية العاملين وعائلاتهم من المخاطر الاجتماعية، وضمان حياةٍ كريمةٍ ومستقبلٍ مستقرٍ لهم.

والبُعد الثاني هو الوسائل والسياسات، حيث تعتمد التأمينات الاجتماعية على مجموعةٍ من الوسائل والسياسات المالية لتحقيق أهدافها، تشمل جمع المساهمات، استثمار الأموال، صرف المعاشات التقاعدية، وتقديم إعاناتٍ أخرى. فيكون تعريف التأمينات الاجتماعية -بناءً على هذا البعد- بأنه مجموعةٌ من الوسائل والسياسات المالية الوقائية والعلاجية المُقرّرة نظامياً لحماية العاملين من المخاطر الاجتماعية، وتأمين مستقبلهم ومستقبل ذويهم الاقتصادي.

أما البُعد الثالث هو الأهداف الخاصة والوسائل المتبعة، حيث تُحدّد التأمينات الاجتماعية أهدافاً خاصةً لكلِّ نوعٍ من أنواع المخاطر الاجتماعية، وتُحدّد الوسائل والسياسات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. على سبيل المثال، تهدف تأمينات الشيخوخة إلى ضمان استمرار دخل المتقاعدين، بينما تهدف تأمينات العجز إلى تعويض العاملين عند فقدان قدرتهم على العمل. لذا، يتم تعريف التأمينات الاجتماعية -بناءً على هذا البُعد- بأنها نظامٌ خاصٌ بحماية العاملين حال تعرضهم لأحد

(١) أمال، أرندموش (٢٠٢٢م). الحق في الضمان الاجتماعي في الاتفاقيات الدولية والإقليمية: مقال منشور في كتاب أعمال الملتقى الدولي حول حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، ع ٣٦، ص ٣٥. جامعة الجزائر ٠١ بن يوسف بن خدة.

(٢) ينظر: الصالح، محمد بن أحمد بن صالح (٢٠٠٢م). التأمينات الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور والآثار: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، التأمينات الاجتماعية بين الواقع و المأمول : أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ م، ص ١-٢.

المخاطر الاجتماعية، يُولي اهتمامًا خاصًا باستخدام مجموعةٍ من الحلول والأساليب الفنية المُخصصة لهذا النظام.

إنّ تباين المعايير والمفاهيم والتعريفات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية يُعدّ ظاهرةً إيجابيةً تُثري النقاش حول هذا النظام الاجتماعي الحديث نسبيًا، وتُسلط الضوء على أهميته البالغة بين مختلف النظم الاجتماعية الأخرى. وعلى الرغم من انتشار أنظمة التأمينات الاجتماعية وتطبيقها في غالبية دول العالم، إلا أنّها تتمتع بخصائصٍ مميزةٍ تُميّزها عن غيرها من النظم الاجتماعية، وبفضل خصائصها المميزة، تتمتع أيضًا بقدرٍ كبيرٍ من الديناميكية، فهي قابلة للتطور والتغيّر وفقًا لاحتياجات المجتمع وظروفه.

وبالتالي، يمكن أن نستخلص التعريف الأنسب للتأمين الاجتماعي بأنه: "هو مجموعة من الوسائل والسياسات المالية الوقائية والعلاجية المقررة نظاميًا لحماية العاملين من المخاطر الاجتماعية، وتأمين مستقبلهم ومستقبل من يعولونهم. حيث يتم تحديد أهداف خاصة لكل نوع من أنواع المخاطر الاجتماعية، وتحدد الوسائل والسياسات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. فالتعريف يشير إلى أن التأمين الاجتماعي هو نظام يهدف لحماية العاملين وأسرهم من المخاطر الاجتماعية مثل الشيخوخة والعجز والمرض والبطالة، من خلال آليات ووسائل مالية وقائية وعلاجية محددة لكل نوع من هذه المخاطر.

التأمين الاجتماعي هو نظام مرن، يتكيف مع الخصائص المميزة لكل دولة وطبيعة سياستها الاجتماعية والقدرات المالية المتاحة لديها. فهو يُعدّ نظامًا تترتب عليه تكاليف وأعباء مالية يجب أخذها بعين الاعتبار. وبناءً على ذلك، سوف نركّز الاهتمام على توضيح طبيعة وخصائص نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين مع نماذج من دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: خصائص ومزايا التأمين الاجتماعي

أولاً: خصائص التأمين الاجتماعي

يُعَدُّ التأمين الاجتماعي من الأولويات المهمة، حيث يتم تنفيذه والإشراف عليه من قبل الدولة لحماية الأفراد من مجموعة من المخاطر المحددة. ويتميز ببعض الخصائص، منها:

١. "يعتبر وظيفة اجتماعية ضرورية، حيث تتطلب الحاجة الاجتماعية إقامة هذا النوع من التأمين".^(١)

٢. يكون التأمين الاجتماعي إلزامياً للأشخاص الذين يشملهم النظام.
٣. يُعَدُّ التأمين الاجتماعي نوعاً محدوداً من حيث الفئات المؤمن عليها، حيث يشمل فقط الأشخاص الذين يُعَدُّون جزءاً من النظام، والذين يكسبون دخلهم بأنفسهم. ويكون محدوداً أيضاً من حيث أنواع المخاطر التي يغطيها، مثل الإصابات المهنية، والعجز، والبطالة، وغيرها.
٤. يُعَدُّ التأمين الاجتماعي نظاماً تكافلياً اجتماعياً، حيث يشترك العامل وصاحب العمل في سداد الأقساط، وتساهم الدولة في هذا النظام من خلال الإعانات التي تقدمها لصناديق التأمينات الاجتماعية لمواجهة التضخم وزيادة تكاليف المعيشة على المستفيدين من التأمين^(٢)
٥. يشمل التأمين الاجتماعي جميع العاملين وأصحاب الأعمال والعمالة غير المنتظمة، كما يشمل أيضاً الأشخاص الذين يتوقفون عن العمل لفترات مؤقتة عند انتهاء عملهم في مؤسسة وينتظرون فرصة عمل جديدة.^(٣)
٦. "الفائض التأميني وعائد الاستثمار يكون لصالح المؤمن عليهم ولا يشاركون فيه غيرهم".^(٤)
٧. "أن الحكومة تقوم بإدارة هذه التأمينات من خلال صناديق التأمين التي تقوم عليها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ثم وزارة التأمينات وتحمل أموال التأمينات بتكاليف ومصروفات الصناديق"^(٥).

(١) إبراهيم، محمد يسري (٢٠١٢م). فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتطبيقاً. القاهرة - دار اليسر، م ٢، ص ٨٩٩.

(٢) ينظر: الديان، ديبان بن محمد (٢٠١٠م). كتاب المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ج ٤ ص ٢٠٩.

(٣) ينظر: ابن ثنيان، سليمان بن إبراهيم (١٩٩٣م). التأمين وأحكامه. دار العواصم المتحدة، قبرص، بيروت، ص ٩٦-٩٧. أصل الكتاب رسالة علمية نال بها صاحبها رسالة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٤) عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٢م). الإسلام والتأمينات الاجتماعية مدخل تعريفي، التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول : أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ م، م ١ ص ٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٨.

ثانيًا: مزايا التأمينات الاجتماعية.

يمكن تلخيص مزايا التأمينات الاجتماعية كما يلي: (١)

١. يوفر التأمين الاجتماعي ضمانًا للاستمرارية في الدخل للمشاركين في حالة انخفاض الدخل، أو توقفه بسبب العجز، أو الشيخوخة، أو الوفاة، وكذلك يتيح تغطية تكاليف العلاج أثناء المرض، وهذا يعزز الأمان الاقتصادي للأفراد في مستقبل حياتهم، ويوفر الراحة لذويهم بعد وفاتهم، مما يسمح لهم بالتركيز والاستمرار في أداء مهامهم بكفاءة وجدية.
٢. يعزز التأمين الاجتماعي التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، وهو قيمة عالية تسهم في تعزيز تماسك المجتمع واستقراره.
٣. يعمل التأمين الاجتماعي على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فالمشارك يدفع مساهمات قليلة ويحصل على فوائد متعددة.
٤. يساهم التأمين الاجتماعي في توفير المدخرات الضرورية للاستثمار في المجتمع، حيث إذا تركت المسألة بدون تأمين اجتماعي إجباري، قد تقل المدخرات الشخصية للأفراد.
٥. يعزز التأمين الاجتماعي قدرة الدولة الاقتصادية من خلال استثمار الفائض التأميني في مشروعات مختلفة.
٦. يساهم التأمين الاجتماعي في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تقترض الدولة أموالاً من صناديق التأمينات الاجتماعية.
٧. يتيح استمرارية الدخل للمواطنين بعد التقاعد قدرة شرائية لهم، مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية ومواجهة الركود.

وبناءً على ذلك:

١. فكرة نظام التأمينات الاجتماعية تتوافق مع مبادئ وتوجيهات الإسلام، حيث يُعدُّ الأمن حاجة إنسانية والتأمين مطلبًا إسلاميًا.
٢. يستند نظام التأمينات الاجتماعية إلى مفهوم التكافل الاجتماعي، وهو مبدأ إسلامي.

(١) ينظر: عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٢م). الإسلام والتأمينات الاجتماعية مدخل تعريفي، التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول: أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ م، ١ ص ٨-٩.

المطلب الثالث: فروع التأمين الاجتماعي.

أنواع التأمين الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر، ولكن هناك بعض الأنواع الأساسية التي تشملها معظم أنظمة التأمين الاجتماعي. وفيما يلي تفاصيل عن بعض هذه الأنواع:

١. التأمين للشيخوخة والعجز والوفاة^(١)

يُعدُّ التأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة واحدًا من أكثر أنواع التأمين شيوعًا حول العالم. يوفر هذا النوع من التأمين حماية اجتماعية شاملة للأفراد؛ حيث يتيح للمؤمن عليهم الحصول على معاشات تقاعدية منتظمة عند بلوغهم سن التقاعد، ومكافأة في حالة العجز الدائم. كما يوفر التأمين معاشًا شهريًا لعائلة المؤمن عليه في حال وفاته. يتميز هذا النوع من التأمين بأنه يشمل جميع المؤمن عليهم، مما يعني أنهم مضمونون بالحصول على التعويض في حال وقوع الحادثة المؤمن عليها. وهذا يختلف عن التأمينات المؤقتة مثل التأمين على الإصابات العملية والبطالة، التي قد لا تضمن الاستفادة منها.

يمكن تعريف الشيخوخة^(٢) هنا بأنها الحالة التي يصل فيها الفرد إلى سن متقدمة في العمر، وتكون لديه احتياجات خاصة نتيجة لتقدمه في السن^(٣). يهدف التأمين الاجتماعي في هذا السياق إلى توفير الدعم اللازم للمسنين لتجاوز التحديات المالية التي قد تواجههم مع تقدمهم في العمر، مثل تكاليف الرعاية الصحية والحياة اليومية.

يهدف التأمين ضد العجز إلى توفير الحماية المالية للأفراد في حالات فقدان القدرة على العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الإعاقة، حيث يعوضهم عن الخسائر المادية الناتجة عن ذلك.

أما التأمين على الحياة، فيلعب دورًا محوريًا في دعم المعالين والمستفيدين المعتمدين على المؤمن عليه ماليًا في حال وفاته، من خلال ضمان استمرار مستوى معيشتهم دون انقطاع.

(١) ينظر: دليل التأمينات الاجتماعية للمنظمات النقابية: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨.

(٢) في نظام التأمينات الاجتماعية، يكون للشيخوخة سن محدد يحدده القانون. يتم تحديد السن الذي يُعدُّ فيه الأفراد شيخوخيين ومستحقين للفوائد والحقوق المتعلقة بالتقاعد والرعاية وفقاً للأحكام والتشريعات المعمول بها في نظام التأمين الاجتماعي.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي - حول حقوق المسنين: الشيخ محمد علي التسخيري، المكتبة الشاملة،

ج ١٢ ص ١٨٨٣ رابط المرجع: ص ١٨٨٣ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - حول حقوق المسنين إعداد الشيخ محمد علي التسخيري - المكتبة الشاملة (shamela.ws)

من أبرز مزايا هذا النوع من التأمينات، صرف معاش شهري طويل الأمد للمؤمن عليه طوال حياته، ينتقل بعد وفاته إلى المستفيدين المعتمدين عليه. ويضمن هذا المعاش توفير دخل مستقر لفترة طويلة، مما يقلل من المخاطر المحتملة ويعزز الشعور بالاستقرار والأمان. إلى جانب الحقوق الأساسية، يوفر هذا النوع من التأمين مجموعة من المزايا الإضافية الهادفة إلى تحسين نوعية حياة المؤمن عليه وأسرته، كالتعويضات الإضافية، ومنح الوفاة، ونفقات الجنازة، ومنح الزواج للبنات والأخوات، ومنح انقطاع معاش الأبناء والإخوة، وإمكانية الاقتراض بضمان المعاش، وغيرها من الحقوق التي تحددها كل دولة.

٢. التأمين ضد العجز المؤقت.^(١)

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية للمؤمن عليهم الذين يصابون بإعاقة مؤقتة تحول دون قيامهم بأعمالهم بشكل طبيعي. حيث يُعوّض المؤمن عليه عن الدخل المفقود خلال فترة عجزه المؤقت عن العمل نتيجة الإصابة أو المرض.

٣. التأمين ضد البطالة.^(٢)

يهدف إلى توفير دعم مالي مؤقت للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية حتى يتمكنوا من إيجاد فرصة عمل جديدة.

٤. التأمين الصحي.^(٣)

تسعى الدولة من خلاله إلى حماية المؤمن عليهم من المخاطر الصحية، كتغطية تكاليف العلاج للأمراض المؤقتة والإعاقات الصحية، فضلاً عن تقديم تعويضات مالية خلال فترات العجز عن العمل بسبب المرض.

٥. التأمين ضد إصابات العمل.^(٤)

هذا النوع من التأمين يُمكن المؤمنَ عليهم من الحصول على تعويضات في حال تعرضهم لإصابات أثناء العمل أو أمراض مهنية، سواء كانت الإعاقة الناتجة مؤقتة أم دائمة.

(١) ينظر: الدهشان، عبد العليم رزق، الزكاة هي التأمين الاجتماعي من الفقر والجوع. مجلة الرسالة، السنة العاشرة

(١٩٤٢م)، العدد (٤٦٦)، ص: ٦٠٢.

(٢) ينظر: السابق، ص: ٦٠٢.

(٣) ينظر: الضرير، الصديق محمد الأمين. (٢٠٠٥). مجلة مجمع الفقه الإسلامي: التأمين الصحي. منظمة المؤتمر

الإسلامي بجدة. ج ١٣ ص: ١٣٧٤ - المكتبة الشاملة. رابط المرجع: ص ١٣٧٤ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي -

التأمين الصحي إعداد البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير - المكتبة الشاملة (shamela.ws)

(٤) ينظر: العواودة، سمير محمد جمعة (٢٠١٠م). واجبات العمال وحقوقهم في الشريعة الإسلامية مقارنة مع قانون

العمل الفلسطيني: رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير من جامعة القدس، ص: ١٥١.

المطلب الرابع: نشأة التأمين الاجتماعي في الإسلام ومشروعيته

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾^(١). وهو الذي فضّل بعضهم على بعض في الرزق، فقد قال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾^(٢).

لذلك، فقد وجدت الفئات الغنية والفقيرة ليكون التوازن في الحياة. وقد شرع الله سبحانه نُظْمًا وأساليب لضمان حياة كريمة للفقراء، وجعل ذلك حقًا لهم وواجبًا على الأغنياء والميسورين، وذلك في إطار التكافل والتعاون. فقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(٣). ومن البر أن ينفق الإنسان في سبيل الله على الفقراء والمحتاجين، قال الله عز وجل: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٤).

والإسلام لم يكتفِ بالبحث فقط على رعاية المحتاجين، بل وضع أساليب تطبيقية لتحقيق ذلك، مثل الزكاة والوقف والصدقات التطوعية وإعانة الأقارب وحقوق الجيران والضيوف، وغير ذلك من الأساليب التي تشكل نظام الحماية الاجتماعية الإسلامي الشامل والمتكامل الذي لم يتمكن أي نظام لاحق من مجاراته في الشمول والتكامل.^(٥)

وبناءً على خصائصه ومزاياه، وبناءً على فكرة التكافل والتعاون التي تقوم عليها، فإن التأمينات الاجتماعية تعمل ضمن إطار نظام الحماية الاجتماعية الإسلامي، وتسعى لتحقيق أهدافه. بل إن الإسلام قد وضع الأسس لهذا النظام، وخاصة فيما يتعلق بمسؤولية الدولة في رعاية الأيتام وتوفير الدخل لهم، وفي رعاية كبار السن الذين لا يستطيعون العمل. في الإسلام، يُعدُّ التأمين الاجتماعي مشروعًا ويندرج تحت مفهوم الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي. فالضمان الاجتماعي في

(١) الشورى: ٢٧

(٢) النحل: ٧١

(٣) المائدة: ٢

(٤) آل عمران: ٩٢

(٥) ينظر: عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٢). الإسلام والتأمينات الاجتماعية مدخل تعريفي. جامعة الأزهر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، م ١، ص ٩.

الإسلام هو مظلة شاملة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة لرعاية الفرد وحمايته في مختلف مراحل حياته، وتؤمن له وللأسرة العيش الكريم والمستقبل المستقر. (١)

ويُعرف التكافل الاجتماعي في الإسلام بأنه تضامن المجتمع الإسلامي في تحمل الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية، وتقديم العون والمساعدة للفئات الضعيفة والمحتاجة، وهو مفهوم موازٍ للتأمين الاجتماعي. (٢) ويجد هذا المفهوم للتأمينات الاجتماعية أصله في تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، مما يؤكد أن الإسلام هو المنبع الحقيقي لنشأة هذا النظام الاجتماعي الراسخ.

وتُعتبر فريضة الزكاة، أحد أركان الإسلام الخمسة، أول مظاهر التكافل الاجتماعي في الإسلام، حيث فرضها الله تعالى لضمان توفير احتياجات الفقراء والمحتاجين، باعتبارها حقًا واجبًا لهم في أموال الأغنياء. لكن الزكاة ليست المصدر الوحيد لنظام الضمان الاجتماعي، بل هناك موارد أخرى تُسهم في تمويله، كالصدقات، والهبات، والأوقاف، والتبرعات. (٣)

كما حرص الإسلام على تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تشريع العديد من الأنظمة التكافلية العملية، مثل: نظام النفقات الأسرية الواجبة (٤)، ونظام الميراث (٥)، وكفالة اليتامى (٦)،

(١) ينظر: شومان، نعيمة (٢٠٠٠م). الإسلام بين كينز وماركس وحقوق الإنسان في الإسلام. اتحاد الكتاب العرب، ص ٧٤.

(٢) ينظر: التركي، عبد الله بن عبد المحسن (١٩٩٨م). حقوق الإنسان في الإسلام. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ص ٥٠.

(٣) ينظر: الزحيلي، د. وهبة بن مصطفى. وسطية الإسلام وسماحته. موقع وزارة الأوقاف السعودية. تم النقل من المكتبة الشاملة ص ٣٠.

(٤) يلزم الإسلام رب الأسرة بإعالة أفراد عائلته من زوجة وأولاد. في الحديث يقول ﷺ: كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ (صحيح البخاري: ٢٥٥٨).

(٥) يضمن توزيع ثروة المتوفى على ورثته بطريقة عادلة. قال تعالى: ﴿فَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ (النساء: ١٧٦).

(٦) يُشجع الإسلام على كفالة اليتامى ورعايتهم. في الحديث يقول ﷺ: أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ، وأشار بأصبعَيْهِ يعني: السَّبَابَةَ والْوَسْطَى (صحيح الترمذي: ١٩١٨).

ونظام المؤاخاة^(١)، وآداب الجوار^(٢)، والعمل الخيري^(٣)، وبيت المال^(٤).

فالمجتمع المسلم كيان متكامل متضامن، يتكاتف أفرادُه لمواجهة التحديات والأعباء، ويتعاونون لتحقيق الخير العام، ويتساندون في مواجهة الأزمات لحماية الأفراد من الضياع والهوان.

وكانت الأعمال الخيرية على مر العصور هي الوسيلة التقليدية لرعاية الفقراء في العديد من المجتمعات، وذلك من خلال تشجيع الأديان على العطاء الخيري، فكانت المؤسسات الدينية في أجزاء متعددة من العالم تقوم بجمع التبرعات وتوزيع المساعدات على المحتاجين لفترة طويلة^(٥).

أما مرحلة فرض الالتزامات على المجتمعات لدفع الضرائب من أجل رعاية الفقراء، فإن ذلك يعود إلى مئات السنين في عدد من المجتمعات المختلفة. ومن ذلك العصور المسيحية والزكاة في الإسلام، والتي كان جزءٌ من وظيفتها إعانة الفقراء ومساعدتهم^(٦).

ثم تطورت أنواع التأمينات وأساليبها على مر الزمن، وظهرت الشرائع السماوية التي وضعت أسس التكافل والضمان الاجتماعي. وهذه الشرائع سعت إلى تحقيق حياة كريمة للأفراد دون حاجة أو عوز أو حرمان، وتوفير ضمان لحقوق جميع أفراد المجتمع^(٧).

(١) يُشكّل رابطة أخوية بين المسلمين. في الحديث يقول ﷺ: الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا (صحيح الترمذي: ١٩٢٨).

(٢) يُلزم المسلمين بحسن الجوار ورعاية جيرانهم. قال الله عز وجل: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦).

(٣) يُشجع على تقديم المساعدات للآخرين. قال عز وجل: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣).

(٤) يُعدّ مؤسسة مالية إسلامية تُستخدم لتمويل مشاريع التكافل الاجتماعي. قال تعالى: ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ (الإسراء: ٢٦).

(٥) ينظر: السبهاني، عبد الجبار حمد عبّيد (٢٠١٠). شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام: دراسة تقديرية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٣، ع ١٤، ص ١٠.

(٦) ينظر: التواتي، عبد الكريم. الضمان الاجتماعي في الإسلام. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المشور السعيد - الرباط - المغرب العددان ٤ و ٥.

(٧) راجع: آل محمود، الدكتور عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. ص ٢١٩-٢٣٣.

بالنسبة لآراء الفقهاء في حكم التأمين الاجتماعي ونظام التقاعد فقد تنوعت آراؤهم بين التحليل والتحريم تبعاً لتحديدتهم حقيقة هذا التأمين، فمن العلماء من رأى أنه تبرع من الدولة، فأجاز الأخذ به^(١). ومن العلماء من رأى أنه عقد معاوضة، فحكمه بالحرمة كغيره من عقود التأمين^{(٢)(٣)}.

والخلاصة أن نظام التأمين بوجه عام تشهد لجوازه جميع الدلائل الشرعية في الشريعة الإسلامية ووفقها وقد أقر العديد من العلماء المسلمين مشروعية التأمين الاجتماعي، منهم:

- العلامة ابن عثيمين: يرى أن التأمين الاجتماعي مشروع وجائز في الإسلام، شريطة أن يكون خاليًا من الربا والمخاطرة الزائدة.^(٤)
- العلامة ابن باز: كان يَعدُّ التأمين الاجتماعي مباحًا إذا كان يستند إلى أسس شرعية ولا يتضمن ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية.^(٥)
- الدكتور يوسف القرضاوي، الذي يرى أن التأمين الاجتماعي مشروع في الإسلام ويندرج تحت مفهوم التكافل الاجتماعي.^(٦)
- الشيخ مصطفى الزرقاء: "إن هذا النظام التقاعدي يقره علماء الشريعة الإسلامية كافة بلا نكير، ولا يرون فيه أي شبهة أو شائبة من الناحية الشرعية. بل إنهم يرونه أساساً ضرورياً

(١) يرى جُلّ العلماء جواز نظام التقاعد، وقد أكد هذا الحكم مجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٣٩٨هـ، ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٢/ ٢/ ص: ٥٤٩). وكذلك هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، جاء في قرار المؤتمر الثاني ما نصه: «نظام المعاشات الحكومي، وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعي المتبع في بعض الدول، ونظام التأمينات الاجتماعية المتبع في دول أخرى كل هذا من الأعمال الجائزة».

(٢) ممن قال بتحريم نظام التقاعد الدكتور سليمان الثنيان حيث اعتبره نوعاً من التأمين، ينظر كتاب الشيخ سليمان بن إبراهيم الثنيان (التأمين وأحكامه) (ص: ٢٥٥)، كما قال بتحريم التقاعد الفقيه إبراهيم بن محمد الديان. يرى أصحاب هذا القول أنّ نظام التأمين الاجتماعي لا يختلف عن التأمين التجاري في أصله ومشروعيته، حيث تتشابه مقوماتهما، ويُمكن أن ينطوي على محظورات شرعية مثل الربا والقمار والغرر.

(٣) راجع: ابن ثنيان، سليمان بن إبراهيم (١٩٩٣م). التأمين وأحكامه، ص ٢٥٤.

(٤) ما حكم التأمين الاجتماعي الذي تتكفل به الدولة: الإسلام سؤال وجواب، ٢٠١٦. تم الاسترجاع من الرابط: <http://www.islamqa.info> حكم التأمين الاجتماعي الذي تتكفل به الدولة ؟ - الإسلام سؤال وجواب

(٥) عقد التأمين وحكمه في الشريعة الإسلامية: علي أبو البصل، ٢٠١٦. تم الاسترجاع من الرابط: <http://www.alukah.net> عقد التأمين وحكمه في الشريعة الإسلامية

(٦) حكم نظام التأمين وحكم التأمين على الصحة: إسلام ويب، ٢٠٠١. تم الاسترجاع من الرابط: <http://www.islamweb.net> حكم نظام التأمين وحكم التأمين على الصحة

في نظام وظائف الدولة، ومصلحة عامة لا بد منها شرعاً وعقلاً وقانوناً؛ لصيانة حياة أسرهم إلى مراحل معينة من بعدهم.^(١)

المطلب الخامس: خدمات التأمين الاجتماعي ومزاياه

يشمل نظام الضمان الاجتماعي مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا التي تهدف إلى حماية وتعزيز مستوى المعيشة للأفراد والأسر. توفر هذه الخدمات شبكة من الحماية الاجتماعية التي تُسهم في تقليل حدة الفقر والتهديدات المالية الطارئة التي يمكن أن يواجهها الأفراد والعائلات. وبفضل هذا النظام، يتم توفير الدعم في مجالات مثل التأمين الصحي، وتعويض الدخل، والرعاية الطبية، والحماية الاجتماعية للأطفال وكبار السن، والتقاعد، والإعانات العائلية.

- هناك عدة خدمات يقدمها نظام التأمين الاجتماعي في أغلب الدول، ومن بين هذه الخدمات:
١. **خدمة صرف المعاش:** تهدف إلى توفير دعم مالي دوري للأشخاص المؤمن عليهم بعد وصولهم لسن التقاعد أو انتهاء فترة خدمتهم أو بسبب عجزهم عن العمل. يتم صرف المعاش بشكل منتظم ومن خلال تحويل مبالغ نقدية للمؤمن عليه.^(٢)
 ٢. **خدمة صرف المعاش للمستحقين:** توفر هذه الخدمة صرف معاشات دورية للأشخاص المستحقين عن المؤمن عليهم في حال وفاتهم، وتتم وفقاً للشروط والضوابط المحددة.^(٣)
 ٣. **خدمة الدفعة الواحدة:** تعوّض الأفراد الذين انتهت خدمتهم ولم تتوافر لديهم شروط استحقاق المعاش من خلال تقديم تعويض مالي عن فترة اشتراكهم في التأمين الاجتماعي للشيخوخة، العجز، أو الوفاة.^(٤)

(١) الزرقاء، مصطفى أحمد (١٩٨٤م). نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه. مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: ٦٣

(٢) ينظر: الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي). ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ٩٧.

(٤) ينظر: العواودة، سمير محمد جمعة (٢٠١٠م). واجبات العمال وحقوقهم في الشريعة الإسلامية مقارنة مع قانون العمل الفلسطيني، ص: ١٦٩.

٤. خدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية^(١): هي خدمة تقدمها أنظمة التأمين الاجتماعي للموظفين المؤمن عليهم، حيث تسمح لهم بشراء فترة خدمة غير حقيقية تُضاف إلى مدة خدمتهم الفعلية^(٢). تهدف هذه الخدمة إلى زيادة مدة الخدمة المؤهلة للتقاعد مما يُتيح زيادة المعاش التقاعدي الذي يتلقاه الفرد عند التقاعد. تختلف قوانين وإجراءات شراء سنوات الخدمة من بلد إلى آخر ومن منظومة التقاعد إلى أخرى. حيث يُحدد القانون أقصى مدة يمكن شراؤها، ويُمكن للموظف المؤمن عليه سداد المبلغ دفعة واحدة أو على أقساط شهرية مقابل دفع رسوم وفوائد نظير هذه الخدمة.

٥. مكافأة التقاعد: تُعتبر مكافأة التقاعد أحد الخدمات الأساسية التي يقدمها نظام التأمين الاجتماعي. وتُعرف أيضًا بمكافأة نهاية الخدمة. إنها مبلغ مالي يحصل عليه الفرد عند بلوغه سن التقاعد وانتهاء فترة خدمته. تختلف آليات حساب هذه المكافأة من دولة إلى أخرى، وقد توضع شروط محددة للحصول عليها، مثل بلوغ سن التقاعد القانوني واكتمال فترة الخدمة المطلوبة^(٣).

٦. خدمة استبدال المعاش: تتيح خدمة استبدال المعاش للمتقاعدين فرصة استبدال جزء من معاشهم المتوقع وفقًا لشروط محددة. تتمثل هذه الخدمة في توفير مبلغ نقدي يُعَدُّ جزءًا من المعاش التقاعدي المستقبلي للفرد، بشرط أن يتعهد بإعادة رأس المال المستلم والفوائد المترتبة عليه^(٤).

٧. خدمة القروض: تُعد خدمة القروض خدمة تمويلية متاحة للمشاركين في أنظمة التقاعد أو التأمين الاجتماعي لتلبية احتياجاتهم المالية الطارئة^(٥).

٨. المنح الإضافية: تقدم التأمينات الاجتماعية مجموعة من المزايا الإضافية التي تهدف إلى دعم الأفراد والأسر في مختلف المراحل والظروف الحياتية. تشمل هذه المزايا منحة الوفاة التي تُقدم لعائلة الفقيد لمساعدتها في تغطية نفقات الوفاة والتعويض عن الخسارة التي

(١) تُعرف أيضًا بشراء مُدد خدمة افتراضية، أو ضم مدد الخدمة.

(٢) ينظر: المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني. ص ٥٤٠.

(٣) ينظر: الغفيلي، عبد الله بن منصور (٢٠٠٩م). كتاب نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة. دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ص ٢٧٣.

(٤) ينظر: منصور، محمد حسين. (٢٠٠٦). التأمينات الاجتماعية دراسة عملية في التشريعات الحديثة. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ١٩٩.

(٥) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

تحدث بعد فقدان المعيل الرئيسي. كما توفر التأمينات الاجتماعية منحة نفقات الجنازة التي تساعد على تغطية تكاليف الجنازة والتشييع. بالإضافة إلى ذلك، تقدم التأمينات الاجتماعية منحة الزواج للأشخاص المؤهلين من المعاش التقاعدي للفقيد، أو للأفراد المشتركين عند الزواج لأول مرة، وتُحدد قيمة الإعانة وفقًا لتقرير أو قرار تتخذه الجهة المسؤولة عن التأمينات الاجتماعية. كما توفر منحة الحمل والولادة والحضانة كدعم مالي للأسر. كما تقدم التأمينات الاجتماعية أيضًا منحة مدرسية للأطفال في سن التعليم، وتعتبر هذه المنحة دعمًا ماليًا لتغطية نفقات التعليم. وبالنسبة للعلاوة العائلية، فهي منحة مالية إضافية تُمنح للأسر لمساعدتها في تغطية النفقات الأساسية وتحسين مستوى المعيشة.^(١)

٩. **التعويضات:** تختلف التعويضات التي تقدمها التأمينات الاجتماعية حسب البلد والنظام القانوني المعمول به. ومع ذلك، بشكل عام، تشمل التعويضات التي يوفرها التأمين الاجتماعي:^(٢)

- **تعويضات العجز:** يتم توفير تعويض مالي للأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو عقلية تمنعهم من أداء وظائفهم اليومية بشكل كامل أو جزئي. يتم تحديد مستوى العجز وفقًا لتقييم طبي، وقد يشمل توفير الرعاية الطبية والتأهيل اللازم.
- **تعويضات الحوادث:** في حالة وقوع حادث يؤدي إلى إصابة أو وفاة الفرد، يتم توفير تعويض مالي للفرد المصاب أو عائلته. يشمل ذلك تكاليف العلاج الطبي والتعويض عن الإعاقة الناجمة عن الحادث، وفي حالة الوفاة، يتم توفير تعويض لعائلة الفقيد.
- **تعويضات البطالة:** في بعض الأنظمة، يتم توفير تعويض مؤقت للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بشكل غير متعمد. يهدف هذا التعويض إلى مساعدة الأفراد في تلبية احتياجاتهم المالية الأساسية حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة جديدة.
- **تعويضات التقاعد:** يتم توفير تعويض شهري للأفراد بمجرد بلوغهم سن التقاعد المحددة. يُعدُّ هذا التعويض جزءًا من دخل المتقاعد ويساعد على تلبية احتياجاتهم المالية بعد التقاعد.
- **تعويضات الرعاية الصحية:** تقدم التأمينات الاجتماعية تغطية صحية للأفراد وعائلاتهم، تشمل العلاج الطبي والأدوية والفحوصات والعناية الطبية الأخرى. تساهم هذه التعويضات في تقليل التكاليف الصحية المرتبطة بالمرض والعلاج.

(١) ينظر: آل محمود، الدكتور عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية.

ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨٦ - ٣٨٧.

١٠. يوفر التأمين الاجتماعي أيضًا مزايا غير مادية مهمة، وتتمثل في الخدمات المجانية التي يقدمها للمشارك أو لأفراد عائلته. تشمل هذه المزايا العناية الطبية والتدريب على مهارات العمل الجديدة.^(١)

نتيجة لذلك، ستركز هذه الرسالة على ثلاث خدمات مهمة تقدمها التأمينات الاجتماعية، وهي خدمة الاستبدال، شراء سنوات الخدمة، وخدمة القروض.

المبحث الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في دول الخليج

المطلب الأول: نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين^(٢)

في مملكة البحرين، تُعد الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الجهة الرسمية المسؤولة عن تقديم الخدمات التأمينية للأفراد الخاضعين لقوانين التقاعد المدني والتأمين الاجتماعي. تأسست الهيئة بموجب القانون رقم (٣) لعام ٢٠٠٨، الذي عمل على استبدال الهيئة العامة لصندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

يُعد نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين ركيزة أساسية لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال منظومة متكاملة من الخدمات والبرامج التي تُشرف عليها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية^(٣). ومن ضمن هذه الخدمات هي توفير التغطية

(١) ينظر: آل محمود، الدكتور عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ص: ٣٩١-٣٩٢.

(٢) ينظر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. رابط الموقع: Social Insurance Organization.sio.gov.bh.

(٣) تطبيق القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التأمين ضد التعطل، القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لأعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجالس البلدية وتنظيم معاشاتهم ومكافآتهم، بالإضافة إلى المساهمة في التبادل والتعاون الدولي من خلال عضوية المنظمات التأمينية الدولية.

التأمينية الشاملة للأفراد، ضمان الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمقيمين في مختلف القطاعات، وتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

يعود تاريخ نظام التأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين إلى عام ١٩٧٦م، حيث تم إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م. على الرغم من وجود بعض المبادرات والبرامج الأولية للحماية الاجتماعية قبل ذلك التاريخ، إلا أن إنشاء صندوق التقاعد في عام ١٩٧٦م يُمثل علامة فارقة في مسيرة تطوير النظام، حيث أسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية شاملة ومستدامة للمواطنين والمقيمين.

والجدير بالذكر أن هناك أنظمة تقاعدية أخرى قائمة في المملكة، منها نظام التقاعد الذي بدأ العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٥٥م، ونظام النقد الاحتياطي الذي بدأ العمل به سنة ١٩٣٠م، ونظام الخدمة السابقة الذي بدأ العمل به قبل تلك السنة، ونظام قوة دفاع البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة تعمل بشكل مستقل عن نظام التأمينات الاجتماعية.^(١)

تشمل البرامج الأساسية للتأمين الاجتماعي في البحرين التأمين على الصحة، والعجز، والتقاعد، والوفاة، والبطالة، والبدلات العائلية وغيرها من أنواع التأمين التي تتدرج ضمن الضمان الاجتماعي. يتم تمويل هذه البرامج من خلال مساهمات العاملين وأرباب العمل، حيث يتم خصم نسبة معينة من الرواتب والأجور لدعم نظام التأمين الاجتماعي.

مع مرور الوقت، شهدت التأمينات الاجتماعية في البحرين تطوراً كبيراً، حيث تم تحديث القوانين واللوائح لتقديم حماية أكبر للمواطنين والمقيمين. تلعب الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي دوراً مهماً في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والبرامج التطويرية لتعزيز مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية للمجتمع في البحرين.

تسعى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م التي تركز على التنافسية والعدالة والاستدامة الاقتصادية. تعمل الهيئة على تنويع مصادر الإيرادات وتطوير الصناعات الرقمية وجذب الاستثمارات في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية وغيرها. وضعت الهيئة استراتيجيات جديدة لمواكبة التطورات العالمية وتحسين جودة الخدمات التأمينية. تعمل الهيئة على توحيد نظام التأمين وتطبيق أنظمة تقنية المعلومات المتقدمة لتحسين كفاءة الخدمات. وتقوم الهيئة بتطوير تطبيق للهاتف الذكي لتسهيل الوصول إلى الخدمات. كما تولي الهيئة اهتماماً

(١) مرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن صناديق ومعاشات التقاعد في القوانين والأنظمة التقاعدية والتأمينية.

بالحماية البيئية وتطبيق التقنيات الخضراء، وتعمل على تطوير البنية التحتية التقنية وتحقيق استدامة مالية للصناديق التأمينية.

المطلب الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية^(١)

تأسست المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عام ١٩٦٩م^(٢) كمؤسسة عامة حكومية ذات استقلال مالي وإداري، وتقدم الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي للموظفين الحكوميين والعسكريين والعاملين في القطاعين الخاص والحكومي بنظام الأجر اليومي. تعمل المؤسسة وفقاً لأنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني والعسكري في المملكة العربية السعودية. كما تمتد خدمات المؤسسة للمستفيدين من دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم مجلس إدارة بإشراف المؤسسة، ويترأسه وزير المالية، ويقع مقرها الرئيس في الرياض.

وفي خطوة أكثر شمولية، صدر المرسوم الملكي رقم م/٦٥٧ لعام ٢٠٢١، القاضي بدمج (المؤسسة العامة للتقاعد) في (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية). وبموجب هذا الدمج، تحولت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى هيئة عامة متكاملة، تتولى إدارة كافة الأنظمة المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية والتقاعد في جميع أنحاء المملكة.

وتقدم المؤسسة خدماتها عبر منظومة متكاملة تشمل إدارة الاشتراكات، وصرف المعاشات والمزايا المالية، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وتقديم التأمين على المرض والعجز والوفاة والتقاعد والبطالة والحوادث المهنية.

وعلى مدار أكثر من ٤٠ عاماً، شهدت أنظمة المؤسسة تطورات ملحوظة، مواكبةً للتطورات التكنولوجية الحديثة لتقديم خدماتٍ سهلةٍ وفعالة.

(١) ينظر: الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. رابط الموقع: [المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية](http://gosi.gov.sa) (gosi.gov.sa).

(٢) تاريخياً، تم إصدار أول نظام للتقاعد في عام ١٩٤٥، وتأسست "مصلحة معاشات التقاعد" بموجب المادة الثامنة من نظام التقاعد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٧١/١/٢١) سنة ١٩٥٨ لتكون المسؤولة عن إدارة التقاعد للموظفين الحكوميين والعسكريين. نظام التقاعد العسكري الصادر عام ١٩٦٠، ونظام التقاعد المدني الصادر عام ١٩٦١، ونظام التأمينات الاجتماعية الصادر عام ١٩٦٩، ونظام التقاعد المدني الصادر عام ١٩٧٣، ونظام التقاعد العسكري الصادر عام ١٩٧٥، وفرع الأخطار المهنية الصادر عام ١٩٨٢، ونظام التأمينات الاجتماعية الصادر عام ٢٠٠١، ونظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند) الصادر عام ٢٠١٤.

وتُمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ركيزة أساسية في تحقيق الرعاية الاجتماعية الشاملة والتأمين الاجتماعي للمواطنين والمقيمين في المملكة، سعيًا منها لتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

المطلب الثالث: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة^(١)

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتولى عدة جهات حكومية متخصصة مسؤولية إدارة أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتغطية المواطنين العاملين في القطاع المدني. تعتبر الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية هي الجهة الاتحادية الرئيسية المكلفة بهذه المهمة على المستوى الوطني^(٢). إلى جانب الهيئة العامة، تضطلع جهات حكومية محلية أخرى بإدارة صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية في إماراتها، مثل صندوق أبو ظبي للتقاعد^(٣)، وصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي^(٤)، حيث تتولى هذه الصناديق تغطية المواطنين العاملين في إماراتها المعنية.

تهدف هذه الصناديق إلى توفير الحماية الاجتماعية والتقاعد للمواطنين العاملين، من خلال تقديم فوائد مختلفة مثل المعاشات التقاعدية، والتأمين الصحي، ومكافآت الوفاة، والعجز. ويتم تمويل هذه الصناديق من خلال مساهمات العاملين وأرباح الاستثمارات.

(١) ينظر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. رابط الموقع: <http://gpssa.gov.ae> . التأمينات الاجتماعية

(٢) تأسست الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بموجب القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٩٩، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، حيث تملك ميزانية مستقلة وترتبط بشكل إداري بوزير المالية. تكمن مسؤولية الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في تطبيق ثلاثة قوانين اتحادية رئيسية. أولها هو القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته، والذي يشمل جميع جهات العمل في الدولة سواء كانت اتحادية أو محلية أو خاصة، وكذلك المؤمن عليهم الملحقين فيها قبل عام ٢٠٢٣. ثانيها هو القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية، والذي يشمل جهات العمل والمؤمن عليهم الملحقين بها بعد عام ٢٠٢٣. أما القانون الثالث، فهو القانون الخاص بالنظام الموحد لمد الحماية التأمينية، الذي بدأ العمل به في ١ يناير ٢٠٠٧، ويشمل جميع المواطنين العاملين في القطاع المدني في جهات العمل في القطاعين الحكومي والخاص في الدولة، إضافة إلى المواطنين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي.

(٣) يطبق صندوق أبو ظبي للتقاعد قانونين محليين هما قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ على المتقاعدين الحاليين، وقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ على المؤمن عليهم الحاليين والجدد، ويشمل كلا القانونين جهات العمل في الحكومة المحلية والقطاع الخاص في إمارة أبو ظبي.

(٤) يطبق قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ على جهات العمل في الحكومة المحلية والعاملين فيها، في حين يطبق على القطاع الخاص والعاملين فيه لدى هيئة المعاشات.

المطلب الرابع: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة قطر.(١)

أنشأت الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية القانون كجهة مختصة لتنظيم شؤون التقاعد والمعاشات في دولة قطر . تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية وتتبع وزير المالية، ولها موازنة ملحقة بميزانية وزارة المالية. تقوم الهيئة بتطبيق قانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، إضافة إلى قانون تقاعد ومعاشات العسكريين لعام ٢٠٠٦. وقد تم تنظيم عمل الهيئة بموجب القرار الأميري رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٤.

نظام التأمينات الاجتماعية في قطر يخضع لقوانين محددة تنظم التقاعد، ويمكن للموظفين التقاعد طوعاً قبل سن التقاعد المحدد في بعض الأحيان مع وجود أعمار تقاعد مخفضة لمن يستوفون شروطاً معينة تتعلق بمدة الخدمة أو المخاطر المهنية أو الحالة الصحية. ويسري هذا القانون على الموظفين القطريين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، مع إجراء تعديلات عليه بعد صدور قانون إدارة الموارد البشرية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٦.

تهدف الهيئة إلى توفير الحماية الاجتماعية للمواطن القطري وضمان حياة كريمة له وعائلته بعد انتهاء خدمته، وذلك من خلال منح المعاشات لمستحقيها وفقاً لأحكام القانون. كما تسعى الهيئة إلى تعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي في المجتمع القطري، واكتساب القدرات البشرية والفنية والإمكانات المادية اللازمة لتحقيق أقصى درجات الفاعلية والإنجاز، بهدف الوصول إلى مكانة رائدة بين هيئات التقاعد والمعاشات على المستوى العالمي.

(١) البوعينين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات. مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل، ص ٥٦-٧١.

المطلب الخامس: نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت.(١)

في عام ١٩٧٦، تم إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم الأميري رقم ٦١، لتصبح الجهة المسؤولة عن تنظيم وإدارة نظام التأمينات الاجتماعية في الكويت^(٢). تهدف المؤسسة إلى توفير الحماية الاجتماعية للعمال والموظفين، من خلال منظومة متكاملة من الخدمات والمزايا التي تغطي حالات العجز، والمرض، والإصابة، والوفاة، والتقاعد، والبطالة وغيرها من الحالات المشمولة بالتأمين الاجتماعي.

تسعى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى الاستدامة في توفير خدمات تأمينية واجتماعية رائدة لضمان معيشة كريمة، إيماناً منها بأهمية دور المتقاعدين في بناء الوطن. وتقدم المؤسسة برنامج (نخر) الاجتماعية للمتقاعدين، بهدف التعاون مع أفضل الجهات لتقديم خدمات تلبي احتياجات المتقاعدين وتساعدتهم على تحسين نوعية حياتهم.

المطلب السادس: نظام التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان.(٣)

يعود تاريخ التأمينات الاجتماعية في سلطنة عمان إلى عام ١٩٩١، حيث تم إصدار أول مرسوم سلطاني لتحديد أسس التأمين الاجتماعي والتقاعد^(٤). وفي عام ٢٠٢١، تم تأسيس صندوق الحماية الاجتماعية ليكون الجهة الرسمية المسؤولة عن كافة برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية

(١) ينظر: الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. رابط الموقع: [المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية](http://www.pifss.gov.kw) (pifss.gov.kw).

(٢) بدأت دولة الكويت مسيرتها لبناء نظام متكامل للرعاية الاجتماعية في عام ١٩٥٥، حيث أصدرت قانوناً ينظم المعاشات التقاعدية للموظفين الحكوميين. وبعد نيل الاستقلال، توالى القوانين لتشمل شرائح أوسع من المستفيدين، بما في ذلك العسكريين بموجب قانون رقم ٢٧ لعام ١٩٦١. شهد النظام تطورات متتالية، ففي عام ١٩٧٧ شمل تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة، ثم توسع ليشمل غير العاملين لدى الغير عام ١٩٨١ ليصبح إلزامياً عام ١٩٨٦. وتواصلت التطورات لتشمل تأمين العاملين في الخارج عام ١٩٨٨، ونظام التأمين التكميلي عام ١٩٩٥، ونظام زيادة المعاشات التقاعدية دورياً مع مكافآت الزواج والإنجاب بعد التقاعد عام ٢٠٠١. شمل التأمين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في دول أخرى عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، وتطبيق نظام التأمين ضد البطالة عام ٢٠١٣، ونظام المكافأة المالية للمشاركين عام ٢٠١٥. شهدت المؤسسة إعادة هيكلة عام ٢٠١٧، واستقطاب كفاءات وطنية، وتطوير استراتيجية جديدة عام ٢٠١٩، وتحديث الهوية المؤسسية عام ٢٠٢١.

(٣) ينظر: الموقع الرسمي لصندوق الحماية الاجتماعية. رابط الموقع: [الصفحة الرئيسية \(spf.gov.om\)](http://www.spf.gov.om) - .

(٤) مرسوم سلطاني رقم ٧٢ / ٩١ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

في السلطنة. يتمتع الصندوق باستقلالية إدارية ومالية، ويهدف إلى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

يتولى الصندوق تطبيق قانون الحماية الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة، والتعاون مع الجهات المختصة لضمان وصول برامج الحماية والتمكين والإدماج والرعاية والدعم إلى المستحقين. كما يسعى لإنشاء نظام مستدام ومتكامل للحماية الاجتماعية، وإدارة موارده واستثمار أمواله بكفاءة. ويقدم الصندوق أدوات ادخار وبرامج مساندة لتمكين الأفراد من الادخار وتأمين مستقبلهم.

يشرف الصندوق على برامج الحماية الاجتماعية التي توفر الدعم المالي لفئات مختلفة من المجتمع، مثل كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة والأيتام والأرامل، بهدف تحسين جودة حياتهم وتوفير الدعم اللازم لهم. كما يطبق الصندوق فروع التأمين الاجتماعي التي تغطي مجالات مختلفة كالنقاع والعجز والوفاء، والإصابات والأمراض المهنية، والأمان الوظيفي، وإجازات الأمومة والمرض، بهدف حماية الأفراد في حالات مختلفة وتوفير الدعم المالي للعمال خلال فترات الإجازة.

الفصل الأول:

خدمة الاستبدال النقدي في التأمين الاجتماعي -

دراسة تحليلية

ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الدراسة الفنية لنظام الاستبدال.
- المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنظام الاستبدال في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.
- المبحث الثالث: الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال.

الفصل الأول: خدمة الاستبدال النقدي

يُشكّل نظام الاستبدال النقدي في التأمين الاجتماعي مكوناً مهماً من مكونات أنظمة الأمان الاجتماعي، حيث يهدف إلى توفير بديل نقدي للمؤمن عليه بدلاً من المعاش التقاعدي في حالات محددة. ونظراً لأهمية هذا النظام، يُخصص هذا الفصل لدراسة تحليلية شاملة له، مُتضمنة دراسة فنية لنظام الاستبدال، وتطبيقات عملية له في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. كما سيتناول دراسة خدمة الاستبدال النقدي المتوافق مع الشريعة والتي بدأ تطبيقها في مملكة البحرين في أكتوبر ٢٠٢٣م. بالإضافة إلى ذلك، سيتم البحث عن شرعية هذا النظام والتحديات والبدايل.

المبحث الأول: الدراسة الفنية لنظام الاستبدال.

المطلب الأول: تعريف الاستبدال

أولاً - الاستبدال في اللغة

البَدَل هو التغيير والاستبدال، أي: تغيير شيء ما بشيء آخر، يقال: هذا بَدَل الشيء وبَدِيلُهُ، ويُستخدم مصطلح الاستبدال للإشارة إلى اتخاذ شيء بدلاً من آخر. يُعَدُّ التبدل جعل شيء مكان شيء آخر^(١)، مثل قوله عز وجل: ﴿وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾^(٢)، ويُشير ذلك إلى الثبات على الدين دون تغيير. وعلى هذا المعنى، يأتي قوله عز وجل: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(٣).

ثانياً - تعريف الاستبدال في التأمينات الاجتماعية.

- عرّف الاستبدال في الدليل الإرشادي لهيئة التأمينات الاجتماعية في البحرين بأنه: "عقد قرض بضمان المعاش التقاعدي، طرّاه الموظف أو صاحب المعاش والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، يحصل طالب الاستبدال بموجبه على مبلغ نقدي (رأس مال الاستبدال)، ويحدّد

(١) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. (٢٠١٦م). لسان العرب. بيروت: دار صادر، مادة (بدل)، ومقاييس اللغة

لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون مادة (بدل) ٢١٠/١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٢٣.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٦.

المبلغ تبعاً لسن المستبدل في تاريخ توقيع الكشف الطبي، وحالته الصحية، وجزء المعاش الجائز استبداله المقابل للمعامل لمدة السداد (خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة)^(١).

• في شرح القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات وتعديلاته لدولة قطر، الذي أعده البوشي والبوعيين، تم تعريف استبدال المعاش بأنه عبارة عن "قرض تقدمه هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية لصاحب المعاش، ثم يتم استرداده على شكل أقساط شهرية من أجره أو معاشه"^(٢).

• وعرف آل محمود نظام الاستبدال بأنه "تحويل مقدار معين من المعاش إلى رأس مال نقدي فوري، على أن يُخصم منه"^(٣).

• وعرف أستاذ القانون منصور استبدال المعاش بأنه: عبارة عن "حصول المؤمن له أو صاحب المعاش على مبلغ نقدي دفعة واحدة يسمى رأس المال بدلاً من جزء من معاشه أو حقه الثابت فيه، فيخفض المعاش لمدة معينة، تسمى بمدة خفض المعاش، تكفي لتغطية هذا المبلغ وفوائده، بحيث يعود المعاش إلى حالته الأصلية بعد انقضاء هذه المدة"^(٤).

وعلى هذا فنظام الاستبدال هو خدمة تقدمها مؤسسات التأمينات الاجتماعية، تتيح للمستفيد الحصول على تمويل مسبق على أساس راتبه التقاعدي المستقبلي أو الحالي -إذا كان متقاعداً-. وهذا التمويل يتم استرداده من طالب الاستبدال على شكل أقساط منتظمة يسدها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

المطلب الثاني: دوافع نظام الاستبدال.

يمكن القول بأن الباعث الرئيس والسبب الأصيل وراء طرح خدمة الاستبدال في التأمينات الاجتماعية هو حاجة المتقاعد إلى تمويل سريع لمواجهة الظروف الطارئة الملحة؛ نظراً لصعوبة شروط التمويل التي تفرضها المؤسسات المالية على المتقاعدين، ولهذا اضطرت التأمينات الاجتماعية إلى توفير خدمة تمكن المتقاعد من الحصول على تسهيل وسيولة مالية من معاشه

(١) الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. (٢٠٢٤، May 13). الدليل التقاعدي الاسترشادي للقطاع العام مملكة البحرين. رابط المرجع:

<https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/new%20big%20bookfinal000.pdf>، ص ٥١.

(٢) البوعيين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). شرح القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات وتعديلاته. ص ٦١.

(٣) آل محمود، الدكتور عبد اللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. ص ٤٠١.

(٤) منصور، محمد حسين. (٢٠٠٦). التأمينات الاجتماعية دراسة عملية في التشريعات الحديثة. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ١٩٩.

المستقبلي دون الحاجة إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية. وقد شهدت هذه الخدمة تطوراً ملحوظاً في بعض الدول، حيث تم توسيع نطاقها لتشمل الموظفين أيضاً، مما أتاح لهم فرصة الاستفادة من مزاياها.

استند نظام الاستبدال في التأمينات الاجتماعية على مجموعة من الأسباب والدوافع التي استدعت إدراجه ضمن إطار الحماية الاجتماعية. وقد قسم الخلفي هذه الأسباب إلى ثلاثة، يمكن تلخيصها فيما يلي (١):

أولاً: أسباب اقتصادية تنموية: تتجلى في تحفيز المتقاعدين على تأسيس مشاريع استثمارية بعد التقاعد لضمان استمرار دخلهم، مما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية. كما يسهم في الحفاظ على مستوى مقبول من دخلهم عند التقاعد أو حتى زيادته، مما يعزز الإنفاق ويحفز الاقتصاد. كما يتيح توفير خيار الاستبدال للموظفين للحصول على سيولة نقدية دون اللجوء إلى التقاعد المبكر، مما يحافظ على خبرتهم ويعزز أداءهم في سوق العمل (٢).

ثانياً: أسباب تمويلية: يتيح نظام الاستبدال للمستبدل الحصول على سيولة نقدية وتمويل مناسب لمواجهة أي أزمات مالية طارئة، مثل الإصابة بمرض طويل الأمد أو حدوث حدث كالزواج أو نكبة مالية.

ثالثاً: أسباب استثمارية ربحية: تتعلق بمؤسسة التأمينات الاجتماعية نفسها، حيث تسمح قوانين وأنظمة التأمينات الاجتماعية في الدول للمؤسسة باستثمار وتنمية أموالها من خلال عمليات الاستبدال. تحقق هذه العمليات الاستثمارية عوائد نقدية وأرباحاً مجزية ومؤجلة على أقساط نظير الأجل. وبالتالي، يُعدُّ نظام الاستبدال أداة استثمارية مربحة لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.

كشفت دراسة أجريت عام ٢٠٠٣م عن ظاهرة استبدال المعاش في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت، حيث أظهرت أن ٥٩.٣٪ من المؤمن عليهم يرون في استبدال المعاش ميزة إيجابية، بينما يرى ٣٨.٩٪ منهم أن نقص ضمانات المستبدلين يدفعهم للاستبدال.

(١) ينظر: الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي): دراسة فقهية معاصرة مع التطبيق على الفتاوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت. ص ١٠٦ - ١٠٨.

(٢) ينظر: الرفاعي، يعقوب السيد يوسف، الفقي، السباعي محمد السباعي، وحمزة، محمود جمال الدين. (٢٠٠٣). ظاهرة استبدال المعاش في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت وأثر ذلك على استقرار العمل. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع ٢، ٥٦٧-٦١٧.

وتشير الدراسة إلى أن دوافع استبدال المعاش متنوعة، منها رغبة المؤمن عليهم في الاستفادة من المزايا واكتشاف الجديد، والحاجة إلى سيولة نقدية، وصعوبة الحصول على قروض من البنوك. ولكن، تُشير الدراسة أيضاً إلى وجود ثغرات في نظام الاستبدال، مثل عدم ربطه بالحاجة المالية للمؤمن عليهم أو ظروفهم (١).

المطلب الثالث: أنواع الاستبدال.

بفضل جهود التطوير المستمر، كما ذكرت سابقاً، تم إحداث نقلة نوعية في خدمة استبدال المعاش، لتصبح أكثر مرونة وتُلبي احتياجات جميع الفئات منهم؛ فيُحسّن المتقاعدون مستوى معيشتهم وأسرهم، وتقدم للموظفين حلولاً مالية لهم أثناء الخدمة، دون الحاجة إلى التقاعد المبكر. وبناءً على ذلك يمكننا حصر صور وأنواع الاستبدال في نوعين:

النوع الأول: وفيه يُستبدل جزء من المعاش التقاعدي الفعلي بعد انتهاء الخدمة بشروط محددة.

النوع الثاني: وفيه يُستبدل جزء من المعاش التقاعدي الافتراضي قبل انتهاء الخدمة وقبل استحقاقه. وتختلف الدول في الفئات التي تُقدم لها خدمة الاستبدال، فبعض الدول تقصرها على المتقاعدين فقط، بينما تُقدمها دول أخرى للمتقاعدين وللموظفين المدنيين والعسكريين أيضاً (٢)، وتختلف شروط وإجراءات كل نوع من أنواع الاستبدال من دولة إلى أخرى، والتي سوف نتناولها بالتفصيل لاحقاً.

(١) ينظر: الرفاعي، يعقوب السيد يوسف، الفقي، السباعي محمد السباعي، وحمزة، محمود جمال الدين. (٢٠٠٣). ظاهرة استبدال المعاش في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت وأثر ذلك على استقرار العمل. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع ٢، ٥٦٧-٦١٧.

(٢) تتباين الدول في الفئات التي تُقدم لها خدمة الاستبدال، حيث تقتصر بعض الدول على تقديم هذه الخدمة للمتقاعدين فقط، بينما تُقدمها دول أخرى للمتقاعدين وللموظفين المدنيين والعسكريين، كمثال على ذلك الكويت والبحرين.

المطلب الرابع: ضوابط وآليات نظام الاستبدال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على القوانين واللوائح والسياسات التي تحكم وتنظم عملية الاستبدال في دول مجلس التعاون المطبقة لخدمة الاستبدال وهي: (مملكة البحرين، دولة الكويت، ودولة قطر)^(١)، بالإضافة إلى الآليات التي تُستخدم لتنفيذ هذا النظام.

أولاً: مملكة البحرين.

• استبدال المعاش للقطاع العام والخاص:

يسمح نظام التأمين الاجتماعي في البحرين للمتقاعدين والموظفين باستبدال جزء من معاشهم التقاعدي بمبلغ إجمالي يُسمى (رأس المال المستبدل). وتختلف شروط وأحكام وإجراءات الاستبدال بين القطاعين العام والخاص على النحو الآتي:

أولاً: استبدال المعاش في القطاع العام:^(٢)

يحق للموظفين الذين أكملوا ٢٥ سنة خدمة أو ١٥ سنة مع بلوغ ٥٠ سنة طلب استبدال جزء من معاشهم (ثلث المعاش كحد أقصى)، بشرط ألا يقل عن الحد الأدنى للمعاش، ويُشترط لقبول الطلب:

- أن يكون المتقاعد مستحقاً للمعاش أو لديه مدة خدمة تؤهله.
- ألا يزيد عمر المتقاعد عن ٦٥ سنة.
- ألا يكون قد استبدل معاشه خلال السنتين الماضيتين.
- تقديم تقرير طبي يُثبت حالة صحية جيدة أو متوسطة.^(٣)

(١) لاحظت الباحثة أن القوانين ومواقع مؤسسات التأمين الاجتماعي في بعض دول الخليج تشير بوضوح إلى وجود خدمة الاستبدال، إلا أنه لم يتبين بشكل واضح ما إذا كانت هذه الخدمة متاحة فعلياً في تلك الدول أم لا.

(٢) ينظر: القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ القطاع العام، قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد وإجراءات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال. رابط المرجع: [LawNo.13of1975.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/LawNo.13of1975.pdf) ص ٢٤٢ - ٢٤٥.

(٣) في الحالة المتوسطة، يضاف عدد معين من السنوات إلى عمر المستبدل، وتُعدُّ هذه السنوات الإضافية أساساً لحساب رأس المال المستبدل.

ثانياً: استبدال المعاش للقطاع الخاص: (١)

يجوز للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي استبدال جزء من معاش الشيخوخة للقطاع الخاص بمبلغ إجمالي يتم تحديده كرأس مال للقيمة المستبدلة من المعاش. يتم تحديد هذا المبلغ بنسبة لا تتجاوز الربع من المعاش التقاعدي، قبل إضافة المنح العائلية. وفيما يلي شروط قبول طلب الاستبدال:

- استبدال المعاش بنسبة تصل إلى ٢٥٪ من المعاش التقاعدي.
- الفحص الطبي للتأكد من حالة صحة المستفيد (جيدة أو متوسطة).^(٢)
- ألا يتجاوز سن المستفيد ٦٥ عاماً عند تقديم الطلب.
- مرور سنتين على الأقل من تاريخ سداد آخر قسط للاستبدال السابق.

أما إجراءات طلب الاستبدال للقطاعين فتكون على النحو الآتي:^(٣)

١. تقديم طلب معتمد من جهة العمل (للموظفين) أو مباشرة (للمتقاعدين).
٢. الكشف الطبي من قبل لجنة مختصة.
٣. يتم إبلاغ المستفيد الموظف بقيمة رأس المال المستحق له عن الجزء المراد استبداله من المعاش.
٤. إيداع مبلغ الاستبدال في الحساب البنكي.
٥. يتم خصم الأقساط شهرياً من معاش المستفيد على مدار ٥ سنوات أو ١٠ سنوات أو ١٥ سنة.

(١) ينظر: القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ القطاع الخاص، قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن شروط وأوضاع وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال. رابط المرجع: LawNo.24of1976.pdf (sio.gov.bh). ص ٣٣٠ - ٣٣٣.

(٢) في الحالة المتوسطة، يضاف عدد معين من السنوات إلى عمر المستبدل، وتعد هذه السنوات الإضافية أساساً لحساب رأس المال المستبدل.

(٣) ينظر: القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ القطاع العام، قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد وإجراءات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ص ٢٤٢ - ٢٤٥، ينظر أيضاً: القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ القطاع العام، قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن شروط وأوضاع وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ص ٣٣٠ - ٣٣٣.

• استبدال المعاش للقطاع العسكري^(١):

يتم تقديم الخدمة في صندوق التقاعد العسكري للضابط أو الفرد الذي تكون مدة خدمته المحسوبة في التقاعد تعطيه الحق في المعاش، أو صاحب المعاش. يتم منح المستفيد مبلغًا نقديًا من دفعة واحدة بناءً على السن وفي حدود ثلث المعاش. وشروط الاستحقاق تكون كالآتي:

- يجب أن يكون المستبدل قد أتم ٢٠ سنة من الخدمة الفعلية المحسوبة في التقاعد.
- لا يجوز أن يتجاوز عمر المستبدل ٦٦ سنة عند وقت تقديم الطلب.
- يجب ألا يقل المعاش المتبقي بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش التقاعدي.
- يجب أن تكون الحالة الصحية للمستبدل جيدة أو متوسطة.
- يجب أن تمضي سنتان من تاريخ قبول التقدير لآخر استبدال تمت تسويته للشخص المستبدل.

وبالنسبة لآلية الاستبدال فتكون على وفق الخطوات الآتية:

- يتم تقديم طلب الاستبدال إلى الجهة المختصة.
- يتم تقييم الحالة الصحية للمستبدل من قِبَل لجنة طبية مختصة.
- يتم حساب مبلغ الاستبدال بناءً على سن المستبدل ومدة خدمته.
- يتم سداد مبلغ الاستبدال على أقساط شهرية على مدار ٥ سنوات أو ١٠ سنوات أو ١٥ سنة.
- يُعَدُّ الاستبدال ساري المفعول من تاريخ قبول المستبدل لتقدير رأس المال المستبدل.
- تتوقف أقساط الاستبدال في حالة وفاة المستبدل، ويتم تسوية معاش المستحقين على أساس كامل المعاش دون أي استبدال.

(١) ينظر: مرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط

وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦. رابط المرجع: [مرسوم بقانون](#)

رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ (lloc.gov.bh).

ثانياً: دولة الكويت^(١)

يشترط في قبول طلب الاستبدال لصاحب المعاش التقاعدي:^(٢) ألا يتجاوز ربع قيمة المعاش التقاعدي الإجمالية، شريطة أن يكون صافي المعاش بعد خصم أقساط الديون لا يقل عن نصف المرتب الذي تم احتساب المعاش التقاعدي عليه. وتكون مدة السداد إما خمس سنوات، أو عشر سنوات، أو خمس عشرة سنة. ومع ذلك، يُشترط أن يكون عمر المستفيد أقل من ٦٥ عاماً عند تقديم طلب الاستبدال، وألا يتجاوز عمره ٧٠ سنة^(٣) عند انتهاء فترة السداد. ولا يُسمح للمستحقين الآخرين الذين يعتمدون على المؤمن عليه بطلب استبدال معاشاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى طالب الاستبدال أثناء الخدمة^(٤) الحق في الحصول على المعاش التقاعدي في حال انتهاء خدمته في تاريخ تقديم طلب الاستبدال بالاستقالة إذا كان مدنياً^(٥)، أو بالإحالة إلى التقاعد إذا كان عسكرياً^(٦)، وألا يقل المبلغ المطلوب استبداله عن عشرين ديناراً. ويجب أن يكون قد مرَّ عام كامل من تاريخ آخر طلب استبدال سابق، مع استثناء أولئك

(١) ينظر: مختصر لقانون التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت والقوانين المعدلة له إضافة إلى شرح مبسط لخدمات المؤسسة. (٢٠٢٣). تم الاسترجاع من الرابط: [دليل التأمينات - عربي ١٠ \(pifss.gov.kw\)](http://pifss.gov.kw) pdf. ص ٤٥-٤٧.

(٢) تعميم رقم (١) لسنة ١٩٩٣ في شأن الاستبدال أثناء الخدمة قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٧، رابط المرجع: (pifss.gov.kw) ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) ومع ذلك، إذا كان عمر صاحب المعاش عند التقاعد أكبر من ٥٥ سنة، يُسمح له بالاستبدال لمدة ١٠ سنوات أو ١٥ سنة، ولكن يُشترط أن لا يتجاوز عمره ٧٠ سنة عند انتهاء فترة الاستبدال ٧٥ سنة.

(٤) تعميم رقم (١) لسنة ١٩٩٣ في شأن الاستبدال أثناء الخدمة قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٧، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٥) بالنسبة للمدنيين: يجب أن يكون لديهم فترة اشتراك لا تقل عن ١٥ عاماً في التأمين، إذا كانوا يبلغون من العمر ٥٠ عاماً أو أكثر، أو كان الطلب من مؤمن عليها متزوجة أو لديها أولاد إذا كانت مطلقة أو أرملة. فإذا كانت السن أقل من ٥٠ عاماً، فيجب ألا تقل فترة الاشتراك الفعلية في التأمين عن ٢٠ عاماً.

(٦) بالنسبة للعسكريين الكويتيين: يجب أن يكون بإمكانهم أن يحالوا إلى التقاعد سواء بقرار من السلطة المختصة أو بناءً على طلبهم وفقاً لقانون الخدمة العسكرية المعمول به. ويجب أن لا تقل الفترة الفعلية للخدمة المحتسبة وفقاً للقانون رقم (٦٩) لعام ١٩٨٠ عن ١٥ عاماً. أما بالنسبة للعسكريين غير الكويتيين: يجب أن يكونوا قد استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لعام ١٩٦٧ (الاشتراك في العمليات الحربية)، ويجب أن يكون بإمكانهم أن يحالوا إلى التقاعد بقرار من السلطة المختصة أو بناءً على طلبهم وفقاً لقانون الخدمة العسكرية المعمول به، ويجب ألا تقل أعمارهم عن ٤٥ عاماً.

الذين لم يستفيدوا بالكامل من حقوق الاستبدال في الطلب الأول. وفي هذه الحالة، يُسمح لهم بتقديم طلب استبدال المبلغ المتبقي مرة واحدة خلال نفس السنة، على ألا يقل المبلغ عن ٢٠ ديناراً.

وتكون إجراءات طلب الاستبدال على النحو الآتي^(١):

١. يكون تقديم طلبات الاستبدال أثناء الخدمة إلى صاحب العمل وعند التقاعد إلى المؤسسة مباشرة، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض.
٢. يتم فحص الحالة الصحية لطالب الاستبدال.
٣. يبدأ صرف الاستبدال وذلك بتحويل على جهات الصرف المحددة بطلبات الاستبدال.
٤. يتم إخطار صاحب العمل بقيمة الجزء المستبدل، وعليه أن يخصمه من المرتب شهرياً اعتباراً من مرتب الشهر الذي يُحدّد له بالإخطار.

ثالثاً: دولة قطر^(٢)

يتيح قانون دولة قطر استبدال المعاش عبر قرض تمنحه هيئة التقاعد للمستفيد، يُسدّد على دفعات من دخله. يسمح المشرّع بطلب استبدال نقدي بحد أقصى نصف المعاش، وأن توافق هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية على الطلب وفقاً للميزانية. ولا يجوز تقديم طلب الاستبدال إلا من صاحب المعاش نفسه، وليس من المستحقين في المعاش، ويتم تحديد مبلغ الاستبدال استناداً إلى عمر طالب الاستبدال، حالته الصحية ومدة الاستبدال.

بالنسبة لإجراءات الاستبدال، يتم تقديم الطلب إلى الهيئة، وتُخصم المبالغ المستبدلة من راتب صاحب المعاش. وعند وفاة صاحب المعاش، يتوقف الخصم وتُدفع المعاشات للمستحقين. إذا عاد صاحب المعاش للعمل، يُخصم المبلغ المستبدل من راتبه. ويمكن لصاحب المعاش إيقاف الاستبدال في أي وقت، شريطة الوفاء بالتزاماته المالية.

(١) ينظر: تعميم رقم (١) لسنة ١٩٩٣ في شأن الاستبدال أثناء الخدمة قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٧، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) ينظر: البوعينين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). شرح لقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات، ص ٦١-٦٣.

يتبين مما سبق عرضه، أن خدمة الاستبدال من أهم الخدمات التي تقدمها أنظمة التأمينات الاجتماعية. ومن أجل ضمان سير تنفيذ هذه الخدمة بشكل عادل وفعال وحماية حقوق جميع الأطراف، تم وضع مجموعة من الضوابط التي يجب أن يتبعها الأفراد الراغبون في الاستفادة من هذه النظم. وتتنوع هذه الشروط والاجراءات من دولة لأخرى بناءً على الاختلاف في البيئات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتشريعية لكل دولة.

ومن خلال ما سبق في هذا المبحث، يمكننا استخلاص بعض الآليات والضوابط المشتركة العامة في خدمة استبدال المعاش^(١):

أولاً، يجب أن يكون طالب الاستبدال صاحبَ معاش أو أن تكون المدة المحسوبة له وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي تُعطيه الحق في الحصول على معاش. علاوة على ذلك، بأنه غير مسموح باستبدال معاشات المستحقين عن المؤمن عليهم.

من جانب آخر، يتعين الالتزام بالأسقف المالية الاستبدالية التي تم تحديدها من قِبل الجهات المختصة كحد أقصى لقيم الاستبدال. وهذا يشمل تحديد نسبة محددة للمبلغ المستبدل عن الراتب أو المعاش الفعلي للعامل، مثل ربع أو ثلث أو نصف المعاش.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الشروط الأخرى الالتزام بالنسب المالية الدنيا للمتقني من المعاش بعد الاستبدال كحد أدنى، حيث يتم تحديد نسبة محددة لا يجوز أن يقل المتبقي بعد الاستبدال مثلاً عن نصف أو ثلث المعاش التقاعدي. كما يجب الالتزام بالأسقف المالية الدنيا للمبالغ المستبدلة، مثل تحديد أن المبلغ المستبدل لا يقل عن عشرين أو ثلاثين أو أربعين ديناراً.

أيضاً، يجب الالتزام بالأسقف الزمنية المحددة لأجل الاستبدال، مثل تحديد أن أجل الاستبدال لا يتجاوز خمس سنوات أو عشر سنوات أو خمس عشرة سنة كحد أقصى. كما يجب الالتزام بالمدد الزمنية المحددة للفصل بين كل عملية استبدال وأخرى بالنسبة للفرد الواحد، مثل تحديد فترة لا تقل عن سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنوات كشرط لتقديم طلب استبدال جديد. علاوة على ذلك، يجب الالتزام بالأسقف العمرية المحددة للاستفادة من خدمة الاستبدال كحد أقصى، مثل تحديد أن طالب الاستبدال يجب ألا يتجاوز عمره الستين سنة.

(١) ينظر: البرعي، أحمد حسن. (١٩٨٣م). المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن. دار الفكر العربي - القاهرة، ج ١ ص ٧٣٣-٧٣٤.

وأخيراً، يجب أن يتم التحقق من صحة ومطابقة الشروط لطالب الاستبدال قبل الموافقة على طلبه من خلال بعض الإجراءات، مثل تقديم الطلب ومراجعته وطلب تقرير طبي أو إثباتات مالية. وذلك بهدف تقييم حالته وضمان استحقاق الفرد للمعاش وفقاً للمعايير المحددة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنظام الاستبدال في بعض دول الخليج.

بعد الدراسة الفنية لنظام الاستبدال ومعرفة إطاره النظري (تعريفه، ودوافع وجوده، وأنواعه، وضوابطه). في هذا المبحث، ستقوم الباحثة بعرض الجانب التطبيقي الشامل لنظام الاستبدال، وذلك من خلال شرح كيفية تنفيذه وطريقة احتسابه عملياً، وتوضيح التطبيقات العملية لهذا النظام على أرض الواقع. وسيتم عرض نموذج لتطبيق مملكة البحرين لخدمة الاستبدال المباشر عن طريق الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، أيضاً سيتم عرض التطبيق المستحدث لنظام آخر مواز اختياري لخدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بالتعاون مع المصارف الإسلامية في مملكة البحرين. مع ذكر نموذج لتطبيق الاستبدال في دولة الكويت^(١).

المطلب الأول: مملكة البحرين.

أولاً: تطبيق مملكة البحرين لخدمة الاستبدال المباشر عن طريق الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

(الاستبدال التقليدي):

- تطبيق استبدال المعاش في القطاع الحكومي^(٢):
أولاً: كيفية تقدير رأس المال المستبدل:
• يُقدَّر رأس مال الاستبدال طبقاً لجدول برأس المال المقابل لمعاش المستبدل. [انظر الملحق رقم (١) للمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م]
• سن طالب الاستبدال عند توقيع الكشف الطبي عليه مع مراعاة السنوات المضافة من قبل اللجنة الطبية.

(١) تمثلت جهود الباحثة في البحث عن نموذج تطبيقي لخدمة الاستبدال في دولة قطر، إلا أنه لم يتمكن من العثور على أي معلومات سواء عبر الموقع الرسمي للجهة المعنية أو عن طريق الاتصال والايمل.

(٢) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. الدليل الاسترشادي للقطاع العام. تم الاسترجاع من الرابط

. <https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/new%20big%20bookfinal000.pdf>

- جزء المعاش المطلوب استبداله (مبلغ القسط الشهري).
 - مدة سداد الأقساط (٥ أو ١٠ أو ١٥ سنة)، وذلك حسب رغبة طالب الاستبدال، وتحدد بـ (٥ أو ١٠ سنوات لمن بلغ ٦١ سنة حتى سن ٦٥ سنة).
 - المعامل المقابل لسن طالب الاستبدال الوارد في الملحق رقم (١).
- ثانياً: تطبيق على استبدال المعاش في القطاع الحكومي:

كمثال تطبيقي للاستبدال في القطاع الحكومي، إذا أراد صاحب معاش قدره (٣٠٠) دينار وتاريخ ميلاده ١-٣-١٩٦١، أن يستبدل منه (١٠٠) دينار، وكان لديه أقساط أخرى مستحقة للهيئة بقيمة (٢٥) دينار، وكان تاريخ الكشف الطبي له ١٢-١٢-٢٠١٢، كانت القيمة المستبدلة مختلفة حسب السن والمدة كما يأتي^(١)

جدول (١)

القيمة المستبدلة للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع الحكومي

السن	مدة الاستبدال		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٥٢ سنة	٣٩٢٢.٥ ديناراً	٦٨١٠ ديناراً	٨٨٢٧.٥ ديناراً
٥٦ سنة ^(٢)	٣٨٧٠ ديناراً	٦٦٠٠ ديناراً	٨٣٧٠ ديناراً

من خلال المثال التطبيقي، نستنتج أن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ستسترد أكثر مما أعطت إذا طال بالمستبدل العمر، فلو أن المستبدل عاش مدة الاستبدال كلها فإن الهيئة تسترد

(١) الخطوات: القسط الشهري = (جزء المعاش الجائر استبداله - الأقساط الأخرى) (١٠٠ - ٢٥) = ٧٥ ديناراً.

يستخرج سن طالب الاستبدال بطرح تاريخ الميلاد من تاريخ توقيع الكشف الطبي (تاريخ توقيع الكشف الطبي - تاريخ الميلاد): (١٢ / ١٢ / ٢٠١٢ - ١ / ٣ / ١٩٦١) = سن المستبدل وقت توقيع الكشف الطبي = ١١ / ٩ / ٥١. (يجبر كسر السنة إلى سنة كاملة فيصبح السن ٥٢ سنة)، بافتراض أن نتيجة الفحص الطبي "الحالة جيدة" صافي جزء المعاش المستبدل لمدة سداد قدرها (١٥ سنة).

رأس مال الاستبدال = صافي جزء المعاش المستبدل (القسط الشهري) × المعامل المقابل لسن طالب الاستبدال
انظر الملحق رقم (١)

١١٧.٧٠٠ × ٧٥ = ٨٨٢٧.٥ ديناراً، أي أن مقدار المبلغ المستحق سداًه = ٧٥ (القسط الشهري) × ١٨٠ (مدة السداد بالأشهر) = ١٣٥٠٠ ديناراً

(٢) بتطبيق المثال التوضيحي السابق بنفس المعطيات مع افتراض أن عمر طالب الاستبدال ٥٦ سنة.

(٤٥٠٠ ديناراً) عن خمس سنوات، و(٩٠٠٠) عن عشر سنوات، (١٣٥٠٠) عن خمس عشرة سنة. وبهذا تظهر الفروق التي تحصل عليها الهيئة كما في الجدول الآتي:

جدول (٢)

الفروقات التي تحصل عليها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع الحكومي

السن	الفروقات		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٥٢ سنة	٥٧٧.٥ ديناراً	٢١٩٠ ديناراً	٤٦٧٢.٥ ديناراً
٥٦ سنة	٦٣٠ ديناراً	٢٤٠٠ ديناراً	٥١٣٠ ديناراً

• تطبيق استبدال المعاش في القطاع العسكري^(١):

أولاً: كيفية تقدير رأس المال المستبدل:

- يُقدَّر المبلغ المستبدل بطريقة مماثلة للقطاع العام، تطبيقاً لجدول رأس المال المقابل لمعاش انظر الملحق رقم (٢) للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.
- ويجوز لطالب الاستبدال اختيار إحدى الطريقتين التاليتين في احتساب رأس مال الاستبدال:

١. تُستَبَدَّ أي أقساط مستحقة على طالب الاستبدال للصندوق من جزء المعاش المطلوب استبداله.
٢. تُسَدَّد القيمة الحالية لباقي أقساط الاستبدال ولباقي أقساط القرض، وكذلك الأقساط الأخرى المستحقة عليه لصندوق التقاعد العسكري دفعة واحدة مقابل عدم استبعاد هذه الأقساط الشهرية من جزء المعاش الجائز استبداله.

^(١) صندوق التقاعد العسكري، استبدال المعاش، تم الاسترجاع من الرابط <https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-salary-commutation.html>

، انظر مرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.

ثانياً: تطبيق على استبدال المعاش في القطاع العسكري:

كمثال تطبيقي للاستبدال في القطاع العسكري، إذا أراد صاحب معاش قدره (٣٩٥) ديناراً وتاريخ ميلاده ١٥ / ٨ / ١٩٧٥، أن يستبدل منه (١٣١) ديناراً، وكان لديه أقساط أخرى مستحقة للهيئة بقيمة (١٠٧) دنانير، وكان تاريخ الكشف الطبي له ١٧ / ٩ / ٢٠١٤، كانت القيمة المستبدلة مختلفة حسب السن والمدة كما يأتي^(١)

جدول (٣)

القيمة المستبدلة للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع العسكري

السن	مدة الاستبدال		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠ سنة	١٢٧٩.٢٠٠ ديناراً	٢٢٧٥.٢ ديناراً	٣٠٣٨.٤ ديناراً
٤٥ سنة ^(٢)	١٢٧٣.٢ ديناراً	٢٢٤٨.٨ ديناراً	٢٩٧٨.٤ ديناراً

من خلال المثال التطبيقي، نستنتج أن صندوق التقاعد العسكري سيسترد أكثر مما أعطى إذا طال بالمستبدل العمر، فلو أن المستبدل عاش مدة الاستبدال كلها فإن صندوق التقاعد العسكري يسترد (١٤٤٠ ديناراً) عن خمس سنوات، و(٢٨٨٠) عن عشر سنوات، (٤٣٢٠) عن خمس عشرة سنة. وبهذا تظهر الفروق التي يحصل عليها الصندوق كما في الجدول الآتي:

(١) الخطوات :

القسط الشهري = (جزء المعاش الجائز استبداله - قسط قرض التقاعد) (١٣١ - ١٠٧) = ٢٤ ديناراً

يحسب سن طالب الاستبدال بطرح تاريخ الميلاد من تاريخ توقيع الكشف الطبي (تاريخ توقيع الكشف الطبي - تاريخ الميلاد): (١٧ / ٩ / ٢٠١٤ - ١٥ / ٨ / ١٩٧٥) = سن المستبدل وقت توقيع الكشف الطبي = ٣٩ / ١ / ٢. (يجبر كسر السنة إلى سنة كاملة فيصبح السن ٤٠ سنة)، بافتراض أن نتيجة الفحص الطبي "الحالة جيدة" صافي جزء المعاش المستبدل لمدة سداد قدرها (١٥ سنة).

رأس مال الاستبدال = صافي جزء المعاش المستبدل (القسط الشهري) × المعامل المقابل لسن طالب الاستبدال
أنظر الملحق رقم (٢)

١٢٦.٦٠٠ × ٢٤ = ٣٠٣٨ ديناراً، أي مقدار المبلغ المستحق سداده = ٢٤ (القسط الشهري) × ١٨٠ (مدة السداد بالأشهر) = ٤٣٢٠ ديناراً.

(٢) بتطبيق المثال التوضيحي السابق بنفس المعطيات مع زيادة افتراض أن عمر العسكري ٤٥ سنة.

جدول (٤)

الفروقات التي يحصل عليها صندوق التقاعد العسكري للمثال التطبيقي على استبدال المعاش في القطاع العسكري

السن	الفروقات		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠ سنة	١٦٠ ديناراً	٦٠٤.٨ ديناراً	١٢٨١.٦ ديناراً
٤٥ سنة	١٦٦.٨ ديناراً	٦٣١.٢ ديناراً	١٣٤١.٦ ديناراً

ثانياً: خدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين بالتعاون

مع المصارف الإسلامية: (١)

في مطلع شهر أكتوبر ٢٠٢٣م، أطلقت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خدمة الاستبدال التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتم هذه الخدمة من خلال عدد من البنوك والمصارف الإسلامية الموجودة في المملكة، وتطبق فيها الشروط والأحكام نفسها المبينة في قانون التأمين الاجتماعي للقطاعين الحكومي والأهلي.

يمكن للأشخاص الذين يستفيدون من أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في القطاعين المعنيين أن يقدموا على طلب الخدمة عبر المركز الإلكتروني للهيئة. حيث يجب عليهم ملء استمارة الطلب والتأكد من استيفاء شروط الاستحقاق. بعد ذلك، يتعين عليهم إجراء فحص طبي وحضور الهيئة العامة شخصياً لاستكمال الإجراءات.

تُصدِرُ الهيئة شهادة استحقاق لمقدم الطلب، ويكون لصاحب الطلب حق اختيار أحد البنوك المشاركة في تقديم الخدمة، وذلك وفقاً للعروض التي تُقدّم من قِبَل كل بنك. ويحق لمقدم الطلب

(١) تم تجميع المعلومات من خلال مقابلات مع موظفي البنوك، ومن مقطع صوتي نشرته الهيئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أن يَعدَّلَ عن طلب الاستبدال قبل تقديم شهادة الاستحقاق للبنك، ويُمكن أيضًا العدول عن طلب الاستبدال بواسطة استلام إفادة من البنك بشأن العدول عن الاستبدال.

يتم تقديم الخدمة وفقًا للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وتعديلاته، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. ويُمكن للمتقدم تقديم طلب صرف الاستبدال من الهيئة من خلال البنوك والمصارف الإسلامية المشاركة في تقديم الخدمة.

تهدف هذه الاتفاقية إلى إتاحة خيار بديل للمستفيدين، وتمكين البنك من تقديم تمويل لخدمة الاستبدال التي توفرها الهيئة للمشاركين، وذلك وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. وبالتالي، ستساهم هذه الاتفاقية في توفير حلول مالية مُبتكرة لخدمة مشتركين الهيئة.

• **فكرة المنتج:** تهدف الفكرة إلى استخدام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مصادر خارجية لتوفير قروض وتمويلات للمواطنين من خلال بنوك التجزئة الإسلامية. وبموجب هذه الفكرة، ستتاح للمواطنين البحرينيين خيارات متعددة للحصول على قروض الاستبدال من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي حيث يمكن الحصول على هذه القروض من خلال التسهيلات التقليدية المتاحة، أو بواسطة البنوك الإسلامية.

• **سيتم تنفيذ الإجراءات التالية لمعاملة القرض وآليات الموافقة:**

١- تصدر الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خطاب الموافقة على القرض، وسيتم توفير بيان يشرح طريقة حساب المبلغ المستحق للموظف. يتم حساب هذا المبلغ استنادًا إلى عدة عوامل، وتشمل ذلك مدة خدمة الموظف، مبلغ نهاية الخدمة، العمر ونتائج الفحص الطبي.

٢- يتم تحديد الحد الأقصى للقسط الشهري لقرض الاستبدال بنسبة ٢٥٪ من إجمالي دخل الموظف. وبالتالي، لن يتم تجاوز هذا الحد الشهري عند حساب القسط المستحق للموظف.

٣- يشمل العملاء المؤهلين لهذا المنتج التمويلي وجميع الموظفين من القطاع الحكومي والموظفين من القطاع الأهلي والمتقاعدين من القطاع الحكومي. وذلك وفقًا لمعايير وشروط الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

تمويل البنك الإسلامي يستند إلى (منتج التورق) وفقًا لتوصيات أغلب هيئات الرقابة الشرعية. يتم منح التمويل للمستحقين من خلال هذه الآلية، وتكون فترة السداد القصوى للتمويل حتى ١٥ سنة. يتم تحديد معدل الربح من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. ومنتج التورق المصرفي هو صيغة من صيغ التمويل التي طرحتها البنوك الإسلامية، أعرفه بنبذة قصيرة فيما يلي:

منتج التورق:

أولاً: تعريف التورق المصرفي.

التورق المصرفي^(١) عرّفه المجمع الفقهي الإسلامي بأنه: "قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق^(٢) بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف -إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة- بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق".^(٣)

ثانياً: الصورة العامة لعملية التورق كما تجريها المصارف:^(٤)

تختلف عمليات التورق التي تجريها المصارف بناءً على الإجراءات التي يحددها كل مصرف، ولكن يمكننا توضيح الصورة العامة المتفق عليها من قبل المصارف على النحو التالي:

يتقدم العميل بطلب لشراء سلعة من البنك بالتقسيط، وإذا تم قبول الطلب، يُطلب منه أن يوقع على عقد البيع. وعند توقيع العقد، يصبح العميل مالِكاً لتلك السلعة. يُخطر العميل بأن لديه حرية التصرف في السلعة المشتراة، فإذا أراد أن يأخذ السلعة، فيسمح له البنك بذلك. وإذا أراد توكيل جهة أخرى لبيع السلعة بالنيابة عنه، فيحق له ذلك. كما يحق له أيضاً أن يوكل البنك ببيع السلعة نيابة عنه لشركة معينة في الممارسة البنكية، غالباً يتفق العميل على توكيل البنك ببيع السلعة نيابة عنه، وذلك لتجنب تكاليف الاستلام والتخزين والنقل والتسويق. وبالتالي، يقوم البنك ببيع السلعة نقدًا نيابة عن العميل للشركة المحددة، ويتم وضع ثمن السلعة في حساب العميل.

(١) يسميها البعض بالتورق المنظم نظراً لطبيعة هذه المعاملة التي تتطلب مشاركة أطراف متعددة، فإن العميل والمصرف يُعدّون الأطراف الأساسية، مع وجود أطراف أخرى مشاركة في العملية.

(٢) المستورق يعني العميل.

(٣) قرار رقم ١٧٩ (5/19) بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٩م، التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم) - قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي - موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي (iefpedia.com)

(٤) ينظر: آل رشود، رياض بن راشد عبد الله. (٢٠١٣). التورق المصرفي. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

لتوضيح الفكرة بشكل أكبر، وعلى سبيل المثال، يأتي (زيد) إلى البنك ويرغب في طلب التمويل بمنتج التورق المقدم من البنك. فيقوم زيد بشراء سلعة بسعر محدد من البنك، والتي اشتراها البنك من إحدى الشركات. وبدلاً من دفع الثمن كاملاً، يقوم زيد بسداد الثمن على شكل أقساط في فترة زمنية محددة. وعند توقيعه على عقد البيع، يصبح زيد مالِكاً للسلعة. ثم يوكل زيد البنك ببيع السلعة. ويقوم البنك ببيع السلعة نيابةً عن زيد، ويتم وضع الثمن النقدي للسلعة في حساب زيد. يتضح أن التورق المصرفي يستند إلى مجموعة من العقود والاتفاقات المترابطة. تتضح هذه العقود والاتفاقات فيما يلي: (١)

١. يوجد اتفاق سابق - غالباً - بين البنك وكل من الشركتين، الشركة البائعة والشركة المشتريّة. يتم عقد هذا الاتفاق قبل وصول العميل (المتورق) إلى البنك.
 ٢. يتم عقد بيع بين البنك والشركة البائعة للسلعة التي تشكل موضوع التورق.
 ٣. يتم عقد بيع بين البنك والعميل، حيث يقوم العميل بشراء السلعة بثمن مؤجل.
 ٤. يتم عقد وكالة بين البنك والعميل، حيث يقوم العميل بتفويض البنك لبيع السلعة نيابةً عنه للشركة المشتريّة. يتم ذلك لتخفيف المتورق من الأعباء المالية والتكاليف المرتبطة بعملية الاستلام والتوصيل والتسويق.
 ٥. يتم عقد بيع بين البنك والشركة المشتريّة، حيث يقوم البنك بوكالة عن المتورق ببيع السلعة بثمن نقدي، ويتم وضع هذا الثمن في حساب العميل.
- بعد عرض الصورة العامة للتورق المصرفي، يمكننا القول إنَّ التورق المصرفي يتميز بالتنظيم. ولهذا السبب، قام البعض بإطلاق مصطلح آخر لعمليات التورق المصرفية وهو "التورق المنظم". (٢)
- التورق المصرفي هو عملية تتطلب وجود ثلاثة أطراف على الأقل، وفي بعض الحالات أربعة أطراف. والأطراف المشتركة في التورق المصرفي هي: (٣)

(١) ينظر: شبير، الدكتور محمد عثمان (٢٠٠٩م). التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي: بحث قدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي ضمن محاور الدورة التاسعة عشرة، ص ٢٤.

(٢) ينظر: أبو العون، أنس (٢٠٢١م)، القواعد الناظمة للتورق المصرفي في القانون الفلسطيني "دراسة تحليلية": كتاب مؤلف جماعي التورق وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية - المركز الديمقراطي العربي - برلين، ألمانيا، ص ٦١-٦٤.

(٣) ينظر: الكردي، د. أحمد الحجي (٢٠١٠م). التورق والتورق المنظم: بحث أعده للندوة الخامسة للمؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في ٢ - ٢١ / ٤ / ٢٠١٠ م، ص ١٣-١٤، راجع أيضاً آل رشود، رياض بن راشد عبدالله. (٢٠١٣). التورق المصرفي. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

١. المورد: هو الشخص أو الشركة التي تمتلك السلعة التي يتم التورق بها. يتم عادة توقيع اتفاقية بين البنك والمورد لجعل البنك عميلاً للشركة وشراء السلع منها للتورق.
 ٢. المشتري الممول: هو البنك الذي يشتري السلعة من المورد ويبيعها بالأجل للعميل المتورق.
 ٣. العميل المتورق: هو الشخص الذي يشتري السلعة من المشتري الممول بقصد بيعها للمشتري النهائي والحصول على الثمن النقدي.
 ٤. المشتري النهائي: هو الشخص الذي يشتري السلعة من العميل المتورق نقدًا. يتم بيع السلعة للمشتري النهائي من قبل المشتري الممول عن طريق العميل المتورق.
- ويمكن أن يُطلق على التورق المصرفي أيضًا اسم (التورق المؤسسي)، حيث يتم تنظيمه بإجراءات وصيغ نمطية وموظفين مختصين، وله وثائق وإجراءات معينة تتكرر في العمليات^(١).

- مقارنة بين الاستبدال التقليدي وخدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين بالتعاون مع المصارف الإسلامية (الاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في البحرين):

بعد تبيان صورة الاستبدال المعمول به بالتعاون مع البنوك الإسلامية، سنستعرض أبرز الاختلافات بين الاستبدال التقليدي وخدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين بالتعاون مع المصارف الإسلامية:

جدول (٥)

مقارنة بين الاستبدال التقليدي والاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

وجه المقارنة	الاستبدال التقليدي	الاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
الجهة المسؤولة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي / صندوق التقاعد العسكري	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بالتعاون مع البنوك الإسلامية
المستفيدين	الموظفين من القطاع الحكومي والعسكري والموظفين من القطاع الأهلي والمتقاعدين من القطاع الحكومي والعسكري	الموظفين من القطاع الحكومي والموظفين من القطاع الأهلي والمتقاعدين من القطاع الحكومي
القانون المطبق	القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد	القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد

(١) ينظر: القرني، د. محمد العلي (٢٠٠٩م). التورق كما تجريه المصارف الإسلامية: دراسة فقهية، منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة. ص ٨.

للموظفي الحكومة وتعديلاته، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته لموظفي القطاع الخاص، وقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.	للموظفي الحكومة وتعديلاته، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته لموظفي القطاع الخاص، وقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.	
الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون أعلاه والتي تم ذكرها بالتفصيل في المبحث الأول الرابع. (١)	الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون أعلاه والتي تم ذكرها بالتفصيل في المبحث الأول الرابع. (٢) بالإضافة إلى أن يتم تقديم الطلب مباشرة إلى الهيئة، وتُصَدَّرُ الهيئة شهادة استحقاق لمقدم الطلب، ويكون لصاحب الطلب حق اختيار أحد البنوك المشاركة في تقديم الخدمة.	شروط وإجراءات قبول الطلب
الطريقة التمويل	الطريقة العملية التي نص عليها القانون لكل قطاع. والتي تم توضيحها عملياً في المبحث الثاني من هذا الفصل.	
ربيع الاستثمار	يكون ثابت بحسب الجداول في القانون.	
سنوات التقسيط	٥، ١٠، ١٥ سنة	

بعد المقارنة بين الاستبدال التقليدي الذي تقدمه الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مباشرة، وخدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة بالتعاون مع المصارف الإسلامية (الاستبدال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في البحرين)، ونظرًا لتطور النظم التأمينية، هناك حاجة إلى تقييم تطبيق خدمة الاستبدال التي تقدمها الهيئة بالتعاون مع المصارف الإسلامية ودراسة فوائدها وأهم تحدياتها. وبناءً

(١) ينظر ص: ٤٧-٥٠ من البحث.

(٢) ينظر ص: ٤٧-٥٠ من البحث.

على ذلك، يأتي هذا المبحث لفحص التطبيق العملي لهذه الخدمة في المصارف الإسلامية. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آلية الاستبدال البديل التي لم يتم وصفها بتفاصيلها الكاملة، مما يثير تساؤلات حول مصير هذه الآلية والفوائد المتوقعة للمستفيدين. كما تُسلط الضوء على التحديات الخاصة التي قد تواجه هذه الخدمة.

تم الفحص من خلال عرض مجموعة من الأسئلة على موظفي البنوك الإسلامية المقدمة للخدمة من عدة أقسام، بما في ذلك قسم خدمات الأفراد وقسم الشريعة. وتم الإجابة عليها كما يلي:

١. ما الطريقة التنفيذية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للاستبدال؟

- العلاقة التنفيذية بين المتقاعد وهيئة التأمينات الاجتماعية.
 - العلاقة التنفيذية بين الهيئة والبنك الإسلامي.
 - الجانب التنفيذي للبنك الإسلامي.
 - إذا طلب المتقاعد مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، هل سيستلم ٢٠٠٠ ديناراً من البنك؟
- الغرض من السؤال:** الهدف من هذا السؤال هو فهم آلية الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكيفية تنفيذها حيث إنها خدمة حديثة التطوير، لم يتم ذكر تفاصيل مفصلة حولها.
- "بنك أ، بنك ب، وبنك ج يتفقون على الإجابة نفسها". تتم عملية الاستبدال الإسلامي من خلال الخطوات التالية. أولاً: يتوجه الموظف الراغب في الاستبدال الإسلامي إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لتقديم طلبه. ثانياً: تقوم الهيئة بمراجعة الطلب والتحقق من استيفاء الشروط المطلوبة وإجراء الفحص الطبي اللازم. ثالثاً: بعد التأكد من مطابقة الشروط واجتياز الفحص الطبي، تصدر الهيئة شهادة تفيد بالمبلغ المسموح به للاستبدال والمدة والأقساط. رابعاً: يتوجه الموظف إلى أحد المصارف الإسلامية المتعاونة مع الهيئة ويقدم الشهادة الصادرة من الهيئة للبنك. خامساً: يقوم البنك بدراسة حالة الموظف وتقييم تاريخه الائتماني. سادساً: بناءً على ذلك، يتم تمويل الموظف من خلال (منتج التورق) وتحديد المبلغ الممول وفقاً لقرار البنك. وعامة يتم تنفيذ كل هذه الخطوات بترتيب متسلسل لضمان سلاسة عملية الاستبدال الإسلامي.
 - تتمثل العلاقة بين المتقاعد والهيئة في أن الهيئة هي الجهة المسؤولة عن تحديد استحقاقات المتقاعد وإصدار شهادة الاستحقاق له ليتمكن من تلقيها من البنك. أما العلاقة بين الهيئة والبنك فتتمثل في أن الهيئة تضمن تحويل راتب المتقاعد للبنك الإسلامي. وبالنسبة لمبلغ الاستبدال، يمكن أن يكون المبلغ الممول مساوياً للمبلغ المحدد في الشهادة الصادرة من الهيئة، أو أقل منه، ولكنه لا يتجاوز المبلغ المستحق وفقاً للهيئة.

٢. هل هناك عوامل تؤثر على فعالية الاستبدال؟ وهل واجه البنك أي مشاكل في تطبيق وتنفيذ الاستبدال الإسلامي؟

- الغرض من السؤال: استكشاف عوامل تؤثر على فعالية الاستبدال ومعرفة ما إذا كان البنك قد واجه أي مشكلات في تنفيذ الاستبدال الإسلامي.
- بنك أ، المشكلة الرئيسية التي تواجه البنك هي قلة الإقبال على هذه الخدمة، حيث يقل عدد الأشخاص الذين يتجهون إليها. يمكن أن يرجع ذلك، من وجهة نظر المجيب والباحثة، إلى أن الأشخاص الذين يرغبون لطلب الخدمة يجدون أسهل طريقة لطلب الخدمة أن تكون مباشرة من الهيئة. فعادةً، تتطلب معظم البنوك تحويل الرواتب كشرط للاستفادة من الخدمة، وهذا يتطلب جهداً إضافياً من العميل. وبالتالي، يختار الأشخاص البديل الأسهل والأسرع، وهو طلب الخدمة مباشرة من الهيئة.
- بنك ب، المشاكل المحتملة لتنسيق الخدمة حيث إن المنتج ينفذ يدوياً مما يتطلب جهد أكبر من الموظف، وأيد إجابة بنك (أ) بأن هناك قلة وعي وإقبال على الخدمة.
- بنك ج، لم يتم مواجهة مشاكل، لأن هيكل التمويل كان موجوداً.

٣. ما التحديات التي واجهت المصارف في تنفيذ خدمة الاستبدال؟

- الغرض من السؤال: فهم التحديات التي تواجه المصارف في تنفيذ خدمة الاستبدال، والتحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه هذه العملية.
- بنك أ، واجه البنك تحديات، والتي تم التعامل معها بنجاح. فقد حدد مصرف البحرين المركزي الحد الأقصى لمدة التمويلات الشخصية (عدا الإجازات) بـ ٧ سنوات، ولكن تم السماح بمدد سداد أطول لخدمات الاستبدال التي تقدمها الهيئة، حيث يمكن أن تكون مدة السداد ٥ أو ١٠ أو ١٥ سنة. كما أن هناك تفاوتاً في شروط البنوك مقارنة بشروط الهيئة، حيث تكون شروط البنوك أكثر صرامة ودقة، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التأمينية وغيرها. على سبيل المثال، فُرض على البنوك قيوداً على قسط التمويل بألا يتجاوز نصف راتب الموظف، ولكن تم وضع استثناءات لهذه الخدمة. وبشكل عام، تمكنت البنوك من التعامل مع هذه التحديات من خلال التنسيق مع الجهات التنظيمية والتكيف مع المتطلبات الجديدة لضمان تقديم الخدمة للعملاء.
- بنك ب، لا يوجد حسب ما يبدو له.
- وبنك ج، لا يوجد.

٤. ما الفوائد والمزايا التي تستفيد منها المصارف الإسلامية من هذا التعاون؟

- الغرض من السؤال: فهم الفوائد والمزايا التي تحققها المصارف الإسلامية من التعاون مع الجهات الأخرى، وكيف يمكن لهذا التعاون دعم توسعها ونموها في السوق المالية الإسلامية.
 - بنك أ، من المزايا التي يحصل عليها البنك هي أن المستفيد سيحول راتبه إلى هذا البنك ليصبح بنكه الرئيسي. وبذلك، سيقوم البنك بتقديم جميع الخدمات والمنتجات التي يحتاجها المستفيد. وأضاف إلى ذلك، هناك ميزة للزبون تتمثل في إمكانية الحصول على التمويل من هذا البنك بسعر ربح أقل في حال العروض مقارنة بالسعر الذي تفرضه الهيئة.
 - بنك ب، تقديم منتج وعقد خدمات جديد.
 - وبنك ج، يدعم هذا التعاون استراتيجية البنك، لدعم رؤية البحرين بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- أيضاً يوفر مصدراً إضافياً للأعمال سيساهم في ربحية البنك.

المناقشة: تُقدم إجابات ممثلي البنوك الثلاثة صورة شاملة لعملية استبدال المعاش المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وبرز بنك (أ) بتقديم تحليل شامل لجميع جوانب الموضوع، بينما كانت إجابات بنكي (ب وج) مختصرة. تتفق البنوك الثلاثة (أ، ب، ج) على الخطوات الأساسية لعملية الاستبدال الإسلامي، وتختلف في بعض التفاصيل والتحديات التي واجهتها.^(١)

تُنفذ المصارف الإسلامية المتعاونة مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تعليمات الهيئة المتعلقة بخدمة الاستبدال الإسلامي بنفس الطريقة التي تم شرحها سابقاً. حيث تعمل البنوك كجهة تنفيذية لتنفيذ تعليمات الهيئة، بينما تضمن الهيئة تحويل رواتب الموظفين. ولا يشترط أن يكون مبلغ الاستبدال مساوياً للمبلغ المستحق، ولكن يجب ألا يتجاوزه.

فيما يتعلق بفعالية الاستبدال، فإن هناك عدة عوامل تؤثر فيها منها قلة الوعي بالخدمة، مما قد يقلل من الإقبال عليها. كما قد يفضل بعض الموظفين طلب الخدمة مباشرة من الهيئة لتجنب متطلبات تحويل الراتب، أو بسبب شروط البنوك الأكثر صرامة من شروط الهيئة.

واجهت البنوك أيضاً تحديات فيما يتعلق بخطوات التنفيذ وتم تجاوزها. مثل تحديد مصرف البحرين المركزي الحد الأقصى لمدد التمويل بـ ٧ سنوات، في حين تسمح الهيئة بمدد أطول لخدمة الاستبدال. بالإضافة أن البنوك تفرض قيوداً على قسط التمويل بناءً على تقييمها للمخاطر التأمينية. ورغم هذه التحديات، فإن التعاون بين المصارف الإسلامية والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في خدمة الاستبدال الإسلامي يُقدم فوائد ومزايا متعددة على المصارف. فيمكن أن يصبح المستفيد

(١) يهدف هذا التحليل إلى مناقشة عملية استبدال المعاش التقاعدي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مستعرضاً الجوانب التنفيذية والعلاقات بين الأطراف المعنية، والتحديات والفوائد التي تواجهها المصارف الإسلامية.

من خدمة الاستبدال عميلاً للبنك، مما يتيح للبنك تقديم خدماته ومنتجاته. ويُعد الاستبدال الإسلامي منتجاً جديداً يثري عروض البنك، ويساهم في تحقيق رؤية البحرين للتعاون بين القطاعين العام والخاص، وفي زيادة أرباح البنك كمصدر إضافي للأعمال.

المطلب الثاني: دولة الكويت.

هناك تشابه كبير بين نظامي الاستبدال في كلٍّ من دولة الكويت ومملكة البحرين. يتم احتساب تكاليف استبدال المعاش التقاعدي في دولة الكويت من خلال جدول الاستبدال^(١) الذي يُظهر المبلغ الذي سيحصل عليه المستبدل مقابل كل دينار يسدده شهرياً من معاشه التقاعدي أو راتبه إذا لم يكن متقاعدًا، ويتغير هذا المبلغ بناءً على عمر المستبدل عند تقديم طلب الاستبدال ومدة الاستبدال، حيث تزداد تكاليف الاستبدال مع تقدم العمر وزيادة عدد سنوات الاستبدال.

على سبيل التطبيق^(٢)، لو افترضنا قيام الشخص المستبدل بدفع مبلغ قدره ديناراً واحداً شهرياً لمدة ١٥ سنة، ما يعادل مجموعاً قدره ١٨٠ ديناراً، فبذلك يحصل على مبلغ استبدال يعادل ١١٨ ديناراً و٧٩٣ فلساً عند سن الـ ٤٠، ويصبح المبلغ ١١٦ ديناراً و٦٨٥ فلساً عند سن الـ ٥٠، و ١١٠ ديناراً و٨٠٧ فلساً عند سن الـ ٦٠. إذا نظرنا إلى سن الـ ٤٥، سنجد أن الشخص المستبدل سيدفع ديناراً واحداً شهرياً أو مجموعاً قدره ٦٠ ديناراً لمدة خمس سنوات، وذلك للحصول على مبلغ مقدم يبلغ ٥١ ديناراً و٧٥٩ فلساً. وسيدفع ١٢٠ ديناراً كمجموع عند الاستبدال لمدة ١٠ سنوات، مقابل الحصول على مبلغ مقدم يبلغ ٩٠ ديناراً و١٦ فلساً. وفي حالة الاستبدال لمدة ١٥ سنة، سيدفع مجموع قدره ١٨٠ ديناراً للحصول على مبلغ مقدم يبلغ ١١٨ ديناراً و٤٣ فلساً. ونتيجة لهذا، تسترد مؤسسة التأمينات الاجتماعية مبالغ نقدية تفوق المبالغ المدفوعة في الاستبدال، حيث يقوم الفرد المستبدل بإعادة المبلغ المستبدل إلى المؤسسة مع إضافة سعر الفائدة على رأس المال المقترض.

(١) انظر الملحق رقم ٥.

(٢) انظر الملحق رقم (٥) جداول الاستبدال في دولة الكويت.

المبحث الثالث: الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال

بعد الدراسة التطبيقية لنظام الاستبدال مع أخذ نموذج تطبيقي لدولتين. ستتناول الباحثة في هذا المطلب الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال الممارس في جهات التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين ودولة الكويت. يهدف هذا المطلب إلى تحليل هذا النظام بناءً على المعايير الشرعية وتقييم مدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية. يعد هذا المطلب فرصة لفهم النظام الحالي وتحدياته وتوجيه التوصيات المستقبلية لتحسينه وتطويره بما يتماشى مع المبادئ الشرعية.

المطلب الأول: الدراسة الشرعية

• تطبيق منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي.

تنقسم عقود المعاملات المالية إلى عقود مسماة وعقود غير مسماة. أما العقود المسماة فهي تلك التي نص الشارع بتسميتها وتشمل البيع والإجارة والكفالة وغيرها. أما العقود غير المسماة فهي التي لم ينص الشارع بتسميتها وتشمل عقود التأمين والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع وغيرها. ولتحديد حكم الشرع في المعاملات المعاصرة التي لم يرد بها نص شرعي، يجب اتباع منهجية شرعية تستند إلى فهم النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة وفقه المصالح والمفاسد واستدراك الضوابط الشرعية العامة التي تعتبر الميزان العام لتصرفات المسلمين.^(١)

بمعنى آخر تعتمد هذه المنهجية، بأنها تُقارن مسألة البحث بالعقود الفقهية المسماة من حيث شروطها وأحكامها، لمعرفة ما إذا كانت تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا. وبتطبيق منهجية التكيف الفقهي على عقد الاستبدال في التأمين الاجتماعي للتحقق من مدى توافق هذا العقد مع الأحكام الشرعية، من حيث المبدأ يُعَدُّ استبدال المعاش عملية معاوضة نقدية آجلة تعتمد على تفاوت قيمة العوضين بناءً على مبدأ التفضيل الزمني، وعلى هذا الاعتبار يمكن تكييفه فقهيًا بأحد عقدين رئيسيين وهما: عقد القرض أو عقد الصرف.

(١) ينظر: الجورية، أسامة عبد الحليم. (٢٠٢٣). فقه المعاملات المالية المعاصرة. ص ٣-٤، دون تاريخ للطباعة أو النشر.

التكليف الأول: تكليف الاستبدال طبقاً لعقد القرض:

القرض في اللغة بمعنى: القَطْع، يقال: أقرضتُ فلاناً، أي: أعطيته قرضاً ليقضيه، وُسْمِي قرضاً، لأن المقرض يقتطع جزءاً من ماله للمقترض^(١)، وعقد القرض في الاصطلاح هو: دفع مالٍ إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله^(٢).

والأصل في القرض أنه يندرج تحت عقود التبرعات والارتفاق لا المعاوضات والتي يقصد بها الإحسان إلى المقرض، وتفريج كربته ورفع الضيق عنه، وسد حاجته؛ ولذا كان مندوباً إليه في حق المقرض؛ لما روى عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، أن رسول الله ﷺ قال: (المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ ولا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٣)، وعن ابن مسعود -رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: (ما مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً)^(٤) ومن أجل الحفاظ على جوهر العقد وغرضه، وضع الفقهاء مجموعة من الشروط لضمان جواز عملية الإقراض^(٥)، وأهمها:

١ - ألا يجزَّ نفعاً، فإن كانت المنفعة للدافع، منع اتفاقاً للنهي عنه، وخروجه عن باب المعروف؛ كالزيادة المشروطة في القرض، وهي من ربا الجاهلية. لحديث "كل قرض جر منفعة فهو ربا"^(٦)، ولكنه لا يثبت من حيث السند^(٧)، فالصحيح أنه قاعدة فقهية مقررة لدى الفقهاء^(٨)

(١) لسان العرب، لابن منظور، (قرض ٧ / ٢١٦)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، (قرض)، ص ٦٥٢.

(٢) كشاف القناع، للبهوتي، (٣/٣١٢).

(٣) متفق عليه. البخاري، رقم (٢٤٤٢)، ومسلم، رقم (٢٥٨٠).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه، برقم (٢٤٣٠)، عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه، برقم (١٩٨٧).

(٥) ينظر: القوانين الفقهية: ص ٤٧٢، ٤٧٣، والشرح الصغير: ٣/ ٢٩٥.

(٦) استثناءات قاعدة (كل قرض جر نفعاً فهو ربا):

- المنفعة غير المشروطة: فإذا لم يكن هناك اتفاق أو توافق على الزيادة وقدم المقرض منفعة زائدة عند قضاء القرض من باب الشكر فلا بأس.

- المنفعة الأصلية: هناك منفعة أصلية لا يمكن إلغاؤها من القرض، وهذه تجوز، وهي انتفاع المقرض بأنه ماله يكون مضموناً إلى أن يتم رده.

- منفعة المقرض وهو القصد من عقد القرض (الارفاق).

- المنفعة في اشتراط الوفاء في غير بلد القرض وفيه تفصيل وخلاف.

(٧) فيض القدير، للمناوي، (٥/٢٨)، وسبل السلام، للصنعاني، (٣/٥٣)، وكشف الخفاء، للعجلوني، (٢/١٦٤).

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص ٢٢٦، ذكره ابن نجيم بلفظ: (كل قرض جر نفعاً حرام).

٢ - ألا ينضم إلى السلف عقد آخر كالبيع وغيره، لما أخرجه الخمسة عن عبد الله بن عمرو: (لا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ).^(١)

يُعَدُّ نظام الاستبدال في جهات التأمين الاجتماعي خدمة اختيارية تهدف إلى توفير تسهيلات مالية للمستفيدين. وفي إطار هذا النظام، يحصل الفرد المؤهل على مبلغ نقدي يُعرف بـ "رأس المال المُستبدل"، ويُطلب منه أن يُعيده بزيادة مُشروطة على أصل المال. وعند النظر في تنفيذ هذه الخدمة عملياً ونظرياً، ندرك أنها تشبه عقد القرض، حيث يتم تحقيق الزيادة المُشروطة على المبلغ المُستدان.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن نظام الاستبدال غير جائز شرعاً عند تكييفه على أنه عقد قرض، حيث يحتوي هذا النظام على ربا القروض المحرم شرعاً بسبب الزيادة المُشروطة في العقد على الآجال الموضحة في جداول الاستبدال.

وأيضاً نظراً لأنه جر منفعة حيث تستثمر مؤسسات التأمين الاجتماعية في أموال الخدمة الاستبدالية وتحقق ربحاً منها.

ويدعم ما سبق، تعريف الاستبدال في الدليل الاسترشادي لهيئة التأمينات الاجتماعية في البحرين بأنه: "هُوَ عَقْدُ قَرْضٍ بِضَمَانِ الْمَعَاشِ التَّقَاعِيِّ، طَرَفَاهُ الْمُوظَّفُ أَوْ صَاحِبُ الْمَعَاشِ وَالْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِلتَّأْمِينِ الْاجْتِمَاعِيِّ، يَحْصُلُ طَالِبُ الْاسْتِبْدَالِ بِمُوجِبِهِ عَلَى مَبْلَغٍ نَقْدِي "رَأْسُ مَالِ الْاسْتِبْدَالِ" وَيَحْدِدُ الْمَبْلَغُ تَبَعاً لِسُنِّ الْمُسْتَبْدَلِ فِي تَارِيخِ تَوْقِيعِ الْكَشْفِ الطَّبِيِّ وَحَالَتِهِ الصَّحِيَّةِ وَجِزْءِ الْمَعَاشِ الْجَائِزِ اسْتِبْدَالِهِ الْمَقَابِلَ لِلْمَعَامِلِ لِمُدَّةِ السَّدَادِ (خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة)"^(٢)، أيضاً في شرح القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات وتعديلاته لدولة قطر الذي أعده البوشي والبوعيين تم تعريف استبدال المعاش بأنه عبارة عن "قرض تقدمه هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية لصاحب المعاش ثم تسترده على أقساط شهرية من أجره أو معاشه".^(٣) يُعَدُّ هذا المطابق لفظاً ومعنى بمثابة تأكيدٍ على أنَّ عملية الاستبدال تُمَثِّلُ في جوهرها عقد قرضٍ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤) واللفظ لهما، وقال الترمذي: حسن صحيح، والنسائي (٤٦١١) باختلاف يسير، والمستدرک على الصحيحين، للحاكم (٢٢١٨)، وابن ماجه (٢١٨٨) مختصراً، وأحمد (٦٩١٨) باختلاف يسير

(٢) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. الدليل الاسترشادي للقطاع العام. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/new%20big%20bookfinal000.pdf>

(٣) البوعيين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات. ص ٦١.

التكييف الثاني: تكييف الاستبدال طبقاً لعقد الصرف:

الصرف: "هو بيع النقد بالنقد، أو بيع الأثمان بعضها ببعض"^(١). والمراد بالنقد: ما خلق للثمنية، وهو الذهب والفضة. وكذا ما يلحق به في الحكم من الأوراق النقدية كالريال السعودي والدولار الأمريكي وغيرها."

وينبغي مراعاة الضوابط والشروط التالية عند التبادل بين النقود والعملات:^(٢)

١. التماثل في القدر عند اتحاد الجنس: إذا كان البدلان من جنس واحد، فيشترط فيهما التماثل؛ مثلاً يجب صرف الذهب بمثله من الذهب وزناً، والفضة بمثلها من الفضة وزناً، والدنانير الورقية بمثلها من الدنانير. إذا كان البدلان من نوعين مختلفين، فلا يشترط التماثل، ويجوز التفاضل بينهما. على سبيل المثال، يمكن صرف دينار بريال، أو درهم بدولار، أو ذهب بفضة، ولكن يجب مراعاة شرط التقابض التالي.

٢. التقابض في مجلس العقد: يشترط في عقد الصرف أن يكون البيع حالاً غير أجل، وأن يتم تقابض البدلين في مجلس العقد.

٣. عقد الصرف لا يجب أن يشتمل على خيار شرط.

من خلال عرض الشرح التطبيقي لعملية الاستبدال في التأمينات الاجتماعية، والتي تتمثل في "مبادلة نقد حال بنقد أعلى منه مؤجل". شرعياً وعند تكييفها كعقد صرف، فإنها تُخالف شروط الصرف لانتفاء كل من شرط التماثل وشرط التقابض. فيُشترط في صحة الصرف لدى الفقهاء، كما ذكرت التماثل والتقابض. فإذا اختلف شرط التماثل، كان ربا الفضل، وإذا اختلف شرط التقابض، كان ربا النسيئة.

ومن ثم، تُعد عملية الاستبدال المعمول بها في أنظمة التأمينات الاجتماعية غير جائزة شرعاً لاشتغالها على الربا بنوعيه الفضل والنسيئة. يدعم ذلك استخدام مصطلح "استبدال المعاش" في التأمينات الاجتماعية إنما يدل بالمطابقة لفظاً ومعنى على حقيقة الصرف في الفقه الإسلامي ألا وهو: (المبادلة)، ويؤكد تلك المطابقة ما نصت عليه المادة (١٤٤) في قانون التأمينات الاجتماعي

(١) العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، للرافعي، (٧٦/٤)، ومجلة الأحكام العدلية، مجموعة من المؤلفين، ص ٣١، وكتاب التعريفات، للرجاني، ص ١٣٢.

(٢) ينظر: وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء. (١٤٤٥ هـ). التسهيل في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. الكويت: إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت. ص ٤٦-٤٧. راجع أيضاً: البتاية شرح الهداية، للعيني، (٣٩٤/٨)، وبداية المجتهد، لابن رشد، (٢١١/٣)، وكشاف القناع، للبهوتي، (٢٦٦/٣)، والمعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص ٥٥.

البحريني "يجوز للهيئة العامة أن تستبدل بحق المستفيد من أصحاب المعاشات، في معاشه مبلغاً إجمالياً يحدد كرأس مال للقيمة المستبدلة من المعاش".^(١) ومادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي "يجوز للمؤسسة أن تستبدل نقوداً بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم التقاعدية".^(٢)

• تطبيق منهجية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية.

تستمد الضوابط الشرعية من القواعد الفقهية سلسلةً من التوجيهات التي تُحكّم المعاملات المالية وتُسهم في تقييم شرعية الأمور الجديدة والحديثة، وبناء عليها تُحدّد الأهداف والسياسات والاستراتيجيات، وتُعدّ الخطط والبرامج، وتُراقب وتُنظّم المعاملات المالية والأحداث، وتتخذ القرارات الضرورية لتحسين الأداء، وكل ذلك على وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

هذه الضوابط الشرعية تُعتبر الدستور الإسلامي للمعاملات المالية، مما يجعلها الأساس لوضع اللوائح والنظم والإجراءات التنفيذية في الواقع العملي، وكذلك المرجع الأساسي لاختيار السبل والوسائل والأدوات المعاصرة التي تستخدم في تنفيذ المعاملات المالية، وتصلح أن تكون مرجعاً لأي برنامج اقتصادي إسلامي وبديلاً للبرامج الوضعية غير الشرعية. وأمثلة على هذه الضوابط: الربا، والغرر، والجهالة، والمخاطرة والقمار، والبيع والسلف، وبيع ما ليس عندك، الخ. فيشترط في المعاملة المالية خلوها من جميع هذه المحرمات، حتى تكون معاملة شرعية.^(٣)

تؤثر (منهجية الضوابط الشرعية) مباشرة في تنظيم الاجتهاد في تقييم المعاملات المالية الحديثة، حيث تنص هذه المنهجية على أن الأصل في المعاملات المالية الصحة والإباحة، ما لم يثبت وجود أسباب منع محددة واردة في الضوابط، وإذا تبين وجود سبب يمنع صحة المعاملة، تمنع هذه المعاملة تحريماً أو كراهةً وفقاً لتلك الضوابط.^(٤)

(١) الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. قانون التأمين الاجتماعي. تم الاسترجاع من الرابط https://www.sio.gov.bh/public/SIO_law?lawpage=23

(٢) قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي، المادة رقم ٧٧، تم الاسترجاع من الرابط: مواد قانون التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت (mohamah.net)

(٣) ينظر: الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٨). التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة مفهومه، مشروعيته - مجالاته. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٣ (٧٣)، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) ينظر: الأحكام لابن حزم ٢/ ٥٩٣، الفصول للجصاص ٣/ ٢٥٢ - ٢٥٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٦، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩/ ١٢٦، إعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٣٤٤.

الضابط الأول - خلو المعاملة من الربا :

تعريف الربا :

الربا في اللغة: الفضل والزيادة^(١)، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾^(٢) أي: زادت ونمت، وقال تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٣) أي أكثر عدداً، يقال (أربى فلان على فلان) أي: زاد عليه.^(٤)

وهو في الشرع: "الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع"، وهذا تعريف الحنفية^(٥). "ويقصد به فضل مال ولو حكماً، فيشمل التعريف حينئذ ربا النسيئة والبيع الفاسدة، باعتبار أن الأجل في أحد العوضين فضل حكمي بلا عوض مادي محسوس، والأجل يبذل بسببه عادة عوض زائد"^(٦). وعرفه الحنابلة بأنه: "الزيادة في أشياء مخصوصة"^(٧).

والربا محرم بالقرآن والسنة والإجماع. لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٨). قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(٩) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾^(١٠)

نقلاً عن الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٨). التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة مفهومه، مشروعيته - مجالته. ص ٢٦٥-٢٦٦.

- (١) لسان العرب، لابن منظور، (ربو ٣٠٤/١٤)، وتهذيب اللغة، للأزهري، (ربو ١٩٥/١٥).
- (٢) سورة الحج، الآية ٥.
- (٣) سورة النحل، الآية ٩٢.
- (٤) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ربو ٣٠٤/١٤، والنهاية لابن الأثير، ١٩١/٢، والمغني لابن قدامة، ٥١/٦.
- (٥) المبسوط، للسرخسي، (١٠٩/١٢).
- (٦) الزحيلي، وهبة بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها). سوريا: دار الفكر. ج ٥، ص ٣٦٩٨.
- (٧) منتهى الإرادات، لابن النجار، (٣٤٧/٢).
- (٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.
- (٩) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.
- (١٠) آل عمران، الآية ١٣٠.

وأما السنة: فقولہ صلی اللہ علیہ وسلم: «اجتنبوا السبع الموبقات». وذكر منها أكل الربا^(١).

والربا المحرم في الإسلام نوعان:

أولهما: ربا الديون الذي لم تكن العرب في الجاهلية تعرف سواه، وهو المأخوذ لأجل تأخير قضاء دين مستحق إلى أجل جديد، وهو ربا القرض.

وثانيهما: ربا البيوع في أصناف ستة، هي الذهب والفضة والحنطة والشعير والملح والتمر وهو المعروف بربا الفضل لاشتماله على زيادة بدون عوض. وهو بيع النقود بالنقود مع الزيادة، أو الطعام بالطعام مع الزيادة، ويمكن تعريف ربا الفضل بعبارة أخرى: "هو بيع ربوي بمثله مع زيادة في أحد المثلين".^(٢)، وقد حُرِّمَ سداً للذرائع لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة^(٣)، وقد ثبت تحريمه بالسنة. ويستوي في منع الربا المحرم أن يكون مع فرد، أو مؤسسة، أو بنك، أو شركة، أو مع الدولة، لعموم التحريم في القرآن الكريم والسنة المطهرة، من غير تفصيل. وقد أيد ذلك كله مجمع الفقه الإسلامي في جدة، حيث جاء فيه ما يلي: (إن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي أجله وعجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان صورتان ربا محرم شرعا، وإن البديل الذي يضمن السيولة والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام هو التعامل وفقا لأحكام الشريعة).^(٤)

بناءً على ما تم شرحه فيما سبق، يمكننا التطرق إلى تقييم خدمة الاستبدال المقدمة في مؤسسات التأمين الاجتماعي بضوء ضابط الربا. في حالة خدمة الاستبدال في مؤسسات التأمين الاجتماعي، يتم استرداد مبلغ الاستبدال مع زيادة مشروطة على أصل المال عند التعاقد؛ فبذلك تسترد مؤسسة التأمين الاجتماعي أكثر مما أعطت إذا طال بالمستبدل العمر. حيث إن الزيادة المشروطة على أصل المال هي فائدة مأخوذة بطريقة غير مشروعة وتعتبر ربا. بالتالي، نستنتج أن هذه الخدمة

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات، قلنا، وما هن يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» (راجع الإمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد: ص ٨٠٦)، أخرجه البخاري في صحيحه، برقم (٢٧٦٦)، ومسلم في صحيحه، برقم (٨٩).

(٢) الزحيلي، مرجع السابق، ج ٥ ص ٣٧٠١.

(٣) ربا القروض قد يسمى ربا النسيئة، لأن النسيئة من التأخير، وفي ربا القروض تكون الزيادة الربوية على التأخير في السداد أو على أجل القرض، لكن المقصود هنا ربا النسيئة الذي يكون في البيوع.

(٤) قرار مجمع الفقه الإسلامي في جدة رقم (٣) في مؤتمره الثاني المنعقد في جده من ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ م، مجلة المجمع العدد الثاني، ج ٢ ص ٧٣٥ و ٨١٣.

تتعارض مع ضابط الربا ولا تتوافق مع المفهوم الشرعي للمعاملات المالية حيث إن الزيادة المشروطة في القروض ربا، والربا كما أسلفنا محظور في الشريعة الإسلامية.

الضابط الثاني - خلو المعاملة من الميسر والقمار:

تعريف القمار اصطلاحاً:

عرفه بعض الحنفية بقولهم: (تمليك المال على المخاطرة)^(١) وقال ابن عابدين: (تمليك على سبيل المخاطرة)^(٢) وعرفه الإمام مالك بقوله: ميسر القمار: (ما يتخاطر الناس عليه).^(٣)

الميسر والقمار يلتقيان في مفهوم واحد ضمن المصطلح الشرعي، حيث يقومان على ركنين أساسيين: المخاطرة والعوض^(٤) حرم القمار شرعاً تبعاً لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠)﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١) ﴿^(٥)

تعد الصور المعاصرة للقمار منتشرة بشكل كبير ومتنوع، وقد تسللت إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر وسائل إعلامية متنوعة وطرق ملتوية. يتم تمويه هذه الصور بتقديمها على أنها أنشطة مباحة أو ضرورية مثل نشر المعرفة، أو التجارة، أو الترفيه^(٦) ومع ذلك، فإن القمار يُعد محرماً، حيث إنه دائر بين الغنم والغرم؛ إذا غنم أحدهما -أحد الطرفين- غرم الآخر، ويشترك في ذلك مع الغرر المحرم وهو "كل ما كان مجهول العاقبة"^(٧)، وهو "الخطر الذي لا يدري أليكون أم لا"^(٨).

(١) أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٦٥٣).

(٢) حاشية ابن عابدين (٥/ ٢٥٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ٣/ ٥٢، ٥٣.

(٤) ينظر: الديبان، دبيان بن محمد (٢٠١٠م). كتاب المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ج ٤ ص ٣١٥.

(٥) سورة المائدة، الآية ٩٠.

(٦) ينظر: قيروز، أحمد إبراهيم (١٤٣٧ هـ). الميسر والقمار: حقيقته وصوره المعاصرة: دراسة فقهية مقارنة/ الدوحة: وزارة الأوقاف؛ عمان: أروقة للدراسات والنشر، ٣٧١ ص (أصله رسالة علمية).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٢٢)، والقواعد النورانية (ص: ٨١)

(٨) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ٣١/ ١٤٩

ووفقاً لما تم ذكره سابقاً بخصوص أحكام وضوابط عملية الاستبدال، إذا توفي صاحب المعاش، فإن مؤسسات التأمينات الاجتماعية ملتزمة بتسوية معاشات المستحقين على أساس أن صاحب المعاش لم يستبدل جزءاً من معاشه. وفي هذه الحالة، فإن المؤسسة تفقد حقها في استرداد باقي الالتزام وتكون مضطرة لدفع حق المستحقين بالكامل.

من الجدير بالذكر أن هذا الأمر يمكن أن يثير شبهة المقامرة. فعندما يكون المستبدل قد عاش وقام بسداد كامل الالتزام، فإن الهيئة تستعيد المبلغ المستبدل وتحقق فوائد مقابل الأجل. ولكن إذا مات المستبدل قبل أن يتم سداد الالتزام، فإن المؤسسة تفقد الفرصة لاسترداد الالتزام وهذه الفروق.^(١) ومن هنا يمكن أن تنشأ شبهة المقامرة، وذلك بتعليق الالتزامات في قانون الاستبدال على التردد بين الحصول وعدمه^(٢)، حيث يُعدُّ الأمر قابلاً للتوقع ومن المحتمل أن يفوت على الهيئة هدفها في الاسترباح.

• الراجع في حكم عملية الاستبدال

تناولت الدراسة الشرعية تطبيق مسألة استبدال المعاش على منهجيتين استدلاليتين: الأولى: منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي، والثانية: منهجية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية للتحقق من مدى توافق هذا العقد مع الأحكام الشرعية.

وخلصت الدراسة، بعد استعراض المناهج والأدلة والنظائر، إلى أن الحكم الشرعي الراجع لعملية الاستبدال هو عدم جوازها شرعاً، بناءً على ما تقدم ذكره من مبررات ودلائل ألخصها فيما يلي:

أن الاستبدال في نظام التأمينات الاجتماعية هو خدمة هدفها تقديم تمويل للمستفيدين، بينما هدف جهات التأمين وراء هذه الخدمة التبرج في نظير ما تحصل عليه من فروق التمويل. فيما أن عقد الاستبدال عملياً، كما أسلفنا، هو دفع مبلغ نقدي محدد، يجب استرداده مع فوائد على أقساط متفق عليها. وتعتبر هذه الزيادة في المبلغ تكلفة الزمن وتشبه الربا في الديون؛ حيث يتم تطبيق مبدأ (تكلفة رأس المال نظير الأجل). والدليل على ذلك الجداول المستخدمة في الآجال الخاصة بمدىونات الاستبدال مع الزيادات المستحقة عليها.

(١) ينظر: آل محمود، د. عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، ص ٤٠٣.

(٢) ينظر: الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي)، ص ١٢٦.

علاوة على ذلك، "إن اندراج عملية الاستبدال ضمن إطار مؤسسة تكافلية اجتماعية لا يمنع تحريمها، تماماً كما هو الحال فيما لو قامت إحدى مؤسسات الزكاة والصدقات بتقديم خدمة الإقراض بفائدة لصالح الفقراء والمساكين فإن ذلك لا يبيح العملية الربوية لمجرد تقديمها من مؤسسة تكافلية جماعية".^(١) ومن خلال تطبيق مسألة استبدال المعاش على منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي، أولاً: بتكييف الاستبدال على أنه عقد قرض فهو غير جائز شرعاً، نظراً لاشتماله على ربا القروض المحرم، وثانياً: يكون أيضاً غير جائز شرعاً عند تكييفه على أنه عقد صرف، لاشتماله على كل من ربا الفضل والنسيئة؛ بسبب اتحاد الجنس مع دخول الأجل والتفاضل في المقدار. من جهة أخرى، ووفقاً لمنهجية الضوابط الشرعية في فقه المعاملات المالية، تتعارض خدمة الاستبدال مع ضابط الربا. كما فيها شبهة المقامرة، حيث تعتبر الالتزامات قابلة للتوقع ومن المحتمل أن تفوت على مؤسسات التأمين غرضها وهدفها في الاسترباح من وراء هذه الخدمة.

والخلاصة أنه بالاستناد إلى الأسباب الشرعية والتكيفات الفقهية، يمكن الاستنتاج بأن عملية استبدال المعاش التقاعدي غير جائزة شرعاً بسبب وجود الربا والميسر أو المقامرة فيها.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الهيئات في تطبيق نظام الاستبدال الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية.^(٢)

بعد تبين حقيقة خدمة الاستبدال الذي يمارس في مؤسسات التأمين الاجتماعي، ودراسته من الناحية العملية والشرعية، وبعد الاستطلاع في المسألة واستفتاء ذوي الخبرة سواء العاملون في الجهات المقدمة للخدمة من مؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التقاعد والبنوك الإسلامية في مملكة البحرين خاصة ودول الخليج بشكل عام، والمختصون الشرعيون =وجب على الباحثة الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الهيئات في تطبيق نظام الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية فيما يلي:

- قد يكون هناك تحدٍ في توحيد التفسيرات الشرعية والمبادئ المتعلقة بخدمة الاستبدال في التأمين الاجتماعي. فالقوانين الشرعية والتوجيهات قد تختلف وقد ينشأ جدل حول مسائل مثل الربا والتأمين

(١) الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي)، ص. ١٢٨.

(٢) جُلُّ ما ورد هنا نتاج مجهود شخصي من إجراء المقابلات، وتحليلها.

على الحياة وغيرها. لذلك، يتطلب تطبيق الاستبدال الشرعي جهودًا للتوافق والتفاهم المستمر بين الجهات المعنية. يدعم ذلك استطلاع الباحثة على أن هناك دوامة وصراعًا مستمرًا بين عدة أطراف كالنواب والمشرّكين والحكومات ومؤسسات التأمين الاجتماعي ذاتها، وذلك بسبب التفسيرات الشرعية لنظام الاستبدال. أطرّح مثلاً على ذلك، في مملكة البحرين اعترض نواب على رد الحكومة بشأن مقترح يطالب بإلغاء الأرباح الربوية على استبدال المعاش بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. واعتبروا أن الأرباح التي تأخذها الهيئة غير شرعية وتتعارض مع الدستور في مادته الثانية^(١). حيث قالوا بأن (قروض التأمين الاجتماعي تعتبر قروضا ربوية). وردّت الحكومة بأنه لم يرد ضمن نصوص القانون المنظم لعملية الاستبدال ما يشير إلى تحصيل فوائد على مبالغ الاستبدال، وأن نظام الاستبدال هو خدمة اختيارية. وأكد مجلس الوزراء أن الزيادة ليست ربوية وأن الفرق بين مجموع المبالغ المستلمة ومجموع الأقساط المتحملة يمثل تعويضًا للصندوق عن الخسائر المتوقعة جراء وفاة بعض المستبدلين، ولم يرد في النصوص القانونية ما يشير إلى أن الفرق يُعدّ فائدة^(٢). أما في دولة الكويت فقد تقدم عدد من النواب الكويتيين مقترحًا لإلغاء نظام الاستبدال في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية واعتماد النظام التكافلي والقرض الحسن بدلاً منه. حيث رأوا أن النظام الحالي مخالف للشريعة الإسلامية ولا يتوافق مع الدستور ولا يحقق الغاية المرجوة منه^(٣) وجميعها تدل على وجود مشكلة في التفسير الشرعي لمسألة الاستبدال النقدي.

• بالإضافة إلى ما تم تفصيله في النقطة الأولى، تواجه الخدمة أيضاً تحدياً فقهيًا مهمًا يتمثل في افتقارها إلى إجماع فقهي واضح؛ كونها من المسائل الفقهية المعاصرة؛ حيث تتباين الآراء الفقهية بشأن جوازية الاستبدال في التأمين الاجتماعي، ينتابه الكثير من الغموض وعدم الشفافية والحاجة إلى مزيد من الإيضاحات، أرى أن هذا التحدي سبب لوجود الأول. حيث إن غياب الحكم الشرعي الواضح للمسألة من ثقات العلماء أثار هذه التساؤلات والصراع حول نظام الاستبدال. ويؤيد القول أن مسألة استبدال المعاش التقاعدي عرضت على لجنة الفتاوى في دولة الكويت أكثر من مرة،

(١) دستور مملكة البحرين، مادة ٢: "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية"

(٢) الوسط. (٢٠١١). مجلس الوزراء فوائد استبدال المعاش ليست ربوية. تم الاسترجاع من الرابط <http://www.alwasatnews.com/news/604436.html>

(٣) الجريدة. (٢٠٢٣). نواب لإلغاء الاستبدال وإقرار القرض الحسن. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.aljarida.com/article/17308>

كما أصدرت فيها أكثر من فتوى نتيجة لضغط المتعاملين لمعرفة حكمها الشرعي، وجاء توثيق الفتاوى على النحو التالي: (١)

الفتوى الأولى: صدرت الفتوى الأولى عام ١٩٨١م، بعنوان (استبدال المعاش التقاعدي)، وكان جواب اللجنة مختصراً جداً، ونصه: "إذا كان هذا الاستبدال بين صاحب المعاش والدولة فلا ترى اللجنة في ذلك بأساً، لأن المعاش لا يأخذ حكم الدين، ولا حكم التركة، بل هو صلة من الدولة لصاحبها، ولورثته من بعده، أما إذا كان الاستبدال لغير الدولة فترى اللجنة حرمة ذلك" (٢).

وصدرت الفتوى الثانية بتاريخ ٦ / ١١ / ١٩٨٣م، وموضوعها مدى جواز استبدال جزء من المعاش التقاعدي بمبلغ نقدي يدفع للمستبدل مرة واحدة، على أن يخصم منه الجزء الذي قام باستبداله طيلة بقائه حياً، فإن بقي المستبدل حياً استمر الخصم من معاشه التقاعدي مدى الحياة، ولو زاد إجمالي الخصم عن قيمة ما صرف له أضعافاً، ولكن إذا توفي المستبدل يتوقف الخصم فوراً ويستحق الورثة كامل معاشه التقاعدي كما لو أنه لم يستبدل منه شيئاً، ونص الجواب الذي تضمنته الفتوى ما يلي: "إن استبدال جزء من المعاش التقاعدي الشهري بمبلغ معجل إذا تم بين صاحب المعاش وبين الجهة العامة القائمة على نظام التأمينات الاجتماعية المعاشات التقاعدية" جائز شرعاً ولا غبار عليه؛ لأنه نظام قائم على التعاون والتبرع والصلة، أما الاستبدال المذكور إذا تم بين صاحب المعاش وبين جهة أخرى خاصة - كالبنوك أو الشركات التجارية أو الأفراد - فإنه لا يجوز لأنه معاوضة يقصد بها الاسترياح، وقد تضمنت التأجيل والتفاوت بين عوضين من جنس واحد".

والفتوى الثالثة سنة ١٩٩٣م، كان موضوعها استبدال جزء من الراتب أثناء الخدمة في مدد محددة، والجواب الذي تضمنته الفتوى: "أن استبدال جزء من الراتب الشهري أثناء الوظيفة بمبلغ معجل إذا تم بين طالب الاستبدال وبين الجهة العامة القائمة على نظام التأمينات الاجتماعية جائز شرعاً لأنه نظام قائم على التكافل والتعاون والتبرع والصلة ذلك لأن استبدال جزء من المعاش ما هو إلا واحد من التصرفات التي يشتمل عليها نظام التأمينات، وهو نظام قائم أصلاً على التكافل والتعاون وليس على المعاوضة - المبادلة المالية المحضه - لكي يشترط فيه ما يشترط في تلك المبادلات من تقابض وتماثل في المقدار إذا جرت بين عوضين من جنس واحد" الصرف".

(١) راجع: الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي)، ص ١٣٥ - ١٣٩.

(٢) مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت (١/٣٥٨) برقم ٢٥٨.

ومن هذا يتبين أن الزيادة أو النقص بين المبلغ المعجل وبين الجزء المستقطع لا تدخل في باب المعاوضات المالية وإنما هي من باب التبرعات والصلات الملزمة بها بالنظام الصادر عن ولي الأمر. ومما يؤكد ذلك أنها لا تجري عليها أحكام التركات على أن يكون استثمار أموال التأمينات استثماراً مشروعاً، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم".

يرى الخليفة أن اللجنة الموقرة لم توفق في استنادها إلى الأسس المنهجية الفقهية السابقة بشأن مسألة استبدال المعاش التقاعدي، والقول بأنه يجب منع جريان الربا بين ولي الأمر والرعية أو بين الدولة وأفراد الشعب يُعدُّ رأياً غير مسند ولا أساس له، حيث لا يوجد له دليل ولا تبرير، ولا يتمتع بدعم من مذهب فقهي أو رأي معتبر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون له تأثير في تبني الأحكام، ويمكن مشاهدة هذا الأسلوب في الفتوى الثالثة، حيث عارضت جماعة من الفقهاء، الذين يعدون أعضاء في اللجنة الموقرة، فكرة الموافقة على هذا الزعم، واعتبروه انتهاكاً صريحاً لقاعدة تحريم الربا في الشريعة الإسلامية، وذلك حتى صدرت الفتوى في عام ١٩٩٣م دون اتفاق جميع الأعضاء، بشكل مماثل لما حدث في الفتوى الصادرة في عام ١٩٨٣م.

وناقش الخليفة في دراسته عن الاستبدال الأسس التي قامت عليها الفتاوى^(١) والاعتراضات الفقهية الواردة على مقتضى الفتاوى المذكورة^(٢).

- يتطلب تقديم خدمة الاستبدال الإسلامي من قبل مؤسسات التأمين الاجتماعي، تصميم وتنظيم نظام إداري يتوافق مع المبادئ الشرعية وقوانين الشريعة الإسلامية. قد يحتاج هذا إلى توظيف خبراء شرعيين وتدريب الموظفين على فهم وتطبيق الأحكام الشرعية ذات الصلة. كما يتطلب وضع آليات للرقابة لضمان كفاءة التطبيق.

ويعد هذا التحدي من أهم التحديات التي واجهت تقديم خدمة الاستبدال الشرعي من خلال مؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التقاعد، حيث تبين أن مراحل تطوير الخدمة ستكون معقدة ومكلفة، مما يتطلب تطوير نظام شامل. وقد برّر ذلك البعض بأن خدمة الاستبدال تُعدّ خدمة اختيارية وميزة إضافية لا تدخل ضمن الأغراض الأساسية لنظام صندوق التقاعد بشكل خاص، أو التأمينات الاجتماعية بشكل عام.

(١) ينظر: الخليفة، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي)، ص ١٣٥ - ١٣٩.

(٢) الاعتراضات الثلاثة هي: المعارضة بحكم تقديم خدمة الاستبدال من قبل مؤسسات ولجان الزكاة والصدقات، والمعارضة بحكم تقديم خدمة الاستبدال من قبل صناديق ومؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي، والمعارضة بحكم الاستثمار الربوي الصريح إذا قامت به مؤسسات تكافلية، والقول بإباحة استبدال المعاش التقاعدي.

- فضلاً عن ذلك، يتطلب من مؤسسات التأمين الاجتماعي تصميم منتجات تأمين تتوافق مع الأحكام الشرعية، وتلبي احتياجات المشتركين. فيما تعتقد الباحثة أن ذلك قد يكون سبباً في لجوء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين للتعاون مع البنوك الإسلامية لتطبيق هذه الخدمة باعتبار البنوك الإسلامية أكثر خبرة في هذا المجال.
- يُعد تحقيق التوازن بين الأجيال وتوفير الحماية المالية المستدامة أيضاً عقبة في الاستبدال الشرعي وغيره من الخدمات الممارسة في التأمين الاجتماعي. حيث يجب على النظام أن يكون قادراً على تلبية احتياجات المشتركين الحاليين وفي الوقت نفسه تأمين الموارد والاستثمارات لتلبية احتياجات المشتركين المستقبليين. أشيد بذلك ما تم نشره في مقال حول نظام جديد للقروض والاستبدال بصندوق التقاعد العسكري في مملكة البحرين حيث تم الذكر فيه: " وإنما يقرر نظامه حقاً تأمينياً له طبيعة خاصة، فالاستبدال في حقيقته يقوم على أساس أن طالبه يستبدل بنقود الاشتراكات التي تمت تتميتها عن طريق استثمارها، وبمراعاة مقابل التكافل نقوداً أخرى يتعين ردها بذات الطريقة، إذ إن ما حصل عليه المستبدل ليس ما سُدد من أطراف العلاقة التأمينية، وإنما ما تم استثماره بالإضافة إليها وبمراعاة عنصر التكافل، وهو ما سمح بتكوين احتياطي يمكن صرف المعاش والاستبدال منه"، " ينبغي النظر إلى القيمة الاستبدالية على أنها جزء من مستحقات المستفيدين من أموال الصندوق التي لابد من استثمارها وتتميتها^(١)". فمن الجدير مراعاة أن يتم تصميم النظام بشكل يضمن استقراره المالي على المدى الطويل ويواجه التحديات المالية المحتملة.
- على الرغم من سعي ورغبة شريحة واسعة من المجتمع بتطبيق نظام استبدال شرعي، إلا أن الكثيرين يعانون من قلة الوعي بالمفاهيم والمبادئ الشرعية المتعلقة بالتأمين الاجتماعي؛ حيث وجدت الباحثة من خلال المقابلات التي أجرتها مع البنوك الإسلامية في مملكة البحرين أن الإقبال على خدمة الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية يُعدّ قليلاً نسبياً. ومن الممكن أن يكون ذلك بسبب مواجهة الفرد عدة عقبات عند طلب الاستبدال الإسلامي تحول به بصرف النظر عن هذا البديل، منها: طول مدة الإجراءات مقارنة بطلب الاستبدال التقليدي مباشرة من الهيئة. وثانيها: تشدد لوائح البنك وشروط التمويل. وثالثها: التصور الخاطئ بأن خدمة الاستبدال في البنوك تكون مثل القرض الحسن. فينتج عن ذلك، عزوف الفرد عن الاستبدال الإسلامي. لذا، فإن توعية الجمهور وتنقيفه بأهمية الاستبدال الشرعي وفوائده وكيفية تطبيقه بطريقة صحيحة وملائمة يمكن أن يكون أمراً ذا أهمية بالغة.

(١) حبيب، زهراء. (٢٠١٨م). نظام جديد للقروض والاستبدال بصندوق التقاعد العسكري. تم الاسترجاع من الرابط

<https://alwatannews.net/article/775704>

المطلب الثالث: البحث عن بدائل لنظام الاستبدال.

بعد أن توصلت الباحثة إلى أن تطبيق نظام الاستبدال الحالي في مؤسسات التأمينات الاجتماعية غير جائز شرعاً، يهدف هذا المطلب إلى البحث عن بدائل وحلول شرعية لنظام الاستبدال التقليدي في مؤسسات التأمينات الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

١- تمويل يتضمن تقديم قرض بمبلغ معين دون فوائد أو زيادات (القرض الحسن)، وهذا ما أوصى به آل محمود في أطروحته عن التأمين الاجتماعي وأكد عليه د. الخلفي " يمكن لجهة التأمين الاجتماعي معاونة المستبدل بإعطائه قرضاً حسناً، فإن توفي قبل سداد سقطة القرض، خاصة وأن تلك الأموال هي موقوفة على المشتركين فيه، ومخصصة إما للتكافل الاجتماعي، أو الكفالة الاجتماعية، كما يمكن أن تسترد ما تبقى من القرض على أقساط ميسورة من معاش المستحقين عنه أو من تركته".^(١) حيث كما ذكرنا سابقاً، أن الهدف الحقيقي لنشأة التأمين الاجتماعي هو توفير شبكة أمان مالية للأفراد في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، ولذا يجب ألا يُغفل عن الهدف الأساسي لهذا النظام.

٢- تعقياً على البديل الأول، قد تم تقديم مقترح بإلغاء نظام الاستبدال لجهة التأمينات الاجتماعية واعتماد النظام التكافلي والقرض الحسن بدلاً عنه. ومع ذلك، لم يتم اعتماد هذا المقترح ولم يتم تطبيقه. يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن تقديم القروض الحسنة قد يؤثر سلباً على استقرار وأرباح واستثمارات التأمينات الاجتماعية، وقد يؤدي إلى عجز اكتواري مالي.

من وجهة نظر الباحثة، يمكن البدء في مرحلة أولى بتقديم القروض الحسنة لفئة معينة تشمل المكفولين اجتماعياً كالفقراء والمساكين والأرامل والغارمين وغيرهم من المحتاجين. باعتبار أنهم الأكثر احتياجاً للاستفادة من هذه الخدمة. ويمكن إعادة هيكلة آلية الاستبدال بوضع قوانين أكثر صرامة، حيث يتطلب من المستفيدين تقديم أدلة تثبت حاجتهم لهذه الخدمة إلى الهيئة المعنية.

٣- على الرغم من أن خدمة الاستبدال اختيارية إلا أنها أصبحت خدمة جوهرية بسبب حاجة وإقبال المتقاعدين والموظفين عليها، وفقاً للإحصائيات السنوية للتأمينات في دولة الكويت لعام ٢٠١٥ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥، كان هناك ٦١.٨٩٥ حالة استبدال للمتقاعدين، أي بعد انتهاء الخدمة لفترات ٥ و ١٠ و ١٥ سنة. بلغ إجمالي مبالغ الاستبدال المنصرفة لها ٥٢٧.٤ مليون ديناراً بمعدل ٨٥٢١ ديناراً للحالة الواحدة. مقسمة وفق سنوات الاستبدال إلى ٧٨ % ١٥ سنة و ١٥ % لعشر سنوات و ٧ % لخمس سنوات. يشكل الذكور منها نسبة ٧٢ % بمتوسط ٩٤٠٣ ديناراً منصرفة مقابل الاستبدال للحالة مقابل ٢٨ % للإناث وبمتوسط ٦٢٢٦ ديناراً للحالة.

(١) آل محمود، الدكتور عبداللطيف محمود (١٩٩٤م). التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، ص ٤٠٤.

ولو أردنا حساب جميع المستبدلين، أي بعد اضافة من استبدل وهو على رأس عمله وعددهم ٧٩٦٦ حالة بمعدل ٨٢٥٩ دينار بمجموع ٦٥.٨ مليون دينار لمدة ٥ سنوات فقط. وإضافة من تبقى من المتقاعدين الذين استبدلوا من معاشاتهم لمدى الحياة وعددهم ١٥٣٦٥ حالة بمعدل ١٢١٣١ دينار للحالة وبمجموع ١٨٦ مليون دينار، علماً بأن الاستبدال مدى الحياة توقف سنة ٢٠٠٥. لكان إجمالي حالات الاستبدال المستمرة في محفظة «التأمينات» هو ٨٨٥١٦ حالة بمعدل ٩٠٣٦ دينار للحالة الواحدة. وكان إجمالي المبالغ المستبدلة المنصرفة يعادل ٧٩٩.٨ مليون دينارًا تتقاضى التأمينات عن الكثير منها فوائد فاحشة.^(١)

يمكن استنتاج أن هناك اهتماماً كبيراً بخدمة الاستبدال وأن الكثير يعتمد على هذه الخدمة كأداة تمويلية، على الرغم من الفوائد الباهظة التي تحصل عليها التأمينات الاجتماعية. وبناءً على ذلك، يُوصى بأن تقوم الهيئات المختصة في دولة الكويت بتطبيق نظام الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالتعاون مع البنوك الإسلامية، كبديل للنظام الحالي والذي تم تطبيقه في مملكة البحرين كما تم تفصيله في مبحث الدراسة التطبيقية.

٤- من جهة أخرى، ترى الباحثة أنه من الضروري وبشكل كبير خلق وإدارة نظام الاستبدال الإسلامي في الهيئات وصناديق التقاعد، وذلك من خلال الاستفادة من خبرة البنوك ومؤسسات التأمين التكافلي. يأتي ذلك نظراً لتزايد الوعي الشرعي والثقافة الدينية بشأن الكسب الحلال، حيث سيتم فتح آفاق جديدة وانتشار المعاملات المالية الشرعية في قطاعات أخرى غير المتعارف عليها. علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي توفير الخيار الإسلامي في المؤسسات إلى توفير الوقت والجهد لطالب الاستبدال والمؤسسة ذاتها. فقد تم ذكر أن أحد الأسباب التي تجعل طالب الاستبدال يتردد في طلب الاستبدال الإسلامي المقدم من البنوك هو طول فترة إجراءاته مقارنة بطلب الاستبدال التقليدي المقدم مباشرة من المؤسسة.

ومن أجل تحقيق ذلك، يتطلب الأمر توفير نظام إداري وهيئة شرعية تعمل على تنظيم وإدارة هذا النظام الجديد داخل مؤسسات التأمين الاجتماعي، يمكن البدء بتشكيل فريق صغير في جهة التأمينات يعمل على الخدمات الشرعية كالنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، حيث إن العمل على خلق هذا النظام سيمكن الأفراد من الاستفادة من الخدمات المالية الشرعية في قطاعات أخرى بشكل أوسع، ولن تقتصر هذه الخدمات على المصارف الإسلامية فحسب. ستتاح فرص جديدة

^(١) رمضان، محمد. (٢٠٢٤). استبدال المعاش. موقع محاماة نت. تم الاسترجاع من الرابط: [استبدال المعاش التقاعدي](http://mohamah.net)

في القانون الكويتي (mohamah.net)

لتطبيق المبادئ الشرعية في المعاملات المالية، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز المرونة المالية بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٥- بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً، يتسنى للهيئة أن توفر خدمة الاستبدال باستخدام منتجات التمويل الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمتبعة في المصارف الإسلامية، مثل منتج المrabحة والتورق والمشاركة والإجارة. وكما تم تبيانها في المبحث الأول بخصوص الأسباب الدافعة لطلب الاستبدال، فعلى سبيل المثال، إذا كان السبب وراء الحاجة إلى الاستبدال هو شراء سلعة أو سيارة، فيمكن تمويل هذه الاحتياجات من خلال منتج المrabحة، حيث يتم الاتفاق على شراء السلعة أو السيارة بعد تحديد ربح معين يتم دفعه بالتقسيط.

وإذا كان السبب وراء الاستبدال هو غرض استثماري، فيمكن استخدام منتج المشاركة، حيث يشترك المستثمر والهيئة في الربح والخسارة المترتبة عن الاستثمار.

أما إذا كان الغرض من الاستبدال هو شراء منزل، فيمكن تمويله عن طريق منتج الإجارة، حيث يتم تأجير المنزل للمستفيد بمبلغ معين ولفترة زمنية محددة، ويتملك المستفيد المنزل بعد انتهاء فترة الإجارة.

وفي حالة الاحتياج للتمويل لأغراض مثل العلاج أو الزواج، يمكن اللجوء إلى منتج التورق السابق بيان آليته في تطبيق البنوك الإسلامية للاستبدال. وباستخدام هذه المنتجات المالية الإسلامية، يتيح النظام للمجتمع تحقيق النمو الاقتصادي وضمان تحقيق الأرباح بطرق متوافقة مع الشريعة.

وهنا توصي الباحثة البنوك الإسلامية في البحرين التي تطبق نظام الاستبدال الإسلامي بأن يكونوا أكثر تنوعاً في منتجاتهم، وعدم قصر الاستبدال على منتج التورق فقط.

الفصل الثاني: خدمة القروض وشراء سنوات الخدمة في التأمين الاجتماعي - دراسة تحليلية

يُعدّ الفصل الثاني من هذا البحث مكملاً للفصل السابق، حيث يركز على دراسة تحليلية لخدمتين أساسيتين من خدمات التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين، وهما: خدمة القروض وشراء سنوات الخدمة. يتناول الفصل تحليل هاتين الخدمتين من منظورٍ فني وتطبيقي وشرعي، على النحو التالي:

- المبحث الأول: خدمة القروض في مملكة البحرين. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة القروض.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة القروض.

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة القروض.

- المبحث الثاني: خدمة شراء سنوات الخدمة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة شراء سنوات الخدمة.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لشراء سنوات الخدمة الافتراضية.

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لشراء سنوات الخدمة الافتراضية.

المبحث الأول: خدمة القروض في مملكة البحرين

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة القروض.

الفرع الأول: تعريف القروض:

أولاً: القرض لغة: القَطْع، يقال: أقرضتُ فلاناً، أي: أعطيته قرضاً ليقضيه، وُسْمي قرضاً، لأن المقرض يقتطع جزءاً من ماله للمقترض.^(١)

ثانياً: القرض في الاصطلاح: دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويردُّ بدله^(٢).

ثالثاً: تعريف قروض التقاعد في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بمملكة البحرين: "هو عقد طرفاه الموظف والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، يحصل بموجبه طالب القرض على مبلغ نقدي من دفعة واحدة يحدد تبعاً لمدة الخدمة وراتبه الأساسي وبعد أقصى ١٢ راتب أو ١٠٠٠٠ دينار أيهما أقل".^(٣)

الفرع الثاني: دوافع خدمة القروض.

تم تحديد دوافع خدمة القروض بواسطة القانون، وتقتصر على حالات محددة، وهي ما يُشار إليها بـ (مبررات طلب القرض).

وهي كالآتي^(٤):

(١) لسان العرب، لابن منظور، (قرض ٢١٦/٧)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، (قرض) ص ٦٥٢.

(٢) كشاف القناع، للبهوتي، (٣١٢/٣).

(٣) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

(٤) ينظر: مادة رقم (٣) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام اقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](https://www.sio.gov.bh/75.pdf) ، ص 289.

١. مَرَضٌ طالب القرض أو أحد ممن يعولهم من أفراد أسرته مثل زوجته، أو أولاده، أو والديه، أو إخوته وأخواته، مرضاً يتطلب علاجاً في الخارج.
٢. زواج طالب القرض للمرة الأولى أو زواج أحد أبنائه أو من يعولهم من أخواته، ولا يجوز طلب القرض لأكثر من مرة عن عقد زواج واحد.
٣. حالات البناء أو الترميم أو الإضافة أو التأثيث لسكن طالب القرض.
٤. الكوارث العامة أو الخاصة التي تحقق بطلب القرض أو أحد من أفراد أسرته.
٥. حالات الضرورة التي يتم الموافقة عليها من قِبَل وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس الحرس الوطني ورئيس جهاز المخابرات الوطني في القطاع العسكري، أو من قِبَل وزير المالية والاقتصاد الوطني في القطاع الحكومي.

الفرع الثالث: الجهات المقدمة لقروض التأمين الاجتماعي في مملكة البحرين.

يُقَدَّم نظام القروض في مملكة البحرين عبر جهتين رئيسيتين، هما:

١. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي: تُقدم هذه الجهة الخدمة للموظفين الذين يخضعون للقانون المدني، وتكون نسبة المقترضين من النظام (١٥%) من إجمالي عدد الموظفين لكل وزارة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو أي جهة حكومية.^(١)
٢. صندوق التقاعد العسكري: يُخصص هذا الصندوق لتقديم القروض للموظفين والضباط والأفراد في القطاع العسكري.

ويُنشَأ بكلٍّ من صندوقي التقاعد بالهيئة العامة حسابٌ خاص لإقراض كل من موظفي الحكومة الخاضعين لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، وضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الخاضعين لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.^(٢)

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

(٢) مادة رقم (١) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](https://www.sio.gov.bh/75.pdf) ، ص ٢٨٨.

ويتألف كل حساب من ثلاث موارد كما يلي:

١. الحساب الذي يخصص لنظام الإقراض الصادر بهذا القرار.
٢. حصة ريع استثمار القروض المنصوص عليه بالمادة السادسة من قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣.
٣. أقساط القروض التي تسدد شهرياً للهيئة.

الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة القروض.

سيتم تسليط الضوء في هذا الفرع على القوانين واللوائح والسياسات التي تحكم وتنظم عملية القروض في مملكة البحرين، وذلك من خلال جهتين رئيسيتين (الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري)، بالإضافة إلى الآليات التي تُستخدم لتنفيذ هذا النظام.

• الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي:

أولاً: من يجوز له الاقتراض:

وفقاً للقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن إقراض موظفي الحكومة، يحق للموظف الذي يخضع للقانون المدني ولديه مدة خدمة فعلية محسوبة في التقاعد لا تقل عن خمس سنوات أن يقدم طلباً للحصول على قرض. (١)

ثانياً: شروط تقديم طلب القرض: (٢)

1. يجب ألا يكون طالب القرض مديناً بأقساط قرض سابقة أو بأقساط استبدال المعاش أو بأقساط بنكية تكفلها جهة العمل.
2. يجب ألا تقل مدة الخدمة المتبقية لبلوغ طالب القرض سن الإحالة إلى التقاعد من المدة المطلوبة لسداد مبلغ القرض.
3. يجب على طالب القرض أن يوقع على تعهد بموافقه على استقطاع أقساط القرض شهرياً من راتبه مع استقطاع مبلغ ريع الاستثمار مقدماً من مبلغ القرض.

ثالثاً: إجراءات تقديم طلب القرض: (٣)

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢.

(٣) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط: ص ٣

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

1. يحرر نموذج طلب القرض بالمبلغ المطلوب وفترة السداد.
2. على الجهة التابع لها طالب القرض أن تقوم بتحويل الطلب إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بعد اعتماده.
3. في حال الموافقة على طلب القرض، تتولى الهيئة حساب مبلغ القرض.
4. يتم إيداع مبلغ القرض في حساب الموظف في البنك المحدد من قبله.

• صندوق التقاعد العسكري:

أولاً: من يجوز له الاقتراض:

وفقاً للقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن إقراض الموظفين والضباط والأفراد، يحق للضابط أو الفرد الذي لديه مدة خدمة فعلية محسوبة في التقاعد لا تقل عن خمس سنوات أن يقدم طلباً للحصول على قرض.

ثانياً: شروط تقديم طلب القرض: (١)

1. يجب ألا يكون طالب القرض مدينًا بأقساط قرض سابقة أو بأقساط استبدال المعاش أو بأقساط بنكية تكفلها الجهة التابع لها.
2. يجب أن لا تقل مدة الخدمة المتبقية لبلوغ طالب القرض سن التقاعد (٦٠ سنة) عن المدة المطلوبة لسداد مبلغ القرض وهي ٤٨ قسطاً شهرياً.
3. يجب على طالب القرض أن يوقع على تعهد بموافقته على استقطاع أقساط القرض شهرياً من راتبه مع استقطاع ريع الاستثمار.

ثالثاً: إجراءات تقديم طلب القرض: (٢)

١. يحرر نموذج طلب القرض بالمبلغ المطلوب وفترة السداد.

(١) صندوق التقاعد العسكري، قرض التقاعد، تم الاسترجاع من الرابط <https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-loan.html>

(٢) مادة رقم (٢) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf\(sio.gov.bh\)](http://75.pdf(sio.gov.bh)) ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

٢. يتم تحويل الطلب إلى الجهة المعنية بعد اعتماده.
٣. في حال الموافقة على طلب القرض، يقوم الصندوق بحساب مبلغ القرض.
٤. يتم إيداع مبلغ القرض في حساب الموظف في البنك المحدد من قبله.
- ويمكننا بيان أبرز الضوابط المشتركة الذي تجتمع فيها كل من الجهتين بصفة عامة فيما يلي: (١)
١. يتعين من طالب القرض إرفاق أي من المستندات التالية تبعاً للحالة لمبررات طلب القرض:
- وثيقة الزواج.
 - الشهادات والتقارير الطبية الدالة على الحالة المرضية.
 - صور من سند ملكية الأرض أو العقار أو عقد إيجار الوحدة السكنية.
 - صور من محضر الشرطة المحرر عن الكارثة أو أي مستند رسمي آخر يفيد وقوعها.
٢. يُقدر مبلغ القرض على أساس الراتب الأساسي الشهري لطالب القرض في تاريخ تقديم النموذج المشار إليه بالمدة السابقة عن سنة كاملة، بما لا يجاوز مكافآت التقاعد بافتراض انتهاء خدمته بالاستقالة، أو عشرة آلاف دينار، أيهما أقل. (٢)
٣. يربط ريع الاستثمار (٣٪) سنوياً على مبلغ القرض الذي يحصل عليه طالب القرض طبقاً للمدة السابقة. (٣)
٤. يوقف سداد أقساط القرض خلال الفترة التي لا يستحق عنها المقرض راتباً ويستأنف السداد فور استحقاق الراتب، على أن تزداد مدة التقسيط بقدر المدة التي توقف خلالها السداد كما تسقط أقساط القرض بوفاة المقرض. (٤)

(١) مادة رقم (٤) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام اقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf\(sio.gov.bh\)](http://75.pdf(sio.gov.bh)) ، ص ٢٩٠.

(٢) مادة رقم (٥) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام اقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf\(sio.gov.bh\)](http://75.pdf(sio.gov.bh)) ، ص ٢٩٠.

(٣) مادة رقم (٦) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام اقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf\(sio.gov.bh\)](http://75.pdf(sio.gov.bh)) ، ص ٢٩٠.

(٤) مادة رقم (١١) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام اقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf\(sio.gov.bh\)](http://75.pdf(sio.gov.bh)) ، ص ٢٩١.

الفرع الخامس: الفرق بين نظام الاستبدال التقليدي ونظام القروض

تُستخدم أنظمة الاستبدال والقروض كخدمتين اختياريّتين في مؤسسات التأمينات الاجتماعية. ومع أن كلا النظامين يوفر تمويلات، إلا أنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً في كيفية عملهما. وفيما يلي نسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية التي تميز نظام الاستبدال عن نظام القروض.

جدول (٦)

مقارنة بين نظام الاستبدال التقليدي وقروض التأمينات

وجه المقارنة	نظام الاستبدال التقليدي	نظام القروض
الجهة المسؤولة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي/ صندوق التقاعد العسكري	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي/ صندوق التقاعد العسكري
المستفيدون	• الموظفون من القطاع الحكومي والعسكري والموظفون من القطاع الأهلي والمتقاعدون من القطاع الحكومي والعسكري. ^(١)	• الموظفون من القطاع الحكومي والعسكري. ^(٢)
القانون المطبق	القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وتعديلاته، وقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمين العام الخاضعين لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمين العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته لموظفي القطاع الخاص.	القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، وضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمين العام الخاضعين لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمين العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦.

(١) • بالنسبة للقطاع الحكومي يجوز للموظف الذي أكمل ٢٥ عاماً من الخدمة المحسوبة للتقاعد، أو الذي يكون قد أكمل ١٥ عاماً من الخدمة المحسوبة للتقاعد ويكون عمره ٥٠ عاماً أو أكثر في تاريخ تقديم الطلب، أو صاحب المعاش الذي يستحق معاشاً تقاعدياً وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣ لعام ١٩٧٥.

• وبالنسبة للنظام العسكري يجوز للضابط أو الفرد الذي بلغت مدة خدمته الفعلية المحسوبة في التقاعد ٢٠ سنة. وصاحب المعاش الذي لم يبلغ عمره ٦٦ سنة.

(٢) وفقاً للقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن إقراض موظفي الحكومة، يحق للموظف الذي يخضع للقانون أدناه ولديه مدة خدمة فعلية محسوبة في التقاعد لا تقل عن خمس سنوات أن يقدم طلباً للحصول على قرض.

شروط وإجراءات قبول الطلب	الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون أعلاه، التي ذكرت بالتفصيل في المطلب الأول من الدراسة الفنية لنظام الاستبدال. (١)	الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون أعلاه، التي ذكرت بالتفصيل في المطلب الأول لنظام القروض الفرع الرابع. (٢)
طريقة التمويل	يتم احتساب مبلغ استبدال المعاش من جدول محدد بالقانون، ويعتمد على عمر المستبدل ومدة الاستبدال. كلما زاد عمر المستبدل أو عدد سنوات الاستبدال، زاد المبلغ المطلوب دفعه.	يُمنح قرض بحد أقصى ١٢ راتب أساسي أو ١٠ آلاف دينار، مع مراعاة مكافأة التقاعد، وخصم ٣٪ كريع استثمار، ويتم سداده على أقساط شهرية لا تزيد عن ٤٨ قسطاً.
ربع الاستثمار	يكون ثابتاً بحسب المعامل في الجدول المنشور في القانون	نسبة (٣٪) عن عدد سنوات السداد
سنوات التقسيط	٥، ١٠، ١٥ سنة	لا تزيد عن ٤ سنوات

يمكننا تلخيص العناصر الفنية التي تجسد لنا ماهية نظام القروض وحقيقته على النحو التالي:

١. القرض عقد من عقود التمويل النقدي، لأن حقيقته منح (الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي/ صندوق التقاعد العسكري) مبلغاً نقدياً للمقترض من دفعة واحدة يحدد تبعاً لمدة الخدمة وراتبه الأساسي وبعده أقصى ١٢ راتب أو ١٠٠٠٠٠ دينار^(٣)، أيهما أقل. وذلك نظير مديونية لأجل محدد في ذمة المقترض.
٢. القرض هو عقد بين طرفين المقرض (الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي/ صندوق التقاعد العسكري)، والمقترض (الموظف من القطاع الحكومي والعسكري).
٣. خدمة القروض خدمة اختيارية تقدمها أنظمة التأمينات الاجتماعية، وهذا يعني أن المقترض لديه حرية الاختيار في الاستفادة من هذه الخدمة والتقدم بطلب الحصول عليها.
٤. تقوم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بمنح المستفيد مبلغاً نقدياً معلوماً، على أن يرد المستفيد أصل هذا المبلغ مع فوائده على أقساط لأجل محدد متفق عليه.

(١) ينظر ص: ٤٧-٥٠ من البحث.

(٢) ينظر ص: ٨٩-٩١ من البحث.

(٣) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

٥. يعد القرض حسب القانون من الموارد الاستثمارية لحسابات هذا النظام، وهذا يشير إلى أن الأموال التي يتم منحها كقروض واحتساب الفائدة عليها تعد جزءاً من الموارد التي يستثمرها النظام.

٦. الأصل هو أن يتم سداد مبلغ القرض إلى الجهة الممولة، وتسقط أقساط القرض بوفاء المقرض.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة القروض

بعد إجراء الدراسة الفنية لنظام القروض وفهم إطاره النظري، ستقوم الباحثة في هذا المطلب بتقديم جانب تطبيقي شامل للنظام. سيشرح كيفية تنفيذه وطريقة حسابه بشكل عملي، وسيوضح التطبيقات العملية لهذا النظام في الواقع.

سيتم تقديم نموذج لتطبيق خدمة القروض في مملكة البحرين عن طريق الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى صندوق التقاعد العسكري.

أولاً: أحكام خاصة في تطبيق نظام الإقراض:^(١)

١. يصرف القرض حسب الأولوية في تقديم الطلب.
٢. الراتب الأساسي لحساب القرض يتضمن (الراتب الشهري الأخير + العلاوة الاجتماعية + علاوة المنصب (إن وجدت)).
٣. ألا يزيد مبلغ القرض عن الراتب الأساسي لسنة كاملة، بما لا يجاوز مكافأة التقاعد بافتراض انتهاء خدمته بالاستقالة، أو عن عشرة آلاف دينار أيهما أقل.
٤. تسقط باقي أقساط القرض بوفاء المقرض.
٥. يوقف تحصيل أقساط القرض خلال الفترة التي لا يستحق عنها المقرض راتباً، ويستأنف السداد فور استحقاقه الراتب مع زيادة مدة التقسيط بقدر المدة التي توقف المقرض خلالها عن السداد.

٦. لا يجوز طلب الحصول على قرض إلا في حالة سداد كامل أقساط القرض السابق.

(١) صندوق التقاعد العسكري، قرض التقاعد، تم الاسترجاع من الرابط <https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-loan.html>

٧. أن يتم سداد مبلغ القرض على أقساط شهرية^(١) متساوية لا تزيد عن ٤٨ قسطاً.^(٢)

ثانياً: أمثلة تطبيقية على خدمة القروض:

• تطبيق خدمة القروض في صندوق التقاعد العسكري^(٣)

المثال: عسكري راتبه الشهري الأخير (٦٠٠ دينار) ومقدار العلاوة الاجتماعية (٤٠ ديناراً) ومدة خدمته الفعلية المحسوبة في التقاعد ١٠ سنوات، تقدم بطلب قرض، باختيار مدة سداد قدرها ٤ سنوات. يكون حساب القرض كالآتي:

مبلغ القرض = (الراتب الشهري الأخير + العلاوة الاجتماعية) $\times$ ١٢ شهراً = (٦٠٠ + ٤٠) $\times$ ١٢ شهراً = ٧٦٨٠ ديناراً.

ربح الاستثمار الذي يتعين خصمه من مبلغ القرض = مبلغ القرض $\times$ نسبة الفائدة $\times$ مدة السداد (عدد السنوات) = ٧٦٨٠ $\times$ ٣٪ $\times$ ٤ = ٩٢١.٦٠٠ ديناراً

صافي مبلغ القرض الذي يصرف لطالب القرض = مبلغ القرض - ربح الاستثمار = ٧٦٨٠ - ٩٢١.٦٠٠ = ٦٧٥٨.٤٠٠ ديناراً

القسط الشهري = مبلغ القرض $\div$ مدة السداد بالأشهر = ٦٧٥٨.٤٠٠ $\div$ ٤٨ = ١٦٠ ديناراً

• تطبيق خدمة القروض في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي:^(٤)

(١) يتم سداد مبلغ القرض على أقساط شهرية متساوية لا تزيد عن ٤٨ قسطاً من راتبه الشهري، وذلك اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ تحويل مبلغ القرض إلى البنك. ويجوز للمقترض أن يطلب في أي وقت إيقاف خصم أقساط القرض مقابل سداد رصيد القرض مخصوماً منه ربح التيسيط، وفي هذه الحالة يقف تحصيل أقساط القرض اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ السداد، وينتهي عقد القرض

(٢) استناداً للمادة السادسة من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، يربط ربح استثمار بواقع (٣٪) سنوياً على مبلغ القرض الذي يحصل عليه طالب القرض.

(٣) صندوق التقاعد العسكري، قرض التقاعد، تم الاسترجاع من الرابط <https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-loan.html>

(٤) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط https://www.sio.gov.bh/pdf/Loanings%20guide_public.pdf

المثال: موظف راتبه الشهري الأخير (٥٥٠ دينار) ومقدار العلاوة الاجتماعية (٥٠ ديناراً) ومدة خدمته الفعلية المحسوبة في التقاعد ١٠ سنوات، تقدم بطلب قرض، باختيار مدة سداد قدرها ٤ سنوات. يكون حساب القرض كالاتي:

$$\text{مبلغ القرض} = (\text{الراتب الشهري الأخير} + \text{العلاوة الاجتماعية}) \times ١٢ \text{ شهراً} = (٥٥٠ + ٥٠) \times ١٢ \text{ شهراً} = ٧٢٠٠ \text{ ديناراً}.$$

ريع الاستثمار الذي يتعين خصمه من مبلغ القرض = مبلغ القرض $\times$ نسبة الفائدة $\times$ مدة السداد (عدد السنوات) = $٧٢٠٠ \times ٣\% \times ٤ = ٨٦٤$ ديناراً

صافي مبلغ القرض الذي يصرف لطالب القرض = مبلغ القرض - ريع الاستثمار = $٧٢٠٠ - ٨٦٤ = ٦٣٣٦$ ديناراً

$$\text{القسط الشهري} = \text{مبلغ القرض} \div \text{مدة السداد بالأشهر} = ٧٢٠٠ \div ٤٨ = ١٥٠ \text{ ديناراً}.$$

استنتاج: من خلال المثالين التطبيقيين، نستنتج أن الجهة الممولة ستسترد أكثر مما أعطت نظير الأجل، بحيث يتم منح المستفيد مبلغاً نقدياً معلوماً، على أن يرد المستفيد أصل هذا المبلغ مع فوائده على أقساط لأجل محدد متفق عليه.

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة القروض

الفرع الأول: الدراسة الشرعية.

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لنظام القروض في مملكة البحرين، واستناداً إلى نموذج تطبيقي للممارسة العملية لهذه الخدمة في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري، يهدف هذا الفرع إلى دراسة الجوانب الشرعية لهذا النظام. باتباع الباحثة نهجاً مشابهاً لما سبق في دراسة خدمة الاستبدال شرعياً. وذلك بتحليل نظام القروض استناداً إلى منهجية البحث الفقهي في المعاملات المالية المعاصرة، وتقييم مدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية بتطبيق منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي، ومنهجية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية؛ للوصول إلى ترجيح الحكم الشرعي للخدمة.

- تطبيق منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي.

تم تفصيل معنى منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي في الفصل السابق. وباختصار، تُعدُّ هذه المنهجية أداة للتحقق من مدى توافق المسائل المالية المعاصرة مع العقود الفقهية المعتمدة، وتعمل على ضمان استيفاء الشروط الشرعية لها وتحديد أي انتهاكات شرعية قد تحدث.

عند التطبيق العملي لهذه المنهجية في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري، نجد أنها تشمل عملية معاوضة نقدية آجلة تستند إلى اختلاف القيمة الزمنية بين العوضين (النقد) وفقاً لمبدأ التفصيل الزمني. وبموجبها، يتم تحديد سعر حالي للنقد وسعر أعلى للأجل. وعند تطبيق المنهجية الفقهية لخدمة القروض، نجد أنها تشمل عقدًا رئيسيًا هو عقد القرض.

• تكيف نظام الإقراض طبقاً لعقد القرض:

عقد القرض عبارة عن دفع مالٍ إرفاقاً لمن ينتفع به ويُرَدُّ بدله^(١). الهدف الأصلي منه هو مساعدة المقترض وتخفيف كربه من خلال منحه منافع المال المقرض بدون مقابل لفترة زمنية محددة. ولا يجوز استغلال القرض كوسيلة للربح أو زيادة رأس مال المقرض.

من جهة أخرى بناءً على ما تمّ تفصيله سابقاً حول شروط وضوابط عقد القرض في الدراسة الشرعية لنظام الاستبدال، ووفقاً للقاعدة المعروفة (أَنَّ كُلَّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ حَرَامٌ)، "فإذا طلب المقرض من وراء إقراضه نفعاً خاصاً له من المستقرض فقد خرج بذلك عن موضوع القرض لأنه عقد إرفاق وقربة، ولذلك يحرم إذا كان يجلب نفعاً للمقرض وخاصة إذا شرط ذلك في عقد القرض، كأن يشترط المقرض زيادة عما أقرض أو أجود منه؛ لأن ذلك من باب الربا".^(٢)

في مملكة البحرين، يتم تقديم خدمة القروض من قِبَل نظام التأمين الاجتماعي، بهدف مساعدة المؤمن عليهم على تلبية احتياجاتهم. ومع ذلك، في التطبيق العملي، يتم دفع مبلغ مالي من قِبَل جهة التأمين للشخص المستفيد، ثم يتم استرداد هذا المبلغ مع زيادة مشروطة عليه. يمكن وصف هذه العملية على أنها (إقراض مال مع تحصيل فائدة مشروطة مؤجلة على المبلغ المقرض).

ووفقاً للفقه الإسلامي، فإن هذا الوصف يتطابق تماماً مع طبيعة القرض وشروطه. وبالتالي، يثبت بهذا الأمر أن قرض التأمينات في الحقيقة هو عقد قرض، حيث يتم تحقيق زيادة مشروطة

(١) كشف القناع، للبهوتي، (٣/٣١٢).

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الموسوعة الفقهية الكويتية: مطابع دار الصفوة - مصر. ج ٢٥ ص ٢٤.

مؤجلة على رأس المال المُقترض. وبناءً على ذلك، تعد هذه الخدمة شكلاً من أشكال ربا القروض المحرم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

باختصار، تعتبر خدمة القروض المعمول بها في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري غير جائزة شرعاً، وذلك بسبب وجود ربا القروض المحرم. ففي الواقع أيضاً، تستخدم هذه الجهات هذه الخدمة كوسيلة للاستثمار وتطوير أموالها، وهذا يعد هدفاً ربحياً من جانب المؤسسة المقدمة للقرض.

ويثبت ذلك، أولاً: استقرار المصطلح الفني التأميني على تسمية الخدمة باسم (نظام القرض أو قرض التقاعد)، ثانياً: ما جاء في تعريف نظام القرض في جهات التأمين الاجتماعي على أنه "هو عقد طرفاه الموظف والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، يحصل بموجبه طالب القرض على مبلغ نقدي من دفعة واحدة يحدد تبعاً لمدة الخدمة وراتبه الأساسي وبعد أقصى ١٢ راتباً أو ١٠٠٠٠ دينار أيهما أقل"^(١). وهذا التعريف يتطابق تماماً مع وصف عقد القرض. ثالثاً: استناداً للمادة السادسة من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، "يربط ريع استثمار بواقع (٣٪) سنوياً على مبلغ القرض الذي يحصل عليه طالب القرض"^(٢). أي إنه يشترط عند إبرام العقد برد الزيادة مع أصل المال المقترض عند حلول الأجل المتفق عليه وهذا من ربا القروض المحرم. رابعاً: وفقاً لمادة (١) من قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري بأنه يُنشأ بكل من صندوقي التقاعد بالهيئة العامة حساب خاص للإقراض، ويتألف كل حساب من ثلاثة موارد كما يلي: (الحساب الذي يخصص لنظام الإقراض الصادر بهذا القرار، حصيلة ريع استثمار القروض المنصوص عليه، وأقساط القروض التي تسدد شهرياً للهيئة)^(٣). وهذا يدل على استخدام هذه الجهات خدمة القروض كوسيلة للاستثمار وتطوير أموالها، وهذا يعد هدفاً ربحياً من جانب المؤسسة المقدمة للقرض.

• تطبيق منهجية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

(٢) مادة رقم (٦) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](https://www.sio.gov.bh/75.pdf) ، ص ٢٩٠.

(٣) مادة رقم (١) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](https://www.sio.gov.bh/75.pdf) ، ص ٢٨٨.

منهجية الضوابط الشرعية تعتمد على مبدأ الصحة والإباحة كأساس للمعاملات المالية، ما لم يكن هناك دليل شرعي يثبت وجود أسباب منع محددة واردة في الضوابط مثل الربا والميسر والغرر وغيرها. وفي حالة وجود سبب يمنع صحة المعاملة، يتم تحريمها أو اعتبارها مكروهة وفقاً لما تنص عليه هذه الضوابط. بمعنى آخر، تفترض المنهجية الشرعية صحة المعاملات المالية ما لم يوجد دليل شرعي يثبت عكس ذلك. ومن الأسباب المانعة في عقد القرض الربا الصريح.

الضابط الأول - خلو المعاملة من الربا :

الربا كما أسلفنا، هو عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين، أو أحدهما.^(١)

إن خدمة القروض في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري تشترط زيادة مشروطة على المبلغ المستدان عند التعاقد، وهذا يعني أن هذه الخدمة تُصنّف كربا القروض؛ حيث يتم تحديد الزيادة في العقد الأصلي للقرض. وقد أجمع الفقهاء على قاعدة (كل قرض جر نفعاً فهو ربا)، قال ابن قدامة: (كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف)^(٢) وبالتالي، تتضمن هذه الخدمة على ربا الفضل وهو الزيادة في أحد العوضين في النوع الواحد متحد الجنس، وربا النسيئة وهو تأخير القبض فيما يجري فيه الربا^(٣).

الضابط الثاني - خلو المعاملة من الميسر والقمار :

بالنسبة لشبهة المقامرة، فقد ذكر في المادة (١١) من قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري بأنه "تسقط باقي أقساط القرض بوفاة المقترض"^(٤)، أي أنه إذا توفي الشخص الذي تم إقراضه قبل أن يتم سداد المبلغ الذي تم اقتراضه، فإن المبلغ المتبقي يضيع على جهة التأمين الاجتماعي وعليها

(١) تعريف الشافعية للربا، مغني المحتاج، للشربيني، (٣٦٣/١٢).

(٢) المغني، لابن قدامة، (٢٤٠/٤).

(٣) راجع: اللاحم، عبد الكريم بن محمد (٢٠٠٨م). المطلاع على دقائق زاد المستقنع (المعاملات المالية): دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. ج ٢ ص ١١٢.

(٤) مادة رقم (١١) لقرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري. رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](https://sio.gov.bh/75.pdf) ، ص ٢٩١.

تسوية حقوق المستحقين عنه وعادةً ما توافق جهة التأمين على هذا الضياع بسبب تلقيها الفوائد الاستثمارية التي تحصل عليها إذا استمر المقرض في العيش حتى نهاية الفترة المحددة للقرض.

والخلاصة: أن تطبيق منهجية الضوابط الشرعية في فقه المعاملات المالية يفضي بنا إلى القول بعدم جواز (نظام القروض) في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري، وذلك لما اشتملت عليه من وجود سببين مانعين من صحته، **أولهما:** اشتمال الاستبدال على صريح ربا القروض، وذلك بصورة قرض بفائدة مشروطة عند التعاقد نظير الأجل، **وثانيهما:** اشتمال القروض على شبهة الميسر، وذلك بتعليق الالتزامات في العقد على التردد والاحتمال بين الحصول أو عدمه.

الراجع في حكم عملية الإقراض.

تناولت الدراسة الشرعية تطبيق مسألة خدمة القروض على منهجيتين استدلاليتين: الأولى: منهجية التكيف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي، والثانية: منهجية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية؛ للتحقق من مدى توافق هذه الخدمة مع الأحكام الشرعية.

وخلصت الدراسة، بعد استعراض المناهج والأدلة والنظائر، إلى أن **الحكم الشرعي الراجح لخدمة القروض هو عدم جوازها شرعاً، بناءً على ما تقدم ذكره من مبررات ودلائل ألخصها فيما يلي:**

إن القروض في نظام التأمينات الاجتماعية هو خدمة هدفها تقديم تمويل للمستفيدين، بينما هدف جهات التأمين من هذه الخدمة هو التبرج بفرض سعر فائدة على التمويل، ولا يؤثر في التحريم هنا شبهة الإحسان ومساعدة المحتاجين. فيما أن عقد القروض عملياً، كما أسلفنا، هو دفع مبلغ نقدي محدد، يجب استرداده مع فوائد على أقساط متفق عليها. وتعتبر هذه الزيادة في المبلغ تكلفة الزمن وتشبه الربا في الديون؛ حيث يتم تطبيق مبدأ (تكلفة رأس المال نظير الأجل)؛ ودليل على ذلك التشريع الصريح بفرض ريع استثمار بنسبة (٣٪) على مدة القرض. علاوة على ذلك، كما ذكرنا في عملية الاستبدال في أن كون النظام يتم ضمن إطار مؤسسة تكافلية اجتماعية لا يمنع تحريمه، شأنه شأن لو كانت خدمة الإقراض بفائدة تُقدمها مؤسسات الزكاة والصدقات للفقراء والمساكين. ففي كلتا الحالتين، تبقى العملية ربوية محرمة، بغض النظر عن هوية المؤسسة التي تقدمها، سواء كانت تكافلية اجتماعية أو مؤسسة خيرية.^(١)

(١) ينظر: الخلفي، رياض منصور (٢٠٠٦م). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش النقاعي)،

ومن خلال تطبيق مسألة خدمة القروض على منهجية التكييف الفقهي طبقاً للعقود المسماة في الفقه الإسلامي، وبتكييف الخدمة على أنها عقد قرض فهي غير جائزة شرعاً، نظراً لاشتغالها على ربا القروض المحرم. من جهة أخرى، ووفقاً لمنهجية الضوابط الشرعية في فقه المعاملات المالية، تتعارض خدمة القروض مع ضابط الربا. كما فيها شبهة المقامرة، حيث تعتبر الالتزامات قابلة للتوقع ومن المحتمل أن تفوت على جهات التأمين غرضها وهدفها في التبرج من وراء هذه الخدمة.

الخلاصة: من خلال ما سبق واستناداً إلى الأسباب الشرعية والتكييفات الفقهية، يمكن الاستنتاج بأن عملية الإقراض في التأمينات الاجتماعية غير جائزة شرعاً، بسبب وجود الربا والميسر أو المقامرة فيها.

الفرع الثاني: تحديات نظام القروض.

بعد تبين حقيقة نظام القروض الذي يمارس في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري، ودراسته من الناحية العملية والشرعية، وبعد الاستطلاع في المسألة. ترى الباحثة بشكل مجمل أن التحديات التي تواجه نظام الإقراض هي غياب الإلحاح الحقيقي بالمطالبة بخدمة القروض بصورة موافقة للشرعية على عكس نظام الاستبدال. ومما يبدو للباحثة أن ذلك يعود لعدة أسباب، **الأول:** أن المستفيدين بهذه الخدمة عدد معين محصور بشروط أو أسباب التقديم على الخدمة التي شرعها القانون فينتج عن هذا قلة الوعي لدى شريحة كبيرة بهذه الخدمة. **والثاني:** الخلط بين نظام الاستبدال والقروض واعتبارها خدمة واحدة، فالضغط على الهيئات يكون على مصطلح الاستبدال فقط، ولهذا رأينا بأنه تم تطبيق بديل إسلامي للاستبدال ولم يتم تطبيق ذلك لخدمة القروض. عدا ذلك فإن الهيئات تواجه في تطبيق عقد القرض الموافق للشرعية الإسلامية معظم تحديات عقد الاستبدال.

الفرع الثالث: البحث عن بدائل لنظام الإقراض.

بعد أن توصلت الباحثة إلى أن تطبيق نظام القروض الحالي في مؤسسات التأمينات الاجتماعية غير جائز شرعاً، يهدف هذا الفرع إلى البحث عن بدائل وحلول شرعية لنظام الإقراض في مؤسسات التأمينات الاجتماعية.

١. يمكن لجهة التأمين الاجتماعي مساعدة المقترض من خلال تقديم قرض حسن، فإن توفي قبل سداد سقط القرض، خاصة أن هذه الأموال محفوظة لصالح المشتركين، وتُخصص للتضامن الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية. ويمكن استعادة المبلغ المتبقي من القرض عبر أقساط

مُيسرة من تعويضات المستحقين أو من التركة. لا سيما، أن الهدف الجوهري للتأمين الاجتماعي هو إنشاء شبكة أمان مالية للأفراد في مواجهة مختلف المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي قد تواجههم. وفيما اطلعت عليه الباحثة أنه يتم تطبيق خدمة مستحدثة في أنظمة التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت، وذلك بناءً على ما جاء في المادة رقم (١١٢ مكرراً) في الدليل التشريعي، ونصها: "يجوز لصاحب المعاش أن يطلب الصرف مقدماً لما يعادل (٧) أمثال صافي المعاش التقاعدي كحد أقصى مع ملاحظة أن ما تم صرفه لا يحتسب عليه فائدة ويكون السداد بواقع (١٥٪) من صافي المعاش"^(١)، فهذه الخدمة في حقيقتها عبارة عن قرض حسن، حيث تقدم المؤسسة للمقترض مبلغاً من المال على أن يرده مقسطاً بدون فائدة على أصل القرض.^(٢)

بالإضافة إلى ذلك، فيما اطلعت عليه الباحثة في دولة قطر بوجود قرار لمجلس الوزراء رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩ بتحديد شروط وضوابط لمنح قروض صناديق قروض العاملين بالجهات العسكرية وذلك وفقاً لقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء صناديق قروض العاملين بالجهات العسكرية^(٣).

٢. يمكن لجهة التأمينات تقديم خدمة القروض بالتعاون مع البنوك الإسلامية، كبديل للنظام الحالي والذي تم تطبيقه في نظام الاستبدال، كما تم تفصيله في مبحث الاستبدال.^(٤)

(١) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. (٢٠٢١). قوانين التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له والمذكرات الإيضاحية للقوانين المذكورة. تم الاسترجاع من الرابط: [القسم الأول \(pifss.gov.kw\)](http://pifss.gov.kw). ص ٧٤.

(٢) بناءً على تواصل الباحثة مع مستشار قانوني مختص بالتأمينات الاجتماعية ورئيس إدارة شرعية في أحد بنوك الكويت، اتضح أن أغلب المستفيدين يفضلون الاستفادة من هذه الخدمة بدلاً من خدمة الاستبدال المذكورة في المبحث الأول. يعود ذلك إلى عدم وجود فائدة مشروطة على أصل العقد في هذه الخدمة.

(٣) راجع: البوابة القانونية القطرية. (٢٠٠٨). قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء صناديق قروض العاملين بالجهات العسكرية. تم الاسترجاع من الرابط

<https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=40345&LawID=2631&language=ar>

وبحسب قراءة نصوص المواد في القانون والقرار الوزاري يغلب على الظن أن القروض تمنح بدون فائدة.

(٤) بناءً على تواصل الباحثة مع صندوق الحماية الاجتماعية بسلطنة عمان بشأن خدمات التأمين الاجتماعي، اتضح أنه: لا يقدم صندوق الحماية الاجتماعية بسلطنة عمان قروضاً مباشرة للمؤمن عليهم. ومع ذلك، يمكن للصندوق مساعدة المؤمن عليهم المحتاجين لتمويل من خلال إصدار شهادة تسهيل. تمكن هذه الشهادة حاملها من التقدم

٣. تؤكد الباحثة على ما تقدم بضرورة خلق وإدارة نظام تمويل إسلامي في الهيئات وصناديق التقاعد، وذلك من خلال الاستفادة من خبرة البنوك الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي. وبذلك سيتوجب على الهيئة وصندوق التقاعد توفير منتجات التمويل الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمتبعة في المصارف الإسلامية، مثل منتج المربحة والتورق والمشاركة والإجارة.

بطلب قرض من البنوك مباشرة. وبناءً على ذلك يمكن لجهات التأمين في البحرين أن تقدم الخدمة بالتعاون مع البنوك الإسلامية، أو منح شهادات تسهيل تخول المستفيد من التقدم لطلب قرض من البنوك.

المبحث الثاني: خدمة شراء سنوات الخدمة

المطلب الأول: الدراسة الفنية لخدمة شراء سنوات الخدمة

الفرع الأول: تعريف شراء سنوات الخدمة الافتراضية:

هناك عدد من التعريفات، ذكرها من تكلم عن شراء سنوات الخدمة الافتراضية، وكلها تؤدي المعنى نفسه؛ فقد عرّف القانون البحريني مدة الخدمة الافتراضية بقوله: "هي مدة لا وجود لها من الواقع، يتم تحديد حدها الأقصى حسب القانون، ويجوز للموظف طلب شرائها من الهيئة العامة مقابل سداد مبلغ من دفعة واحدة أو على أقساط شهرية. وذلك نظير حساب هذه المدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد".^(١)

وعرّفها المشرّع القطري بقوله: "هي خدمة غير فعلية أي لم يؤدها في الواقع بحيث تضم إلى مدة خدمته الفعلية التي أداها في الجهة التي كان يعمل بها لإكمال مدة الحد الأدنى من الخدمة لاستحقاق المعاش، أو لزيادة المعاش".^(٢)

وفي القانون الكويتي، يُقصد بضم مدد اشتراك اعتبارية للمؤمن عليه: "شراء مدة خدمة غير فعلية، وتساعد هذه الطريقة المؤمن عليه في زيادة معاشه التقاعدي إذا وجد أن المعاش المستحق عن مدته الفعلية أقل مما يرغب، ومن ثم يلجأ إلى زيادة مدة خدمته عبر شراء مدة خدمة اعتبارية (غير فعلية) لزيادة معاشه التقاعدي، كما تساعد هذه الطريقة المؤمن عليه الذي وصل إلى سن التقاعد لكنه لم يصل إلى سنوات الخدمة المطلوبة للتقاعد، ومن ثم يتم السماح بشراء مدة اعتبارية تغطي فارق المدة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي".^(٣)

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية. تم الاسترجاع من الرابط: [Included extended public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/public.pdf).

(٢) البوشي، فرج محمد. البوعينين، هيا فهد. (٢٠١٨). شرح القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات وتعديلاته.

(٣) مختصر لقانون التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت والقوانين المعدلة له إضافة إلى شرح مبسط لخدمات المؤسسة. (٢٠٢٣). تم الاسترجاع من الرابط: [دليل التأمينات - عربي ١٠ \(pifss.gov.kw\)](http://pifss.gov.kw/public.pdf). ص ١١.

وأوضحت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة أن مدد الخدمة الاعتبارية "تعتبر مدداً غير فعلية، يستطيع المؤمن عليه شراءها لإضافتها لمدد خدمته الفعلية لزيادة قيمة معاشه عند التقاعد".^(١)

يمكننا تلخيص ماهية نظام شراء سنوات الخدمة الافتراضية وحقيقته على النحو التالي:

١. الخدمة الافتراضية هي خدمة غير فعلية لا وجود لها من حيث الواقع بحيث تضم إلى مدة خدمته الفعلية التي أداها في الجهة التي يعمل بها.
٢. خدمة شراء سنوات الخدمة هي خدمة اختيارية تقدمها أنظمة التأمينات الاجتماعية، وهذا يعني أن المؤمن عليه لديه حرية الاختيار في الاستفادة من هذه الخدمة والتقدم بطلب الحصول عليها.
٣. تُحسب هذه المدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد، ويتم تحديد حدها الأقصى وإجراءاتها وضوابطها حسب القانون.
٤. تتيح الأنظمة التأمينية -غالباً- طريقة السداد للمدة الافتراضية إما دفعة واحدة، أو على أقساط شهرية.
٥. الهدف من شراء مدد الخدمة إما لاستحقاق المعاش عند انتهاء خدمة الموظف، أو لزيادة المعاش التقاعدي.

الفرع الثاني: دوافع شراء سنوات الخدمة الافتراضية

يقوم المؤمنون بشراء سنوات الخدمة لغرضين أساسيين:^(٢)

- **الغرض الأول:** زيادة مدة الاشتراك بشراء سنوات إضافية، التي لم يخدم فيها الموظف، بهدف الحصول على الراتب التقاعدي، وهذا الغرض له حالتان:

(١) الإمارات اليوم. (٢٠٢١). المعاشات: شراء مدة الخدمة الاعتبارية لغايات تحسين المعاش فقط. تم الاسترجاع من الرابط <https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-05-05-1.1486462>

(٢) ينظر: الحصين، عبد السلام بن إبراهيم بن محمد. (٢٠٢٣). التقاعد التكميلي: حقيقته وحكمه في الفقه الإسلامي. مجلة الهداية، مج ٤٥، ع ٣٥٩ ص ٩٧.

الحالة الأولى: يكون المقصود هو الحصول على الراتب التقاعدي فقط. في هذه الحالة، يُدفع المبلغ المتبقي لاستكمال المدة النظامية لكي يحصل المؤمن على الراتب التقاعدي.

الحالة الثانية: يكون المقصود هو الحصول على الراتب الكامل. في هذه الحالة، يتم دفع مبلغ الاشتراك للمدة التي تؤهله للحصول على الراتب الكامل.

• **الغرض الثاني:** تغيير شريحة المؤمن الحالية، والتي تُحدّد وفقاً لوظيفته الحالية وراتبه، عن طريق اختيار شريحة أعلى. يتم دفع الفرق بين شريحته الحالية والشريحة الأعلى.

الفرع الثالث: أسماء وصور شراء سنوات الخدمة.

تعددت العبارات في وصف هذه الخدمة، فالبعض يعبر عنها بوصفها، وهو: دفع المال لإتمام فترة التأمين لاستحقاق أخذ الراتب التقاعدي. وبعضهم يعبر عنها بقوله: شراء سنوات الخدمة المتبقية على التقاعد، أو شراء مدة الخدمة الاعتبارية، ويطلق عليها اسم (اعتبارية)؛ لأنها تعوض الخدمة الفعلية. وهناك أيضاً من يصفها: بزيادة فترة الاشتراك في التأمين الاجتماعي. وبعضهم يسميها بالانتساب الاختياري^(١). وأُطلقَ عليها أيضاً اسم التقاعد التكميلي؛ "لدلالته على المقصود بعبارة مختصرة، وشموله كل الصور السابقة، فهو تقاعد بالنظر إلى المقصود منه، وهو الحصول على راتب عند التقاعد، وتكميلي؛ لأنه يكمل ما نقص من متطلبات الراتب التقاعدي".^(٢)

وإن لشراء سنوات الخدمة صوراً عديدة، فأتاح النظام الاجتماعي لأولئك الذين بلغوا السن القانونية دون أن تكون اشتراكاتهم في الضمان الاجتماعي كافية للحصول على الراتب التقاعدي = الاستفادة من الفرص التي توفرها أنواع مختلفة موجودة في القانون، كما أوضحها المحاميد في دراسته حول حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي^(٣):

١. الاستمرار بالعمل أو الالتحاق بوظيفة جديدة حتى بلوغ السن المؤهل ليحصل على راتب تقاعد.
٢. إعادة مبلغ مكافأة الخدمة السابقة التي تم استلامها من المؤمن عليه (التعويض).

(١) ينظر: المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، ص ٥٤٢.

(٢) الحصين، عبد السلام بن إبراهيم بن محمد. (٢٠٢٣م). التقاعد التكميلي: حقيقته وحكمه في الفقه الإسلامي. الهداية، مج ٤٥، ع ٣٥٩، ص ٩٨.

(٣) ينظر: المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، ص ٥٤٢-٥٤٣.

٣. إضافة سنوات خدمة سابقة لم تكن مشمولة بالضمان على اشتراكه في التأمين شريطة ألا يكون قد تقاضى عنها راتباً تقاعدياً، وذلك لغايات احتسابها في مدة التقاعد.
٤. إضافة سنوات خدمة مشمولة القانون وتقاضى عنها راتباً تقاعدياً، فإذا عاد من تقاضى راتباً إلى عمل فتضاف مدة اشتراكاته اللاحقة إلى اشتراكاته السابقة وتسوى حقوقه وفقاً لأحكام القانون.
٥. الانتساب الاختياري؛ وهو اشتراك المستفيد بصفة اختيارية إلى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.
٦. شراء سنوات خدمة افتراضية وهمية ويدفع الاشتراك المترتب عنها. وهذا هو محور المبحث.
- وتختلف عن الصور السابقة بما يلي:

١. وجود سنوات خدمة فعلية في صور الضم والإضافة بينما هي هنا سنوات خدمة غير فعلية من حيث العمل، مشابهة من حيث قيم الاشتراكات.
٢. إن أخذ الموظف التعويض أو تركه العمل والاشتراك بالقانون لتقصير منه أو المؤسسة التي يعمل بها، فإن تلافي تلك الصور يجعل من الضم والإضافة أمراً معقولاً ومحققاً للمصلحة التي من أجلها وجد الضمان الاجتماعي. أما شراء سنوات الخدمة فلا يعالج أيّاً من المسوغات السابقة.

الفرع الرابع: ضوابط وآليات خدمة شراء سنوات الخدمة.

توفر أنظمة التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانية شراء مدة خدمة اعتبارية تُضاف إلى مدة خدمتهم الفعلية. فأتاح المشرع القطري " للموظف أو العامل أن يطلب شراء مدة خدمة اعتبارية تضاف إلى مدة خدمته الفعلية بشرط ألا يقل العمر في تاريخ تقديم الطلب عن ٥٠ سنة للذكور و ٤٥ سنة للإناث، وألا تقل مدة خدمته الفعلية عن عشر سنوات، وأن يؤدي الاشتراكات المستحقة عن المدة المشتراة بواقع ١٥% من الراتب، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية أداء هذه الاشتراكات للهيئة".^(١)

أما في سلطنة عمان، فيجوز لمن انتهت خدمته من العمل وتقدم بطلب معاش التقاعد المبكر غير الخاضع لنسب الخصم، ولم يكمل (١٥) خمسة عشر عاماً في الخدمة، =شراء مدد خدمة

(١) البوعينين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات. ص ٣٩-٤٢.

اعتبارية بالتكلفة المحددة في الجدول الاكتواري الذي يصدر به قرار من المجلس، على ألا يتجاوز مجموع مدة الخدمة بعد شراء المدد الاعتبارية (١٥) خمسة عشر عاماً^(١).

أيضاً جاء في المادة (١٤) بقانون اتحادي رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢٣ بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن يجوز للمؤمن عليه طلب شراء مدة خدمة اعتبارية تضم إلى مدة خدمته الفعلية بالشروط الآتية: أن يكون قد أمضى مدة خدمة فعلية (٢٥) سنة على الأقل عند تقديم طلب الشراء، أو مدة (١٥) سنة إذا كان بالغاً سن (٦٠) سنة، ألا تزيد المدة المطلوب شراؤها على (٥) سنوات. وأن يؤدي المؤمن عليه قبل انتهاء خدماته تكلفة الشراء بواقع حصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات عن المدد المراد شراؤها محسوبة على أساس راتب حساب الاشتراك بتاريخ تقديم طلب الشراء، تؤدي تكلفة الشراء دفعة واحدة أو على أقساط شريطة تسديد كامل التكلفة قبل انتهاء الخدمة، وإذا توفي المؤمن عليه قبل تحصيل الأقساط يستمر تحصيلها من معاشات المستحقين^(٢).

وقرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ في شأن التقاعد والشروط والجدول الخاصة بضم مدد اشتراك اعتبارية في دولة الكويت، للمؤمن عليه أن يطلب أثناء الخدمة ضم مدد اشتراك اعتبارية لا يزيد مجموعها على خمس سنوات إلى مدة اشتراكه في التأمين، وبحيث تكون المدة المطلوب ضمها في كل مرة ثلاثة أشهر أو مضاعفاتها^(٣).

وفي التأمينات الاجتماعية السعودية يحق للمشارك الذي تتوفر لديه مدة اشتراك لا تقل عن ٦٠ شهراً أن يتقدم بطلب شراء مدة اعتبارية تساعده للحصول على المعاش التقاعدي، وذلك بحد أقصى خمس سنوات أو المدة التي تكمل ١٢٠ شهراً، بشرط أن يتم دفع هذه الاشتراكات في فروع المعاشات بنسبة ١٨٪ عن كل شهر من أشهر المدة المضمومة^(٤).

(١) قانون (٢٠٢٣). مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٢ بإصدار قانون الحماية الاجتماعية. تم الاسترجاع من الرابط <https://qanoon.om/p/2023/rd2023052>

(٢) حكومة الإمارات العربية المتحدة. مرسوم بقانون اتحادي بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية. تم الاسترجاع من الرابط <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2254>

(٣) الكتاب الثاني المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تم الاسترجاع من الرابط: [قرار رقم \(٤\) لسنة ١٩٧٧](http://pifss.gov.kw) (pifss.gov.kw)، ص ٣١٤.

(٤) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. تم الاسترجاع من الرابط: [المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية](http://gosi.gov.sa) (gosi.gov.sa).

بناءً على المعلومات السابقة، يمكن استنتاج أن التشريعات والقوانين في أنظمة التأمينات الاجتماعية بدول التعاون الخليجي قد أتاحت خدمة شراء سنوات الخدمة. ومع ذلك، تركز الباحثة في محور دراستها على تطبيق شراء سنوات الخدمة في مملكة البحرين. وذلك من خلال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري كما يلي:

أولاً: إجراءات طلب ضم مدة الخدمة الافتراضية في مملكة البحرين^(١):

١. يقوم الموظف بتقديم طلب شراء مدة خدمة افتراضية إلى جهة عمله، وذلك بملء النموذج الخاص بذلك، ومن ثم التوقيع عليها، ويعتمد من جهة العمل.
٢. بعد التأكد من بيانات الطلب المقدم واعتماده، تقوم الهيئة المعنية بحساب المبلغ المقابل لمدة الخدمة الافتراضية المطلوبة للضم.
٣. تقوم الهيئة بإخطار طالب الضم بسداد المبلغ المستحق، سواء كان بشكل دفعة واحدة أو على أقساط شهرية، وذلك وفقاً لرغبة طالب الضم.

ثانياً: أحكام خاصة بضم الخدمة الافتراضية في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي^(٢):

١. يجب أن تكون المدة الافتراضية التي يتم ضمها لا تزيد عن خمس سنوات، وتكون هذه السنوات سنوات صحيحة. وألا يتجاوز مجموع مدة الخدمة المحسوبة للتقاعد بعد الضم وعند انتهاء الخدمة ٤٠ سنة.
٢. لا يتم احتساب المدة الافتراضية ضمن مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد، إلا في تاريخ استحقاق القسط الأول، أو بعد سداد مبلغ الدفعة الواحدة للهيئة.
٣. لا يتم احتساب المدة الافتراضية ضمن مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد عند حساب الحقوق الاستبدالية إلا في حال بلوغ الموظف طالب الضم سن الخمسين، أو انتهاء الخدمة لأي سبب قبل بلوغه هذه السن.
٤. تسقط أقساط ضم المدة بوفاة طالب الضم.

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية، تم الاسترجاع من الرابط: [Included_extended_public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/Included_extended_public.pdf).

(٢) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية، تم الاسترجاع من الرابط: [Included_extended_public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/Included_extended_public.pdf).

٥. إذا انتهت خدمة الموظف قبل سداد كامل أقساط ضم مدة الخدمة الافتراضية، سيتم استمرار خصم الأقساط المتبقية من معاشه التقاعدي. وفي حال استحقاق مكافأة نهاية الخدمة بنسبة (١٥%)، سيتم خصم الرصيد المتبقي من مبلغ الدفعة الواحدة.
٦. من الممكن إلغاء طلب ضم الخدمة الافتراضية للجزء الذي لم يتم سداؤه، ولم يستند منه، ولمرة واحدة فقط.
- أحكام خاصة بضم الخدمة الافتراضية في صندوق التقاعد العسكري^(١):

١. يتم ضم مدة افتراضية للخدمة لا تتجاوز خمس سنوات مقابل مبلغ يعادل نسبة ١٥٪ من الراتب السنوي والعلاوة الاجتماعية لكل سنة من سنوات المدة التي يتم المراد ضمها.
٢. يجب ألا تزيد مدة الخدمة المحسوبة في التقاعد بعد الضم وعند انتهاء الخدمة عن (٣٢ سنة) لأي سبب من الأسباب المنهية للخدمة.
٣. لا يتم احتساب المدة الافتراضية ضمن المدة المحسوبة في التقاعد التي تحدد على أساسها الحقوق الاستبدالية إلا في حالة بلوغ مدة خدمته الفعلية المحسوبة في التقاعد ٢٥ سنة، أو في حالة انتهاء خدمته واستحقاقه معاشاً تقاعدياً^(٢).
٤. تسقط الأقساط المتبقية نظير ضم مدة الخدمة الافتراضية بوفاة طالب الضم ويتم تسوية معاش المستحقين عنه، بافتراض سداد كامل هذه الأقساط.
٥. إذا انتهت الخدمة واستحق الفرد معاشاً تقاعدياً يستمر خصم القسط المستحق من المعاش الشهري وذلك في حالة انتهاء خدمة الموظف قبل سداد كامل هذه الأقساط.
٦. يجوز العدول عن طلب الضم وذلك بناءً على القواعد الواردة في قرار وزير المالية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩.

(١) صندوق التقاعد العسكري، ضم المدة الافتراضية، تم الاسترجاع من الرابط <https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-salary-commutation.html> ،

(٢) كما لا يتم احتسابها في حال إذا تم انتهاء خدمة الضابط أو الفرد لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة الواردة بالمادتين (١٦ و ٤٠) من القانون.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لخدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية

الفرع الأول: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية في الهيئة العامة

للتأمين الاجتماعي^(١)

أولاً: احتساب تكلفة هذه المدة:

يتم حساب المبلغ المقابل للضم دفعة واحدة وفقاً للآتي^(٢):
(الراتب الأساسي الشهري + العلاوة الاجتماعية وقت تقديم الطلب) × عدد السنوات المطلوب ضمها ١٢ × ١٥

ثانياً: طريقة السداد:

لدى طالب الضم خياران رئيسان للسداد:

١. الدفع دفعة واحدة: يتم تسديد كامل المبلغ المستحق دفعة واحدة.
٢. الدفع على أقساط شهرية: يتم تقسيم المبلغ المستحق إلى أقساط شهرية على مدار فترة سداد محددة.

يتوفر خياران لمدد السداد:

- 5 سنوات.
- 10 سنوات.

إذا كان الموظف يرغب في سداد المبلغ على أقساط شهرية لمدة خمس سنوات أو عشر سنوات، يتم ذلك وفقاً للجدول في الملحق رقم (٣) المرفق بقانون التقاعد المدني^(٣)، الذي يحدد القسط الشهري لكل ١٠٠ دينار من المبلغ المقسط.

ثالثاً: مثال تطبيقي:

- موظف يتقاضى راتباً أساسياً شهرياً قدره ٥٠٠ دينار، بالإضافة إلى علاوة اجتماعية قدرها ٣٢ ديناراً. يرغب الموظف في طلب ضم مدة خدمة افتراضية لمدة ٥ سنوات وسدادها دفعة واحدة. يكون المبلغ المستحق للضم كالتالي:

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية. تم

الاسترجاع من الرابط: [Included extended public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/public.pdf).

(٢) المرجع السابق.

(٣) قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، ص ١٠٦.

المبلغ المقابل للضم = (الراتب الأساسي الشهري + العلاوة الاجتماعية وقت تقديم الطلب)
 $\times$ عدد السنوات المطلوب ضمها $\times 12 \times 15\% = (32 + 500) \times (5 \times 12) \times 15\%$
 4788 ديناراً.

• إذا طلب الموظف في المثال السابق أن يسدد المبلغ للهيئة على أقساط شهرية لمدة (٥) سنوات، وكان عمره وقت طلب الضم ٣٥ سنة.

القسط الشهري = مبلغ الدفعة الواحدة $\div 100 \times$ المعامل المقابل لعمر ٣٥ سنة ومدة سداد قدرها ٥ سنوات. $= (4788 \div 100) \times 1.876 \times 89.822$ ديناراً لمدة سداد قدرها ٥ سنوات

الفرع الثاني: تطبيق خدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية في صندوق التقاعد العسكري^(١)

أولاً: احتساب تكلفة هذه المدة:

يتم حساب المبلغ المقابل للضم دفعة واحدة وفقاً للآتي^(٢):

(الراتب الأساسي الشهري + العلاوة الاجتماعية) $\times$ عدد السنوات المطلوب ضمها $\times 12 \times 15\%$

ثانياً: طريقة السداد:

لدى طالب الضم خياران رئيسيان لسداد الرسوم:

١. الدفع دفعة واحدة: يتم سداد كامل المبلغ المستحق مقدماً.

٢. الدفع على أقساط شهرية: يتم تقسيم المبلغ المستحق إلى أقساط شهرية على مدار فترة سداد محددة. تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات.

ثالثاً: مثال تطبيقي:

(١) مملكة البحرين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية. تم الاسترجاع من الرابط: [Included_extended_public.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/Included_extended_public.pdf).

- عسكري يتقاضى راتبًا أساسيًا شهريًا قدره (٥٠٠ دينار)، ويستحق علاوة اجتماعية بقيمة (٥٠ دينارًا). قدم طلبًا لضم مدة خدمة افتراضية لمدة ٥ سنوات ويرغب في سدادها دفعة واحدة، المبلغ المستحق لهذا الضم يكون كالآتي:

$$\begin{aligned} & \text{المبلغ المقابل للضم} = (\text{الراتب الأساسي الشهري} + \text{العلاوة الاجتماعية وقت تقديم الطلب}) \\ & \times \text{عدد السنوات المطلوب ضمها} = ١٢ \times ١٥\% = (٥٠ + ٥٠٠) \times (١٢ \times ١٥\%) = \\ & ٤٩٥٠ \text{ ديناراً} \end{aligned}$$

- إذا طلب العسكري في المثال السابق أن يدفع للصندوق سنتين نقدًا، وثلاث سنوات على أقساط شهرية لمدة (١٠) سنوات وعمره وقت طلب الضم ٤٣ سنة.

$$\begin{aligned} 1. & \text{المبلغ المقابل لضم مدة سنتين} = (\text{الراتب الأساسي الشهري} + \text{العلاوة الاجتماعية وقت تقديم الطلب}) \\ & \times \text{عدد السنوات المطلوب ضمها} = ١٢ \times ١٥\% = ٥٥٠ \times (١٢ \times ١٥\%) = \\ & ١٩٨٠ \text{ ديناراً لدفعة واحدة.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} 2. & \text{المبلغ المقابل لضم ثلاث سنوات أقساط} = ٥٥٠ \times (٣ \times ١٢) \times ١٥\% = ٢٩٧٠ \text{ ديناراً} \\ & \text{لدفعة واحدة.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} 3. & \text{القسط الشهري} = \text{مبلغ الدفعة الواحدة} \div ١٠٠ \times \text{المعامل المقابل لعمر ٤٣ سنة ومدة} \\ & \text{سداد قدرها ١٠ سنوات. [انظر الملحق رقم (٤) جدول بتحديد القسط الشهري].} = ٢٩٧٠ \div \\ & ١٠٠ \times ١.١١٦ = ٣٣.١٤٥ \text{ ديناراً.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} 4. & \text{إجمالي المبلغ المستحق} = \text{القسط الشهري} \times \text{مدة السداد بالأشهر} = ٣٣.١٤٥ \times ١٠ \times \\ & ١٢ = ٣٩٧٧.٤٠٠ \text{ ديناراً.} \end{aligned}$$

المطلب الثالث: الدراسة الشرعية لخدمة شراء سنوات الخدمة الافتراضية

لا توجد نصوص قرآنية أو أحاديث نبوية شريفة تتناول موضوع شراء سنوات الخدمة بشكل صريح، ولم يبحثه الفقهاء القدامى ضمن مباحثهم الفقهية. ونظرًا لحداثة هذه المسألة، فقد تناولها بعض الفقهاء المعاصرين، لكن دون تفصيل كافٍ.

بناءً على ذلك، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. الفرع الأول مخصص لعرض آراء الفقهاء المعاصرين في حكم شراء سنوات الخدمة. أما الفرع الثاني فسيكون مخصصًا لتحديد القول الراجح في هذه المسألة.

الفرع الأول: اتجاهات الفقهاء المعاصرين في حكم شراء سنوات الخدمة.

القول الأول: تحريم شراء سنوات الخدمة (١)

ذهب إلى القول بذلك من المعاصرين كلٌّ من د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ود. صالح الفوزان، واستدلوا بالآتي:

الدليل الأول: "شراء سنوات خدمة وهمية بدفع الاشتراك عنها للحصول على راتب أكبر يُعدُّ بيع مال بمال، ولذلك يَدْخُلُ في ذلك الربا صورة ومعنى. فالمبلغ المدفوع كاشتراكات أقل من المبلغ المحصل كرواتب تقاعدية، وبالتالي فإن مشتري سنوات الخدمة قد دفع مالاً وأخذ مقابله مالاً وزيادة، وهو ربا فضل. وعندما دخلته المدة صار ربا نسيئة، وكلاهما محرم شرعاً لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: (لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: هم سواء)" (٢)

(١) ينظر: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، فتوى بعنوان: (حكم التقاعد التكميلي)، رابط المرجع: [حكم الاشتراك في صندوق التقاعد التكميلي \(islamweb.net\)](#)، الشيخ د. صالح الفوزان، في موقع صوتي منشور على اليوتيوب: [الفتوى حكم دفع مال مقدماً للحصول على التقاعد قبل أوانه - العلامة صالح الفوزان حفظه الله - YouTube](#).

(٢) المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، ص ٥٤٦. والحديث في صحيح الجامع للألباني، رقم (٥٠٩٠).

الدليل الثاني: إن أنظمة التأمين الاجتماعي قد تتوسع في بيع سنوات الخدمة بشكل يخرج عن الغاية التي أنشئت من أجلها، وهي حماية حقوق الموظفين. (١)

كما أن هناك مخاوف من أن بعض مؤسسات التأمينات الاجتماعية قد تستثمر الأموال المخصصة لها في أنشطة محرمة شرعاً. (٢)

ونوقش: أن التأمين الذي تُقدمه أنظمة التأمين الاجتماعي يُعد جزءاً من التأمين الاجتماعي الذي يعتمد على التعاون والتكافل بين الأفراد، وليس على شكل عقود المعاوضة المحضة، ولذلك لا يتضمن الربا والقمار والغرر التي تُفسد عقود المعاوضة. (٣)

(١) ينظر: المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني، ص ٥٤٦.

(٢) ينظر: الونيس، أحمد بن حمد بن عبدالعزيز (١٤٣٣هـ) الأحكام التبعية لعقود التأمين الاجتماعي: دراسة فقهية تطبيقية. ص ٦٥٧. أصل الكتاب رسالة علمية نال بها صاحبها رسالة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) المرجع السابق، ص: ٦٥٧.

القول الثاني: جواز شراء سنوات الخدمة (١)

ذهب إلى القول بذلك من المعاصرين كلٌّ من د. عبداللطيف آل محمود، و د. يوسف بن عبدالله الشبيلي، وخالد علي سليمان، واستدلوا بالآتي:

الدليل الأول: زيادة مدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي عبر دفع الاشتراكات الإضافية بدون سنوات خدمة حقيقية لا تختلف عن سداد الاشتراكات عن سنوات خدمة حقيقية، وذلك للأسباب التالية^(٢):

أولاً: "إن الأصل هو تأمين جميع المواطنين ضد الشيخوخة وغيرها وهذا واجب الدولة دون اللجوء لاقتطاع أي مبلغ منهم بناء على مبدأ استحقاق بيت المال الإرث عند عدم وجود وارث فالغنم بالغرم. ووجوب كفالة الفقير من بيت المال كواحدة من مهامه". وتهدف أموال التأمينات الاجتماعية، التي تحصل على نحو منتظم من المؤمن عليهم وأصحاب العمل، إلى أن تكون محفوظة لصالح المؤمن عليهم والمستفيدين الذين يستفيدون منها. وبالتالي، يتم تأمين حقوقهم في الحصول على مردودات التأمين الاجتماعي، سواء كانت عبارة عن معاش شهري أو تعويض أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويض الدفعة الواحدة أو أي مزايا أخرى وفقاً للشروط المحددة في القانون. وتتميز خصوصية هذا النظام بأن الأموال التي تجمع من المؤمن عليهم، بما في ذلك المساهمات التي يدفعها أصحاب العمل وعوائد الاستثمارات، لا تُختلط بميزانية الدولة العامة. بل يتم إدارتها من خلال صندوق خاص تديره هيئة مستقلة. وعلاوة على ذلك، يستفيد من هذا الصندوق فقط المؤمن عليهم والتابعون لهم، بشرط تحقق الشروط المحددة للحصول على هذه المزايا^(٣).

ثانياً: لا فرق بين سداد المبلغ خلال العمل أو بعده، فالمهم هو المبلغ المدفوع سواء دفعة واحدة أو على أقساط. وتوفر دخل للموظف من مؤسسة تنطبق عليها شروط الضمان أو من مصدر

(١) ينظر: د. يوسف بن عبدالله الشبيلي في فتوى له بموقعه بعنوان: (الدفع للتأمينات لاتمام مدة استحقاق راتب التقاعد)، ود. عبداللطيف آل محمود في كتابه (التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، ص ٤٠٨)، أيضاً حكم شراء مدة الخدمة في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وحكم الاستبدال. تم الاسترجاع من الرابط <https://iefpedia.com/arab/?p=35845>، ود. خالد بن علي بن سليمان بن أحمد في قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ص ١٣٥.

(٢) المحاميد، مرجع سابق، ص ٥٤٦-٥٤٧.

(٣) ينظر: حكم شراء مدة الخدمة في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وحكم الاستبدال. تم الاسترجاع من الرابط <https://iefpedia.com/arab/?p=35845>

آخر لا يشكل أساساً للتحريم، طالما أن المشروعية مبنية على إباحة التأمين والحصول على مبلغ التأمين.

ثالثاً: اشتراط المدة في القانون له مصلحة وهي إبقاء الناس في العمل وعدم اللجوء لرواتب تأمين الشيخوخة إلا بعد استيفاء الاشتراك الكافي. وفي حال حصول الشيخوخة دون ذلك، لا مانع من تحصيل المبلغ، لأن الغاية من تأمين الشيخوخة هي ارتباطه بالشيخوخة نفسها لا بالخدمة العامة والاشتراك.

رابعاً: يمكن تفادي تشابه شراء سنوات الخدمة مع ربا الفضل والنسيئة عبر وضع شروط محددة لشراء سنوات الخدمة، كتحديد المبلغ وعدم تفاوت الراتب بتفاوت المبلغ، وهذا يمكن تحقيقه بواسطة أهل الخبرة والاختصاص.

الدليل الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية يُعدّ من قبيل التأمين التعاوني والتكافلي الذي أجازته أكثر الفقهاء المعاصرين. بالتالي، دفع الأقساط للسنوات المتبقية للتقاعد يكون جائزاً؛ فهو نوع من التعاون والتكافل، ولا يُقصد به الربح^(١). ويتعلق تكيف العلاقة بين المؤمن عليهم بعضهم البعض من الناحية الشرعية بأنها علاقة تكافلية بين جميع المشتركين في نظام التأمين الاجتماعي، سواء كانوا مشتركين سابقين أو حاليين أو لاحقين^(٢). ويُمكن للموظف أن يتقاعد قبل السن المحددة طالما دفع المبالغ المستحقة عليه قبل موعدها. يُبرّر جواز تعجيل الدفع أنّ أقساط التقاعد تُعتبر ديناً على الموظف، ممّا يُتيح له سدادها قبل حلول أجلها. وهذا لا مانع منه شرعاً. ومناطق الحل في نظام التقاعد يكمن في أنه لا توجد فائدة تعود على الدولة من هذا النظام، ومن المهم أن نلاحظ أن عدم وجود فائدة للدولة ليس صحيحاً تماماً، فالدولة تستفيد من المبالغ التي تحصلها من أقساط الموظفين عبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، وهذا يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني. مع أن هذه المبالغ لا تدخل في ميزانية الدولة، وتعتبر ملكاً مستقلاً للمشاركين^(٣).

(١) ينظر: الوئيس، أحمد بن حمد بن عبد العزيز. (١٤٣٣). الأحكام التبعية لعقود التأمين دراسة فقهية تطبيقية. ص ٦٥٦.

(٢) ينظر: حكم شراء مدة الخدمة في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وحكم الاستبدال. تم الاسترجاع من الرابط <https://iefpedia.com/arab/?p=35845>

(٣) تم الاسترجاع من: [تعجيل دفع أقساط التأمينات للحصول على معاش كامل \(islamweb.net\)](http://islamweb.net).

الدليل الثالث: "لا مانع من زيادة مبلغ شراء المدة بالتقسيط عن المبلغ بالنقد، فهو مثل زيادة قيمة البضاعة عند شرائها بالتقسيط بسعر أكثر من سعر شرائها بالنقد. فالتأمين الاجتماعي خدمة من الخدمات الحديثة التي يمكن بيعها ولا مانع أن تباع بالتقسيط أو بالأجل بأكثر من ثمن النقد. وقد قررت المجامع الفقهية اعتبار الخدمات سلعة من السلع التي يمكن بيعها، ولهذه القرارات تطبيقات كثيرة في المعاملات المالية الإسلامية التي أقرها المجلس الفقهي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. كذلك، ليس في الزيادة المدفوعة بين النقد والتقسيط شبهة ربا، لأن الربا يحصل عندما يدفع المقرض مالا أكثر مما اقترضه من المقرض، وشراء مدة الخدمة ليس قرضا يسترد المقرض ما أقترضه بزيادة، بل هو هنا نظير شراء سلعة بأحد ثمين، ثمن للنقد وثنم للتقسيط، وهو جائز شرعاً".^(١)

الدليل الرابع: "لا ترتبط مجموع مردودات التأمين الاجتماعي التي يحصل عليها المؤمن عليه والمستفيدون عنه من بعدهم بمجموع الأقساط التي دفعها المؤمن عليه أو دفعت عنه سواء في ذلك ما يدفعها أثناء عمله الفعلي أو عمله الاعتباري عند شراء المدة، بل يرتبط بنسبة من آخر أجر للمؤمن عليه قبل تقاعده، ويستمر حصوله وحصول المستحقين عنه على تلك المردودات إلى أن ينتهي سبب الاستحقاق".^(٢)

على سبيل المثال، إذا تعرض العامل لحادث عمل أدى إما إلى وفاته أو عجزه الكلي، فإنه يحصل على معاش تقاعدي طوال فترة حياته، بغض النظر عن مدة عمله التي قد تكون شهراً واحداً فقط ولا يتم خصم سوى قسط واحد من راتبه. وقد يتم صرف تلك المعاشات للمستحقين من بعده أيضاً. ومن الأمثلة الأخرى، عندما يصل العامل إلى سن التقاعد، يستمر صرف المعاش له بغض النظر عن عمره.

على الجانب الآخر، قد يحصل المؤمن عليه على فوائد قليلة أو قد لا يستفيد أحدٌ منه بعد وفاته، في حالة عدم وجود مستفيدين له، مثل المؤمن عليه الذي يتوفى قبل التقاعد وليس لديه زوجة أو أطفال يعتمدون عليه. في هذه الحالة، تصبح جميع الأقساط التي سددتها أو سُدِّدَت عنه جزءاً من الأموال المحجوزة لصالح المؤمنيين الآخرين المشتركين في الصندوق. وكل هذا يؤكد أن التأمين الاجتماعي يقوم على أساس التكافل وليس على أساس التبادل التجاري. وبالتالي، ينتهي حق المؤمن عليه في المساهمات التي سددتها أو سُدِّدَت عنه فور استحقاقها.

(١) حكم شراء مدة الخدمة في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وحكم الاستبدال. تم الاسترجاع من الرابط <https://iefpedia.com/arab/?p=35845>

(٢) المرجع السابق.

الفرع الثاني: القول الراجح في حكم شراء سنوات الخدمة.

وفقاً لما جاء من أدلة ومناقشات القولين، تميل الباحثة -والله أعلم- إلى ترجيح القول الثاني القائل بجواز شراء سنوات الخدمة. وذلك لأنَّ شراء سنوات الخدمة لا يخرج عن إطار التأمين التكافلي، بل يُعدّ نوعاً من أنواعه. فجوهر هذه الخدمة هو زيادة الاشتراك لتمكين الراغب في الحصول عليها من التماثل مع غيره، ممّا يُشبه شراء الخدمات للحصول على امتيازات أفضل . وبما أنّ شراء سنوات الخدمة يُعدّ خدمة، فهو يدخل ضمن الأمور التي يجوز الاعتياض عنها.

الخاتمة

في هذا البحث، تم تحليل وتقديم نظرة شاملة حول مزايا التأمين الاجتماعي وخدماته في مملكة البحرين، مع ذكر نماذج لبعض دول الخليج التي تطبق هذه الأنظمة. وركز البحث بشكل خاص على خدمة الاستبدال النقدي، والقروض، وشراء سنوات الخدمة من المنظور الفني والتطبيقي والشرعي. كما تم تناول وصف خدمة الاستبدال المتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي يتم بالتعاون مع المصارف الإسلامية في مملكة البحرين من خلال مقابلات أجرتها الباحثة مع موظفي البنوك.

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

أولاً: النتائج:

١. يقوم نظام التأمينات الاجتماعية بدور محوري في منظومة التكافل الاجتماعي، لما يقدمه من فوائد جمة دفعت الدول إلى اعتماده وتنظيمه بهدف ضمان الأمن الاقتصادي للأفراد في المجتمع. ويقوم على مبدأ مشاركة أشخاص ذوي صفات مختلفة، يجمعهم طابع العمل المهني أو الحكومي، بهدف خدمة المجتمع.
٢. تتولى جهات حكومية محددة جمع الاشتراكات من المؤمن عليهم، وتوزيعها على المستحقين وفقاً لنظام منظم صادر عن الدولة، يراعي مصلحة جميع الأطراف المعنية.
٣. تتنوع الخدمات التي تقدمها أنظمة التأمينات الاجتماعية؛ فمنها خدمات أساسية إلزامية من قبل الدولة على العاملين لصالحهم، ومنها خدمات اختيارية إضافية، مثل: الاستبدال النقدي، والقروض، وشراء سنوات الخدمة. وهذه هي محور الدراسة.
٤. تُعد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التأمينات الاجتماعية من الموضوعات المعقدة التي تتشابك فيها الجوانب الفقهية والقانونية، خاصة أنه يطغى عليها طابع المعاملات المالية، مما يستدعي دراسة واعية لفهم ماهيتها وتفصيلها بدقة متناهية. وبناءً على ذلك، يصبح استنباط الحكم الشرعي الصحيح لهذه الخدمات مرهوناً بوضوح تصورها الفني والتطبيقي معاً، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره.
٥. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق استبدال المعاش في البحرين، الذي يتم من خلال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري وأيضاً تطبيق دولة الكويت، هو بمثابة قرض بفائدة مشروطة. ويهدف هذا النظام بالنسبة لتلك المؤسسات إلى الاسترباح وتنمية أموال التأمينات، مما يجعله تجسيداً صريحاً لرأب القروض.

٦. مع أن الاستبدال يتم في إطار مؤسسة تكافلية، فقد رجّحت الدراسة عدم جواز التعامل بنظام الاستبدال التقليدي الذي تقدمه التأمينات الاجتماعية؛ وذلك لاشتماله على ربا القروض وربا الفضل والنسيئة، بالإضافة إلى شبهة القمار؛ استناداً إلى منهجية العقود المسماة في الفقه الإسلامي، ومنهجية الضوابط الشرعية.
٧. بيّنت الدراسة تطبيق خدمة الاستبدال البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تُقدمها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في البحرين بالتعاون مع المصارف الإسلامية. وكشفت عن آليات تقديم هذه الخدمة وميزاتها وأبرز التحديات التي تواجهها من خلال مجموعة من الأسئلة طُرحت على موظفي البنوك الإسلامية المقدّمة لهذه الخدمة. وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تُعدّ جهة تنفيذية للهيئة، وتقوم بتمويل الموظف طالب الاستبدال باستخدام منتج التورق الإسلامي.
٥. واجهت البنوك تحديات في تطبيق خدمة الاستبدال، مثل: محدودية وعي العملاء بالخدمة، وقيود تمويلية من البنك المركزي. ومع ذلك، قدمت هذه الشراكة فوائد متنوعة للبنوك كتوفير مصدر إضافة للربح، ودخول منتج جديد لسوق الأعمال، ودعم رؤية البحرين بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص.
٦. هناك تحديات كبيرة في تطبيق نظام استبدال متوافق مع الشريعة الإسلامية، وقد اقترحت الدراسة بدائل شرعية فعالة لها.
٧. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الإقراض في البحرين، الذي يتم من خلال الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق التقاعد العسكري، هو أن تدفع تلك الهيئات لطالب القرض مبلغاً نقدياً محدداً، يجب استرداده مع فوائد على أقساط متفق عليها. وتعتبر هذه الزيادة في المبلغ تكلفة الزمن، وتشبه الربا في الديون. ويهدف هذا النظام بالنسبة لتلك المؤسسات إلى الاسترباح وتنمية أموال التأمينات.
٨. رجّحت الدراسة عدم جواز التعامل بنظام الإقراض الذي تقدمه التأمينات الاجتماعية؛ وذلك لاشتماله على ربا القروض وربا الفضل والنسيئة، بالإضافة إلى شبهة القمار؛ استناداً إلى منهجية العقود المسماة في الفقه الإسلامي، ومنهجية الضوابط الشرعية.
٩. قدّمت الدراسة بدائل شرعية فعالة لخدمة القروض في مؤسسات التأمين الاجتماعي.
١٠. يرجّح الفقهاء المعاصرون جواز شراء سنوات الخدمة شرعاً، حيث يرون أنها لا تخرج عن نطاق التأمين التكافلي، بل تُعدّ نوعاً من أنواعه.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما تم تناوله فإن الباحثة توصي بما يأتي:

١. وضع نظام تأمين اجتماعي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. دراسة الفقهاء المسائل المستجدة بدقة، من خلال فهم جميع جوانبها، وتتبع نشأتها، ومعرفة معنى مصطلحاتها، وتطورها، مستفيدين من القواعد الأصولية والفقهية لاستنباط الأحكام الشرعية، لضمان إصدار أحكام شرعية دقيقة وعادلة.
٣. إنشاء لجان شرعية في مؤسسات التأمينات الاجتماعية، فتلك خطوة مهمة لضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.
٤. التزام البنوك الإسلامية في البحرين التي تطبق نظام الاستبدال الإسلامي بأمور، هي:
 - نشر الوعي بخدمة الاستبدال الإسلامي بين الموظفين والمتقاعدين.
 - العمل على توحيد شروط الخدمة بين البنوك والهيئة.
 - تسهيل عملية تحويل رواتب الموظفين إلى البنوك الإسلامية.
 - استمرار التنسيق بين الهيئة والبنوك الإسلامية لتقديم أفضل خدمة ممكنة للمستفيدين.
 - أن يكونوا أكثر تنوعاً في منتجاتهم، وعدم قصر الاستبدال على منتج التورق فقط.
٥. التزام جهات التأمينات الاجتماعية بأمور، هي:
 - أهمية التزام مؤسسات التأمينات الاجتماعية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وتصرفاتها، سواء ما تعلق منها بالعمليات التأمينية أو بالاستثمارات.
 - ضرورة خلق وإدارة نظام تمويل إسلامي في الهيئات وصناديق التقاعد، وذلك من خلال الاستفادة من خبرة البنوك ومؤسسات التأمين التكافلي.
 - تصميم منتجات تأمين تتوافق مع الأحكام الشرعية وتلبي احتياجات المشتركين.
 - الأخذ بالبدايل الشرعية المقترحة في البحث لخدمات التأمين الاجتماعي.

ختاماً، إنَّ التأمينات الاجتماعية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تُمثِّل أداةً فعالةً لتحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة. وإنَّ مسؤولية تطويرها وتطبيقها تقع على عاتق جميع الجهات المعنية، من حكومات ومؤسسات مالية وعلماء ومجتمع مدني.

وتأتي هذه التوصيات في ظلِّ ما يشهده العالم من ازدياد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي ونجاحاته المتنامية، وظهور كفاءة أدواته التمويلية والاستثمارية مقارنةً بالنظام الربوي.

المصادر والمراجع العربية

١. إبراهيم، محمد يسري (٢٠١٢م). **فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتطبيقاً**. القاهرة - دار اليسر، م ٢.
٢. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٠٠١م). **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
٣. آل رشود، رياض بن راشد عبد الله. (٢٠١٣). **التورق المصرفي**. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
٤. آل محمود، عبد اللطيف محمود (١٩٩٤م). **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**. بيروت - لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. أمال، أدرنموش (٢٠٢٢م). **الحق في الضمان الاجتماعي في الاتفاقيات الدولية والإقليمية: مقال منشور في كتاب أعمال الملتقى الدولي حول: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية**، ع ٣٦، جامعة الجزائر ٠١ بن يوسف بن خدة.
٦. البخاري الجعفي، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (١٤٢٢هـ). **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه)**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى.
٧. البرعي، أحمد حسن. (١٩٨٣م). **المبادئ العامة للتأمينات الاجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن**. دار الفكر العربي - القاهرة، ج ١.
٨. البهوتي، منصور بن يونس. **كشاف القناع عن متن الإقناع**. مكتبة النصر الحديثة، لصاحبها: عبدالله ومحمد الصالح الراشد، الرياض.
٩. البوعينين، هيا فهد والبوشي، فرج حمد. (٢٠١٨). **قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات**. مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل، ص ٥٦-٧١.
١٠. التركي، عبد الله بن عبد المحسن (١٩٩٨م). **حقوق الإنسان في الإسلام**. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
١١. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (١٩٧٥م). **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١-٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض (ج ٤-٥)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١.

١٢. التواتي، عبدالكريم. الضمان الاجتماعي في الإسلام. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، مجلة دعوة الحق، س ١، العددان ٤ و ٥.
١٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (١٩٩٥م). مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
١٤. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (١٤٢٢هـ). القواعد النورانية الفقهية. تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى.
١٥. ابن ثنيان، سليمان بن إبراهيم (١٩٩٣م). التأمين وأحكامه. دار العواصم المتحدة، قبرص، بيروت، ص ٩٦-٩٧. أصل الكتاب رسالة علمية نال بها صاحبها رسالة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود.
١٦. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (١٩٨٣م). كتاب التعريفات. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
١٧. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي (١٩٩٤م)، أحكام القرآن، تحقيق: عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
١٨. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الفصول في الأصول، تحقيق/عجيل سالم النشمي، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٩. الجورية، أسامة عبد الحليم. (٢٠٢٣م). فقه المعاملات المالية المعاصرة، دون طبعة أو تاريخ.
٢٠. الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم (١٤٢٣هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى.
٢١. الحصين، عبدالسلام بن إبراهيم بن محمد. (٢٠٢٣). التقاعد التكميلي: حقيقته وحكمه في الفقه الإسلامي. مجلة الهداية، مج ٤٥، ع ٣٥٩، ص ٧٢ - ١١١.
٢٢. الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد (١٩٩٧م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
٢٣. الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٦). استبدال الراتب في التأمينات الاجتماعية (بيع المعاش التقاعدي): دراسة فقهية معاصرة مع التطبيق على الفتاوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مج ٢١، ع ٦٥، ص ٧٥ - ١٧١.
٢٤. الخلفي، رياض منصور. (٢٠٠٨). التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة مفهومه، مشروعته، مجالاته. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٣(٧٣)، ص ٢٦٥-٢٦٦.

٢٥. الديبان، دبيان بن محمد (٢٠١٠م). المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية.
٢٦. الدردير، أبو البركات أحمد بن محم بن أحمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، خرج أحاديثه وفهرسه/ مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م .
٢٧. ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، الإمام بأحاديث الأحكام، حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٨. الدهشان، عبد العليم رزق، الزكاة هي التأمين الاجتماعي من الفقر والجوع. مجلة الرسالة، السنة العاشرة (١٩٤٢م)، العدد (٤٦٦).
٢٩. الرافعي القزويني، عبد الكريم بن محمد (١٩٩٧م). العزيز شرح الوجيز المسمى: بالشرح الكبير، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
٣٠. ابن رشد، محمد بن أحمد (٢٠٠٤م). بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة: دار الحديث.
٣١. الرفاعي، يعقوب السيد يوسف، الفقهي، السباعي محمد السباعي، وحمزة، محمود جمال الدين. (٢٠٠٣). ظاهرة استبدال المعاش في نظام التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت وأثر ذلك على استقرار العمل. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع ٢٤، ٥٦٧-٦١٧.
٣٢. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها). سوريا: دار الفكر.
٣٣. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. وسطية الإسلام وسماحته. موقع وزارة الأوقاف السعودية.
٣٤. السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد (٢٠١٠). شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام: دراسة تقديرية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٣، ع ١.
٣٥. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (١٩٩٣م). المبسوط. دار المعرفة، بيروت.
٣٦. شبير، محمد عثمان (٢٠٠٩م). التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي: بحث قدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي ضمن محاور الدورة التاسعة عشرة.

٣٧. شومان، نعيمة (٢٠٠٠م). الإسلام بين كينز وماركس وحقوق الإنسان في الإسلام. اتحاد الكتاب العرب.
٣٨. الصالح، محمد بن أحمد بن صالح (٢٠٠٢م). التأمينات الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور والآثار: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول: أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م.
٣٩. الصنعاني، محمد بن إسماعيل (١٣٧٩هـ)، سبل السلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
٤٠. الضير، الصديق محمد الأمين. (2005). مجلة مجمع الفقه الإسلامي: التأمين الصحي، (العدد الثالث عشر). منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة.
٤١. ابن عابدين، محمد أمين (١٩٩٥م). حاشية رد المحتار على الدر المختار، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية.
٤٢. عبده، السيد عبد المطلب (١٩٩٨م). الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين أو التأمين الإسلامي. القاهرة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
٤٣. العجلوني، إسماعيل بن محمد (١٤٠٥ هـ). كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة.
٤٤. عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٢م). الإسلام والتأمينات الاجتماعية مدخل تعريفى، التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول : أبحاث المؤتمر المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، م١.
٤٥. العواودة، سمير محمد جمعة (٢٠١٠م). واجبات العمال وحقوقهم في الشريعة الإسلامية مقارنة مع قانون العمل الفلسطيني: رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الماجستير من جامعة القدس.
٤٦. أبو العون، أنس (٢٠٢١م)، القواعد النازمة للتورق المصرفي في القانون الفلسطيني "دراسة تحليلية": كتاب مؤلف جماعي التورق وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية - المركز الديمقراطي العربي - برلين، ألمانيا.
٤٧. الغرناطي، محمد بن أحمد بن جُزَي الكلبى. القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبية على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية. تحقيق/ ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

٤٨. الغفيلي، عبد الله بن منصور (٢٠٠٩م). نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة. دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، القاهرة - جمهورية مصر العربية.
٤٩. ابن فارس، أحمد بن زكريا: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٠. الفيروزآبادي، مجد الدين (٢٠٠٥م). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة.
٥١. قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ القطاع العام، قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد وإجراءات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال. رابط المرجع: [LawNo.13of1975.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/LawNo.13of1975.pdf).
٥٢. قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ القطاع الخاص، قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن شروط وأوضاع وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال. رابط المرجع: [LawNo.24of1976.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/LawNo.24of1976.pdf).
٥٣. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، موفق الدين (١٩٦٨م). المغني، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٧١هـ - ١٩٩٧م.
٥٤. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (١٣٨٤هـ). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
٥٥. قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري، رابط المرجع: [75.pdf \(sio.gov.bh\)](http://sio.gov.bh/75.pdf).
٥٦. قرار رقم ١٧٩ (٥/١٩) بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف، والمصرفي المنظم) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٩م.
٥٧. قرار مجمع الفقه الإسلامي في جدة رقم (٣) في مؤتمره الثاني المنعقد في جدة من ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٨٥م، مجلة المجمع، العدد الثاني، ج ٢.
٥٨. قيروز، أحمد إبراهيم (١٤٣٧هـ)، الميسر والقمار: حقيقته وصوره المعاصرة: دراسة فقهية مقارنة. وزارة الأوقاف، الدوحة، عمان: أروقة للدراسات والنشر، (أصله رسالة علمية).

٥٩. الكتاب الثاني للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. تم الاسترجاع من الرابط: [قرار رقم \(٤\) لسنة ١٩٧٧ \(pifss.gov.kw\)](#) ،
٦٠. الكردي، أحمد الحجي (٢٠١٠م). التورق والتورق المنظم: بحث أعده للندوة الخامسة للمؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في ٢ - ٢١ / ٤ / ٢٠١٠ م.
٦١. اللاحم، عبد الكريم بن محمد (٢٠٠٨م). المطلاع على دقائق زاد المستقنع (المعاملات المالية): دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.
٦٢. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. (٢٠٢١). قوانين التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له والمذكرات الإيضاحية للقوانين المذكورة. تم الاسترجاع من الرابط: [\(pifss.gov.kw\) القسم الأول](#) .
٦٣. مجلة الأحكام العدلية، مجموعة من المؤلفين، تحقيق: نجيب هوايني، الناشر: نور محمد كراتشي.
٦٤. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجموعة من المؤلفين، تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
٦٥. مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت (١/٣٥٨) برقم ٢٥٨ .
٦٦. المحاميد، شويش هزاع (٢٠١٠م). حكم شراء سنوات الخدمة في قانون الضمان الاجتماعي الأردني. عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مج ٣٧، ع ٢، ص ٥٣٩ - ٥٥٠.
٦٧. مختصر لقانون التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت والقوانين المعدلة له إضافة إلى شرح مبسط لخدمات المؤسسة. (٢٠٢٣). تم الاسترجاع من الرابط: [دليل التأمينات-عربي ١٠ \(pifss.gov.kw\).pdf](#)
٦٨. المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، الخرطوم، التأمينات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في الإسلام.
٦٩. المصري، ابن نجيم (١٩٩١م). الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
٧٠. المناوي، زين الدين (١٣٥٦ هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى.
٧١. منصور، محمد حسين. (٢٠٠٦). التأمينات الاجتماعية دراسة عملية في التشريعات الحديثة. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية.

٧٢. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤ هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر.

٧٣. منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨ م، دليل التأمينات الاجتماعية للمنظمات النقابية.

٧٤. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. الدليل الاسترشادي للقطاع العام. تم الاسترجاع من الرابط:

<https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/new%20big%20bookfinal000.pdf>

٧٥. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. دليل الإقراض. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.sio.gov.bh/pdf/Loaning%20guide_public.pdf

٧٦. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. دليل ضم مدد الخدمة السابقة وضم الخدمة الافتراضية. تم الاسترجاع من الرابط:

[Included extended_public.pdf \(sio.gov.bh\).](https://www.sio.gov.bh/pdf/Included_extended_public.pdf)

٧٧. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الموسوعة الفقهية الكويتية، دار الصفاة - مصر.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Morduch, J. (2017). Economics and the Social Meaning of Money. *Princeton University Press EBooks*.
<https://doi.org/10.23943/princeton/9780691168685.003.0002>

المراجع الإلكترونية

١. الإمارات اليوم. (٢٠٢١). المعاشات: شراء مدة الخدمة الاعتبارية لغايات تحسين المعاش فقط.
<https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-05-05-1.1486462>
٢. آل محمود، عبد اللطيف. (٢٠١٤)، حكم شراء مدة الخدمة في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وحكم الاستبدال.
<https://iefpedia.com/arab/?p=35845>

٣. البوابة القانونية القطرية. (٢٠٠٨). قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء صناديق قروض العاملين بالجهات العسكرية:

<https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=40345&LawID=2631&language=ar>

٤. جريدة أخبار الخليج. (2023). 67% من مشتركى هيئة التأمين الاجتماعي من القطاع الخاص و 33% من العام

<https://smtp.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1352899>

٥. جريدة البلاد. (2023). أكثر من ٦٣ ألف أجنبي مؤمن عليهم حتى الربع الأول من ٢٠٢٣ .

<https://www.albiladpress.com/news/2023/5389/bahrain/818156.html>

٦. الجريدة. (٢٠٢٣م) ٥ نواب لإلغاء الاستبدال وإقرار القرض الحسن.

<https://www.aljarida.com/article/17308>

٧. حبيب، زهراء. (٢٠١٨م). نظام جديد للقروض والاستبدال بصندوق التقاعد العسكري.

<https://alwatannews.net/article/775704>

٨. حكومة الإمارات العربية المتحدة. مرسوم بقانون اتحادي بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

<https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2254>

٩. رمضان، محمد. (٢٠٢٤). استبدال المعاش. موقع محاماة نت. استبدال المعاش التقاعدي في

القانون الكويتي (mohamah.net)

١٠. صحيفة الوطن. (2023). أكثر من ١٥٠ ألف مشترك في “التأمينات” بارتفاع ٣% بالربع الرابع ٢٠٢٢م.

<https://alwatannews.net/article/1055934>

١١. صندوق التقاعد العسكري، الدليل التقاعدي العسكري،

<https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-salary-commutation.html>.

١٢. صندوق التقاعد العسكري، ضم المدة الافتراضية،

<https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-salary-commutation.html>.

١٣. صندوق التقاعد العسكري، قرض التقاعد،

<https://www.mpf.gov.bh/ar/mpf-guide/pension-loan.html>

١٤. قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي، المادة رقم ٧٧، مواد قانون التأمينات الاجتماعية بدولة الكويت (mohamah.net)
١٥. قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦. مرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ (lloc.gov.bh) .
١٦. قانون (1991). مرسوم سلطاني رقم ٧٢ / ٩١ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . <https://qanoon.om/p/1991/rd1991072/>
١٧. قانون (٢٠٢٣). مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٢ بإصدار قانون الحماية الاجتماعية. <https://qanoon.om/p/2023/rd2023052/>
١٨. موقع إسلام ويب (2001). حكم نظام التأمين وحكم التأمين على الصحة . حكم نظام التأمين وحكم التأمين على الصحة (islamweb.net)
١٩. موقع إسلام ويب (٢٠٠٦م). فتوى عن تعجيل دفع أقساط التأمينات للحصول على معاش كامل. تعجيل دفع أقساط التأمينات للحصول على معاش كامل (islamweb.net) .
٢٠. موقع الإسلام سؤال وجواب (2016) . ما حكم التأمين الاجتماعي الذي تتكفل به الدول؟ . ما حكم التأمين الاجتماعي الذي تتكفل به الدولة ؟ - الإسلام سؤال وجواب (islamqa.info)
٢١. الموقع الرسمي لصندوق الحماية الاجتماعية. الصفحة الرئيسية (spf.gov.om) - .
٢٢. الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (gosi.gov.sa) .
٢٣. الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (pifss.gov.kw) Home .
٢٤. الموقع الرسمي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. Social Insurance Organization (sio.gov.bh) .
٢٥. الموقع الرسمي للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية (gpssa.gov.ae) .
٢٦. الوسط (٢٠١١). مجلس الوزراء: فوائد استبدال المعاش ليست ربوية. <http://www.alwasatnews.com/news/604436.html>
٢٧. وكالة الأنباء السعودية (2021). التقاعد تصدر نشرتها الإحصائية الربعية حول المشتركين. <https://www.spa.gov.sa/2210>

الملاحق

برأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره دينار واحد^(١)

السن عند الاستبدال		لمدة ٥ سنوات		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ١٥ سنة	
فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار
٤٠	حتى سن	٣٠٠	٥٣	٨٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٦
٤١		٢٥٠	٥٣	٦٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٦
٤٢		٢٠٠	٥٣	٤٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٥
٤٣		١٥٠	٥٣	٢٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٥
٤٤		١٠٠	٥٣	٠	٩٤	٦٠٠	١٢٤
٤٥		٥٠	٥٣	٧٠٠	٩٣	١٠٠	١٢٤
٤٦		٩٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٣	٥٠٠	١٢٣
٤٧		٨٥٠	٥٢	١٠٠	٩٣	٧٠٠	١٢٢
٤٨		٧٥٠	٥٢	٨٠٠	٩٢	٩٠٠	١٢١
٤٩		٦٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٢	-	١٢١
٥٠		٥٥٠	٥٢	٩٠٠	٩١	-	١٢٠
٥١		٤٥٠	٥٢	٤٠٠	٩١	٩٠٠	١١٨
٥٢		٣٠٠	٥٢	٨٠٠	٩٠	٧٠٠	١١٧
٥٣		١٥٠	٥٢	٢٠٠	٩٠	٤٠٠	١١٦
٥٤		-	٥٢	٥٠٠	٨٩	٩٠٠	١١٤
٥٥		٨٠٠	٥١	٨٠٠	٨٨	٣٠٠	١١٣
٥٦		٦٠٠	٥١	-	٨٨	٦٠٠	١١١
٥٧		٣٥٠	٥١	١٠٠	٨٧	٨٠٠	١٠٩
٥٨		١٠٠	٥١	١٠٠	٨٦	٩٠٠	١٠٧
٥٩		٨٠٠	٥٠	١٠٠	٨٥	٨٠٠	١٠٥
٦٠		٥٠٠	٥٠	-	٨٤	٦٠٠	١٠٣
٦١		١٥٠	٥٠	٨٠٠	٨٢	-	-
٦٢		٨٠٠	٤٩	٤٠٠	٨١	-	-
٦٣		٣٥٠	٤٩	٩٠٠	٧٩	-	-
٦٤		٩٠٠	٤٨	٣٠٠	٧٨	-	-
٦٥		٤٠٠	٤٨	٧٠٠	٧٦	-	-

ملاحظة:

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- لا يجوز الاستبدال لمن تقرر اللجنة الطبية المختصة خطورة حالته الصحية.
- ٣- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه ٦٥ .
- ٤- تزداد سنوات إضافية لسن طالب الاستبدال تبعاً لحالته الصحية تقدرها اللجنة الطبية المختصة بوزارة الصحة.

ملحق (١)

جدول برأس المال المقابل لمعاش مستبدل بقيمة دينار واحد للقطاع الحكومي

جدول برأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره دينار واحد

السن عند الاستبدال		لمدة (5) سنوات		لمدة (10) سنوات		لمدة (15) سنة	
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس
حتى سن 40		53	300	94	800	126	600
41		53	250	94	600	126	100
42		53	200	94	400	125	600
43		53	150	94	200	125	100
44		53	100	94	-	124	600
45		53	50	93	700	124	100
46		52	950	93	400	123	500
47		52	850	93	100	122	700
48		52	750	92	800	121	900
49		52	650	92	400	121	-
50		52	550	91	900	120	-
51		52	450	91	400	118	900
52		52	300	90	800	117	700
53		52	150	90	200	116	400
54		52	-	89	500	114	900
55		51	800	88	800	113	300
56		51	600	88	-	111	600
57		51	250	87	100	109	800
58		51	100	86	10	107	900
59		50	800	85	100	105	800
60		50	500	84	-	103	600
61		50	150	82	800	-	-
62		40	800	81	400	-	-
63		49	250	79	900	-	-
64		48	900	78	300	-	-
65		48	400	76	700	-	-
66		47	900	74	900	-	-

ملاحظات:

1. في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة.
2. لا يجوز الاستبدال لمن تقرر اللجنة الطبية العسكرية خطورة حالته الصحية.
3. لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز 66 سنة.
4. تزداد سنوات إضافية لسن طالب الاستبدال تبعاً لحالته الصحية تقدرها اللجنة الطبية العسكرية.

ملحق (٢)

جدول برأس المال المقابل لمعاش مستبدل بقيمة دينار واحد للقطاع العسكري

بتحديد القسط الشهري
عن كل مائة دينار من المبلغ المقسط

مدة التقسيط				السن عند التقسيط
١٠ سنوات		٥ سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	
١	١١٦	١	٨٧٦	حتى سن ٤٠
١	١١٦	١	٨٧٨	٤١
١	١١٦	١	٨٨٠	٤٢
١	١١٦	١	٨٨٢	٤٣
١	١١٦	١	٨٨٤	٤٤
١	١١٦	١	٨٨٦	٤٥
١	١١٧	١	٨٨٩	٤٦
١	١١٨	١	٨٩٢	٤٧
١	١١٩	١	٨٩٥	٤٨
١	١١٩	١	٨٩٥	٤٩
١	١٢١	١	٩٠٣	٥٠
١	١٢٢	١	٩٠٧	٥١
١	١٢٣	١	٩١٢	٥٢
١	١٢٤	١	٩١٧	٥٣
١	١٢٥	١	٩٢٣	٥٤
١	١٢٦	١	٩٣٠	٥٥
١	١٣٦	١	٩٣٨	٥٦
١	١٤٨	١	٩٤٧	٥٧
١	١٦١	١	٩٥٧	٥٨
١	١٧٥	١	٩٦٨	٥٩
١	١٩٠	١	٩٨٠	٦٠
١	٢٠٨	١	٩٩٤	٦١
١	٢٢٩	٢	٠٠٨	٦٢
١	٢٥٢	٢	٠٢٦	٦٣
١	٢٧٧	٢	٠٤٥	٦٤
١	٣٠٤	٢	٠٦٦	٦٥

ملاحظات:

- ١- في حساب السن تُعتبر كسور السنة سنة.
- ٢- يسقط القسط الشهري بالوفاة.
- ٣- يستحق القسط الأول في آخر الشهر التالي لتاريخ موافقة الهيئة على طلب الضم.

ملحق (٣)

جدول بتحديد القسط الشهري عن كل مائة دينار لشراء سنوات الخدمة في القطاع الحكومي

جدول بتحديد القسط الشهري عن كل مائة دينار من المبلغ المقسط

مدة التقسيط				السن عند التقسيط
10 سنوات		5 سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	
1	116	1	876	حتى سن 40
1	116	1	878	41
1	116	1	880	42
1	116	1	882	43
1	116	1	884	44
1	116	1	886	45
1	117	1	889	46
1	118	1	892	47
1	119	1	895	48
1	119	1	895	49
1	121	1	903	50
1	122	1	907	51
1	123	1	912	52
1	124	1	917	53
1	125	1	923	54
1	126	1	930	55
1	126	1	938	56
1	148	1	947	57
1	161	1	957	58
1	175	1	968	59
1	190	1	980	60
1	208	1	994	61
1	229	2	008	62
1	252	2	026	63
1	277	2	045	64
1	204	2	066	65

ملاحظات:

1. في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة.
2. يسقط القسط الشهري بالوفاة.
3. يُستحق القسط الأول في آخر الشهر التالي لتاريخ موافقة الصندوق على طلب الضم.

ملحق (٤)

جدول بتحديد القسط الشهري عن كل مائة دينار لشراء سنوات الخدمة في القطاع العسكري

تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش حسب السن ومدة الاستبدال						
مدة الاستبدال						السن في تاريخ طلب الاستبدال
15 سنة		10 سنوات		5 سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
115	446	88	865	51	465	53
114	975	88	460	51	410	54
114	435	88	392	51	349	55
113	846	88	119	51	282	56
113	177	87	801	51	198	57
112	451	87	454	51	105	58
111	662	87	077	51	002	59
110	807	86	667	50	889	60
—	—	86	219	50	765	61
—	—	85	739	50	635	62
—	—	85	216	50	494	63
—	—	84	464	50	340	64
—	—	84	028	50	174	65

تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش حسب السن ومدة الاستبدال						
مدة الاستبدال						السن في تاريخ طلب الاستبدال
15 سنة		10 سنوات		5 سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
118	793	90	335	51	834	حتى 40
118	678	90	288	51	823	41
118	546	90	232	51	809	42
118	397	90	169	51	794	43
118	230	90	097	51	777	44
118	043	90	016	51	759	45
117	835	89	926	51	739	46
117	591	89	816	51	711	47
117	320	89	695	51	680	48
117	019	89	560	51	645	49
116	685	89	412	51	606	50
116	315	89	246	51	562	51
116	912	89	066	51	516	52

ملحق (٥)

جدول تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش حسب السن ومدة
الاستبدال في دولة الكويت

التاريخ: ٣ مارس ٢٠٢٤

السادة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: طلب طريقة تنفيذ خدمة الاستبدال النقدي المقدمة من قبل البنك الإسلامي

يسرني في بادئ الأمر أن أتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير على عملكم الدؤوب والخدمات الجليلة التي تقدمونها للوطن والمواطن.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، أفيدكم علمًا بأنني أقوم ببحث علمي أكاديمي قائم على دراسة وتحليل الخدمات المقدمة من التأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي للتوصل إلى رؤية شرعية حول جواز الاستبدال شرعًا. ولا يخفى عليكم ضرورة الحصول على بعض المعلومات إذ إنها تشكل المحرك الأساس لنجاح هذا البحث وسوف تبرز تطبيق مملكة البحرين في الاستبدال الإسلامي كنموذج رائد.

أودّ من خلال هذه الرسالة أن أطلب منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة أدناه

شاكراً لحضراتكم حسن تعاونكم معي،

وتفضلوا حضراتكم بقبول فائق التقدير والاحترام

- ما الطريقة التنفيذية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للاستبدال؟
- العلاقة التنفيذية بين المتقاعد وهيئة التأمينات الاجتماعية.
- العلاقة التنفيذية بين الهيئة والبنك الإسلامي.
- الجانب التنفيذي للبنك الإسلامي.

محل السؤال: إذا طلب المتقاعد مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، هل سيستلم ٢٠٠٠ ديناراً من البنك؟

- هل هناك عوامل تؤثر على فعالية الاستبدال؟ وهل واجه البنك أي مشاكل في تطبيق وتنفيذ الاستبدال الإسلامي؟
- ما التحديات التي تواجه المصارف في تنفيذ الاستبدال؟
- ما الفوائد والمزايا التي تستفيد منها المصارف الإسلامية من هذا التعاون؟

الاسم:
المؤهلات:
المنصب:
عدد سنوات الخدمة في البنك الإسلامي:

ملحق (٦)

أسئلة المقابلة

Abstract

This study aims to analyze the social insurance services available in some GCC countries from a technical, applied, and Sharia perspective. The study focuses on three main services: replacement of salary (pension sale), loans, and purchasing service years. The study aims to evaluate the services provided by social insurance, study their benefits, application mechanisms, and Sharia compliance of their types and forms. It particularly focuses on the Sharia-compliant replacement of salary service that was launched in the Kingdom of Bahrain in October 2023. The researcher used the descriptive-analytical and inductive methods, as well as interviews as a research tool with some banks that offer Sharia-compliant replacement of salary to collect secondary data. At the end of the study, the researcher concluded that the traditional pension sale and loans services are not permissible under Sharia law, while she favored the permissibility of the purchase of service years, except for what includes some prohibited conditions. The researcher presented proposals and recommendations to social insurance institutions to change these services to Sharia-compliant alternatives. She also recommended that Islamic banks in the Kingdom of Bahrain develop the replacement of salary and emphasized that Sharia-compliant social insurance systems are an effective tool for achieving social solidarity and enhancing sustainable development. The responsibility for their development and application lies with all stakeholders.

Keywords: Social insurance, Replacement of salary, Sharia-compliant replacement of salary, Insurance loans, Purchase of virtual service years.

UNIVERSITY OF BAHRAIN

**College of Business
Administration**



**Department of Islamic
Banking**

Social Insurance Services in Light of Islamic Law: A Study on Replacement of salary, Loans, and Purchase of Service Years

A Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the
M.Sc. Degree in Islamic Banking and Finance

Submitted by

Sara Hasan Ali Khairi

ID: 20141765

Supervised by

Dr. BASEM AHMED AAMER

(Associate Professor)

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

September - 2024